

جامعة الأزهر
كلية أصول الدين
والدعوة الإسلامية بالمنوفية

قضية الإمامة
وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية

إعداد الدكتور
أحمد سيد يونس عويس فرحان
مدرس العقيدة والفلسفة - كلية أصول الدين - القاهرة

قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية

أحمد سيد يونس عويس فرحان
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: ahmed younis younis01@gmail.com

الملخص:

إن الناظر في تاريخ الفرق، والمذاهب الإسلامية يجد تنوعًا في الآراء، واختلافًا في الاتجاهات، ساعد في معظم الأوقات على إثراء الفكر الإسلامي، وتقدمه، لكن هذه الآراء على تنوعها، واختلافها، قد حادت عن جادة الصواب عند معظم فرق الشيعة، وخصوصًا عند الإمامية الإثنى عشرية، والتي كانت معظم قضاياها العقدية، والكلامية مثارًا للجدل، والشطط، ومن بين هذه القضايا:" **قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية،** هذه القضية التي أفرد علماء الشيعة، وأعلامها الكبار نصيبًا كبيرًا في مؤلفاتهم العقدية، والفقهية، كما أفرد لها بعض علماء الإسلام قدرًا ليس بالقليل في الرد، والنقد، ولما كان الفكر الإثنى عشري حلقات متراصة البنيان، متصلة الأمشاج في التكفير للصحابة، وأمهات المؤمنين، ومعظم فرق المسلمين، فقد جاء هذه البحث ليلقي الضوء على فكرهم التكفيري، **فكان عنوانه: "قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية**"، وقد تكوَّن البحث من مقدمةٍ، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أما المقدمة فقد تحدثت فيها عن أهمية الموضوع، وأسباب اختاره، والمنهج المتبع فيه، وأما التمهيد فعن معنى الشيعة، وما أساس نشأتها، وأما المباحث: فالمبحث الأول: **الإمامية الإثنى عشرية، والإمامة،** وقد تحدثت فيه عن نظرة الإمامية لقضية الإمامة، وكيف جعلوها أصلًا من أصول الدين، كما تحدثت فيه عن صفات الإمام، وشروطه، وأما المبحث الثاني فكان

تحت عنوان: **معالم النزعة التكفيرية عند الإمامية الإثنى عشرية**، وقد تحدثت فيه عن أصالة النزعة التكفيرية عند الإثنى عشرية، وكيف كفروا الصحابة، وأمهات المؤمنين، وما هو أثر هذه النزعة التكفيرية على الفرق الإسلامية، ومصيرها، وأما الخاتمةٍ: فقد تحدثت فيها عن أهم ما توصل إليه هذا البحث من نتائج، وتوصيات، وأهم المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

أهم النتائج: تجذر نزعة التكفير، وتأصلها عند الإمامية الإثنى عشرية عبر التاريخ، وإلى الآن، كما ظهر بطلان، وفشل ما تبناه بعض أئمة الشيعة الإمامية من نظرية التقريب بين المذاهب، وذلك بسبب حرصهم الشديد على تكفير الصحابة، وأمهات المؤمنين، وبعض الفرق الإسلامية الوسطية، كما ظهر تؤولهم الضال لبعض آيات الله، وأحاديث رسوله (ﷺ).

أهم التوصيات: الاهتمام بالأبحاث العلمية التي تعالج بعض القضايا المعاصرة في المجتمع، والتي منها قضية التكفير عند الفكر الإثنى عشري، كما يوصي البحث كل باحث بالاهتمام برصد قضية التكفير، ورصد أفكار رجالاتها سواءً عند الفرق الكلامية، أو المذاهب الفكرية المختلفة، وتبين مدى مخالفتها لمذهب أهل السنة والجماعة.

الكلمات المفتاحية: الإمامية، الإثنى عشرية، التكفير، الصحابة، أمهات المؤمنين، الفرق الإسلامية.

The Issue of the Imamate, and the Atonement of the Violators According to the Twelver Imams

Ahmed Sayed Younis Owais Farhan
Department of Faith and Philosophy, Faculty of Theology, Cairo, Al-Azhar University, Egypt.
Email ahmed younis younis 01 @gmail.com

Abstract:

The beholder of the history of the sects and Islamic sects finds a diversity of opinions, and a difference of directions, which helped most of the time to enrich and advance Islamic thought, but these opinions, despite their diversity and differences, have deviated from the right path. Among most Shiite sects, especially among the Twelver Imams, most of its doctrinal and rhetorical issues have been a subject of controversy and abuse. The issue that Shiite scholars, and its great figures, singled out a large share in their doctrinal and jurisprudential works, as some Islamic scholars singled out a significant amount for it in response and criticism Amshaj in the atonement of the Companions, the mothers of the believers, and most of the Muslim sects, this research came to shed light on their penitential thought, and its title was: “The issue of the Imamate, and the atonement of the violators of the Twelver Imamiyyah.”. The research consisted of an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. As for the introduction, I talked about the importance of the topic, the reasons for choosing it, and the approach followed in it. As for the second topic, it was under the title: Features of the Takfiri tendency of the Twelver Imams As for the conclusion: I talked about the most important findings of this research in terms of results, recommendations, the most important sources and references, and an index of topics.

The most important results: the rooting of the tendency of takfir, and its rooting in the Twelver Imams throughout

history, and until now, as it has appeared to be invalid, and the failure of what some Imams of the Imami Shiites adopted from the theory of rapprochement between the sects, because of their keenness to declare the companions atone.

Keywords: the Imamiyyah, the Twelvers, the Takfir, the Companions, the Mothers of the Believers, the Islamic Sects.





قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، حمدًا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين، اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وارزقنا الإخلاص لوجهك الكريم، وبعد:

فقد شاع التشيُّع في زماننا، وأجلب بخيله، ورجله على المسلمين في جلِّ البقاع، متخذًا من التقيَّة قناعًا، ومن الانتساب لأهل البيت رداءً، فتعلَّق به بعض من يجهل حقيقته الخبيثة حبًا في أهل البيت، وفي شرف الانتماء لهم، وقد اجتمع للشيعة من الأسباب المادية، والمعنوية الآن ما لم يجتمع لها من قبل، فتجرؤوا على نشر مذهبهم في أوساط المسلمين، وجاهروا بما كان مخفيًا عبر الزمن، وجادلوا بالباطل ليدحضوا به الحق، وشوَّشوا على بعض المسلمين– من العوام– فهْم دينهم، فطعنوا في كتابهم، وفي سنَّة نبيهم، وخِيرة قرونهم، ولطالما بقيت غالب معتقدات الشيعة الإمامية في إطار الخفاء، خصوصًا ما يتعلق منها بقضية الإمامة عندهم، وحقيقة فكرهم التكفيري تجاه فرق المسلمين عامة، وتجاه أهل السنة والجماعة خاصة؛ حيث إن حقيقة تكفيرهم لمن خالفهم في قضية الإمامة ظلت ملقاة في جُبّ التغييب أمدًا بعيدًا دون أن يعلم بها السواد الأعظم من المسلمين، بل إنهم قد جاءوا على قميص التكفير الذي يلبسونه لغيرهم بدم كذب، فادعوا أنهم ينشدون التقريب، والسماحة، والوفاق، وأنهم ما قصدوا أبدًا تكفير الغير، واستباحة دمه، وماله، أو كيْل السباب، والطعن له، ثم

أخذوا يبكون، ويتباكون على الوحدة الإسلامية الضائعة، وهم أبعد الناس عن تحقيق هذه الوحدة، ومما يثير العجب أنهم في نفس الوقت الذي يدَّعون فيه التقريب يؤكدون إنهم غير مستعدين أبدًا للتنازل عن أي مبدأ من مبادئهم العقدية، أوالفقهية، حتى ولو كان ذلك في مجال المباح، أو المكروه، فضلًا عما هو في باب الواجب، فيؤكون على: "إن مفهوم الوحدة الإسلامية التي طرح في القرن الأخير بين العلماء، والمثقفين الإسلاميين لا يعني أن على المذاهب الإسلامية أن تتخلي في هذا السبيل عن أصول معتقداتها، وغير الأصول أيضًا، بحيث يؤول الحال إلى أخْذ مشتركات الجميع، وإهمال مختصاتهم، فمثل هذا المسعى ليس منطقيًا، ولا عمليًا أبدًا، كيف يجوز أن يطلب من أتباع مذهب معين من المذاهب التخلِّي عن هذا الأصل الاعتقادي، أو العملي الذي يعتقدونه، ويعملون به في سبيل وحدة الإسلام، والمسلمين، إن هذا الطلب شبيه بأن نريد منهم أن يغضوا الطرْف عن جزء من الإسلام باسم الإسلام، نحن أنفسنا كشيعة نفتخر باتِّباع أهل البيت، ولسنا مستعدين أن نساوم على أصغر شيء، حتى ولو كان على مستوى أمر بسيط، يتمثل بحكم مستحب، أو مكروه، فلا نقبل من أحد أن ينتظر منا أن نتنازل، كما لا نتوقع من الآخرين أن ينفضوا أيديهم عن أصل من أصولهم باسم المصلحة، أو بسبب الوحدة الإسلامية"[1] وللأسف الشديد فقد نجح بعض دعاتهم من خلال رفع شعارات التقريب، والوحدة في نشر مذهبهم بين البعض من أهل الإسلام، خصوصًا وأن جلَّ هؤلاء من عوام الناس، ممن يسهل خداعه، والتغرير به تحت ستار حب آل بيت النبي (ﷺ)، ولخطورة مثل هذه الأفكار التكفيرية، والمعتقدات الباطلة عند الإمامية الإثنى عشرية على

---

(١) الإمامة. مرتضى المطهري. ص٢٧. ترجمة: جواد على كسار. الناشر مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر. لبنان. بيروت. ط الثالثة. ٢٠٠٣م. بتصرف يسير.

المجتمع الإسلامي، فإني قد استعنت بالله أن يكون موضوع هذا البحث: "**قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند الإمامية الإثنى عشرية**"

أولا: أهمية الموضوع:

إن من جملة المباحث الكلامية التي أثارت جدلًا واسعًا بين أهل السنة والجماعة من جهة، وبين فرق الشيعة من جهة أخرى هي قضية الإمامة، وما تستتبعه هذه القضية من أحكام خطيرة على المجتمع الإسلامي كله، فقد جسدت هذه القضية فارقًا جوهريًا بين المنهج الفكري، والاعتقادي لأهل السنة والجماعة، وبين غيرهم من فرق الشيعة، خصوصًا فرقة الإمامية، فقد اعتبرت فرقة الإمامية قضية الإمامة ركنًا من أركان الدين القويم، وجعلتها الأساس الأصيل في تكوين دعوتها، وصحة عبادة أتباعها، ولذا فقد أوجبت الإمامية على متَّبعيها الاعتقاد بوجوب تنصيب أئمتهم من آل البيت، واعتقاد عصمتهم، وثبوت المعجزة لهم، والأخطر من ذلك أنها لم تتورع عن تكفير من خالفها في اعتقاد ذلك من عموم المسلمين، أو من خواصهم كالصحابة، وأمَّهات المؤمنين، وعدُّوه كافرًا يستحق الخلود في النار، حتى وإن صلى، وصام، وقام بين الركن، والمقام.

ولطالما تباكى علماء الإمامية على التشنيع بأفكارهم، ومعتقداتهم التكفيرية الخبيثة، وادعوا أنها ليست لهم، وأنها لا تنمُّ عن حقيقة مذهبهم، ومعتقدهم، مطالبين كل باحث عن حقيقة مذهبهم إلى الرجوع إلى كتبهم، ومؤلفاتهم، دون الرجوع إلى ما كتبه الخصوم عنهم؛ حتى يكون ذلك أقرب إلى الإنصاف في الحكم عليهم، ومن ذلك قولهم: "وأما اليوم فكتب الشيعة، ومصادر ثقافتهم في متناول كل أحد، بحيث لا يستطيع غيرهم تجاهلها، كما لا يستطيع الشيعة إخفاؤها، أو إنكارها، وليس من الإنصاف أن يصدق عليهم أعداؤهم المشنعون عليهم دون الرجوع لتلك المصادر، والاطلاع عليها، ولا سيَّما في مثل هذه

التهم التي يكذبها التعايش مع الشيعة، فإن الشيعة لا يعيشون في مجتمعات مغلقة، خاصة بهم، معزولة عن غيرهم، ولا نريد أن ندعي أنهم متميزون بالأمانة، واحترام دماء المسلمين، وأموالهم، لكن على الأقل أنهم غير متميزين عن غيرهم بالخيانة، واستحلال دماء المسلمين، وأموالهم، وانتهاك حرماتهم"[١]

وسوف أستجيب–بإذن الله تعالى– في هذا البحث لما دعا إليه علماء الإمامية الإثنى عشرية من النقل من مؤلفاتهم، ومصادرهم مباشرة، دون الرجع إلى كتابات الخصوم عنهم؛ حتى نكون الأقرب إلى الإنصاف معهم، والأكثر إلزامًا لهم، والأشد وقعًا عليهم؛ فاعتمدت في التدليل على ثبوت تلك العقيدة عندهم على تقريرات علمائهم الفقهية، والتي يتعبَّد بها الشيعة في أنحاء العالم، وكذلك مؤلفات محدِّثيهم المعتبرة لديهم، وسوف نرى ونحن ننقل من كتبهم مدى تجذُّر، وتأصُّل فكرة الإمامة عندهم، ومدى تأصل هذه النزعة التكفيرية لديهم تجاه من خالفهم في معتقدهم هذا، سواءً كان هذا المخالف من خيرة صحابة القرن الأول، الذي هو خير القرون، أو من فرق المسلمين عمومًا، وأهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية خصوصًا، وكذلك أهل التصوف، وأهل التفسير، والذين هم جمهور الوسطية، والاعتدال.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع:

__أولها:__ أهمية دراسة الفرق، والتيارات، والمذاهب الفكرية على وجه العموم، والشيعة الإمامية الإثنى عشرية، ومعتقداتها على وجه الخصوص، فإن من حقها علينا أن تَلقى من العناية، والاهتمام ما يتناسب مع خطورة أفكارها، وبشاعة

---

(١) في رحاب العقيدة. المرجع الديني الكبير: محمد سعيد الطباطبائي الحكـيم. (١/٢٥٥.). ط. دار الهلال. النجف الأشرف. العراق. الطبعة الرابعة. ٢٠٠٤م. عـدد الأجـزاء ٣. بتصرف يسير.

اعتقاداتها، وأن تكثر فيها الأبحاث القيِّمة، التي تشرح أصولها، وتبيِّن جوهرها، وحقيقة معتقداتها.

ثانيها: تطوُّر قضية الإمامة عند الإمامية مع مرور الوقت، حتى وصل الأمر إلى أن كفَّرت بعضها بعضاً، فالإمامية الذين يقولون بإمامة "موسى الكاظم" بعد "جعفر الصادق" يكفرون الإسماعيلية الذين قالوا بإمامة "إسماعيل بن جعفر الصادق"، إلى هذا الحد كانت هذه القضية سببًا في افتراق فرق الشيعة فيما بينها، وافتراق الشيعة- وخصوصًا الإمامية- عن اعتقاد أهل السنة والجماعة.

ثالثها: خطورة قضية التكفير عند الإمامية، وخصوصًا تجاه أهل السنَّة والجماعة بما تستتبعه من نتائج خطيرة على المجتمع الإسلامي، والتي تتمثل في تمزيق وحدة الصفِّ المسلم، والخروج عن صحيح الأحكام الشرعية.

رابعها: إن قضية التكفير من جملة القضايا التي احتلت مكانة فكرية كبيرة على الجانب العقدي، والفكري عمومًا، فقد تناولها علماء الإسلام بالدراسة، والتمحيص، والنقد، والتحليل، وألَّفوا في ذلك مؤلفات كانت هي المراجع لمن جاء بعدهم من العلماء، والمفكرين؛ بغية أن يدفعوا عن الناس نزعة التكفير، وأن يبعدوهم عن التعصب للمذاهب؛ لأن هذا هو الذي أورث الأمَّة عناء الانقسام، وهوان الشتات.

ثالثا: المنهج المتبع في البحث: وقد سلكت منهجًا في البحث يتلخص في الآتي:

- المنهج التاريخي: الذي يهتم بسرد الوقائع التاريخية، والأحداث الزمنية فيما يتعلق بترجمة الأعلام، وحياتهم، وعصرهم، ومؤلفاتهم، وما إلى ذلك.
- المنهج الوصفي فيما يتعلق بنقل الآراء، وأدلَّتها من كتب أصحابها، ودون تدخل في النصِّ، اللهم إلا باختصار، أو تصرُّف يسير، منبِّهًا إلى ذلك في الحاشية.

- المنهج التحليلي: فيما يتعلق بالتحليل، أو التعقيب على آراء الإثنى عشرية، أو آراء غيرهم من علماء أهل السنة والجماعة، ممن تعرض البحث لدراسة آرائهم، وبيان مدى الصواب، أو الخطأ فيها.

- المنهج النقدي فيما يتعلق بنقد الآراء المطروحة في البحث، نقدًا علميًا صحيحًا، والالتزام بالأمانة، والموضوعية عند عرض الآراء، ومناقشتها.

رابعا: خطة البحث: هذا البحث مقسم إلى: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:-

فأما المقدمة: فقد ذكرت فيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والمنهج المتَّبع في البحث، وأما التمهيد: فتحدثت فيه عن المعنى اللغوي، والاصطلاحي لكلمة الشيعة، وأصل نشأتها، وأما المبحثان، فهما:-

المبحث الأول: الإمامية الإثنى عشرية، والإمامة، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الإمامة من أصول الدين.

المطلب الثاني: صفات الإمام، وشروطه.

المبحث الثاني: معالم النزعة التكفيرية عند الإمامية، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصالة النزعة التكفيرية عند الإمامية.

المطلب الثاني: تكفير الصحابة، وأمهات المؤمنين.

المطلب الثالث: أثر النزعة التكفيرية على الفرق الإسلامية، وما مصير هذه الفرق عندهم.

وأما الخاتمة: فقد تناولت فيها أهم النتائج، والتوصيات المستَخلَصة من البحث، ثم ذيّلتُ البحث بفهرس المصادر، والمراجع، وفهرس الموضوعات، وأسألُه -تعالى- أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم.



لابد لنا قبل الحديث عن قضية الإمامة، وتكفير المخالفين عند فرقة الإمامية، وكيف كان تصورهم لهذه القضية من الوقوف على معنى كلمة الشيعة في اللغة، والاصطلاح، ولماذا سُميت الإمامية باسم الإمامية، واسم الاثنى عشرية أيضًا، وما هو منشأ التشيُّع، فأقول:

<u>الشيعة في اللغة</u>: شايع في اللغة معناها:تابع، وساند، وقوَّى غيره في الرأي، يقال شايع فلانًا: "إذا تابعه في أمر، أو رأيٍ، وقوَّاه فيه"[1]، "وشِيْعَةُ الرجل أتباعه، وأنصاره، وتَشَيَّعَ الرجل: ادعى دعوى الشِّيعةِ، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأي بعض فهم شِيَعٌ"[2]، "فالشيعة: هم أتباع الرجل، وأنصاره، وجمعها شيع، وأشياع، ويقع على الواحد، والاثنين، والجمع، والمذكر، والمؤنث بلفظ واحد، ومعنى واحد، وأصل ذلك من المشايعة وهي: المتابعة، والمطاوعة، وكل من عاون إنسانًا، وتحزَّب له فهو له شيعة"[3].

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي، (٣٠٩/٢١). تحقيق: مجموعة من المحققين. الناشر دار الهداية. عدد الأجزاء ٤٠.

(٢) مختار الصحاح. محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي. (٣٥٤/١). تحقيق: محمود خاطر. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت. ط. ١٩٩٥م. عدد الأجزاء ١.

(٣) لسان العرب. محمد بن مكرم بن منظور. (٨ / ١٨٨): الناشر: دار صادر– بيروت. ط. الأولى. عدد الأجزاء: ١٥. بتصرف يسير، تاج العروس من جواهر القاموس. محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي. (٣٠٢/٢١، ٣٠٣).

الشيعة في الاصطلاح: تطلق الشيعة في الاصطلاح على "كل من شايع عليًّا - رضوان الله عليه- وقدَّمه على سائر أصحاب رسول الله"(١)، "ومن وافق الشيعة في أن عليًّا (ﷺ) أفضل الناس بعد رسول الله (ﷺ) وأحقهم بالإمامة، وولده من بعده، فهو شيعي- وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون- فإن خالفهم فيما ذكرنا فليس شيعيًا"(٢)، وقيل إن الشيعة هم: "الذين شايعوا عليًّا (ﷺ) على الخصوص، وقالوا بإمامته، وخلافته نصًا، ووصيةً إما جليًا، وإما خفيًا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أوبتقيَّة من عنده(٣)، وقالوا: ليست الإمامية قضية مصلحية تُناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل (ﷺ) إغفاله، وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة، يجمعهم القول بوجوب التعيين، والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء، والأئمة وجوبًا عن الكبائر، والصغائر"(٤) وهذا التعريف هو الذي ينطبق على الشيعة الإمامية الإثنى عشرية، والذين هم مدار هذا البحث.

---

(١) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. علي بن إسماعيل الأشعري أبو الحسن. ص ٦٥. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. ط. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. ط. ١ ١٩٥٠م. عدد الأجزاء ٢.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم. (٢/٩٠) الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة. عدد الأجزاء: ٥. بتصرف يسير.

(٣) التقية عند الشيعة هي: أن تقول شيئًا، وتضمر شيئًا آخر، أو تقومُ بعمل عبادي أمام سائر الفرق الإسلامية وأنت لا تعتقد به، ثم تؤديه بالصورة التي تعتقد بها في بيتك كما رسمها أئمة الشيعة/الشيعة والتصحيح. د. موسى الموسوي. ص٥٢. عام النشر: ١٩٨٨م. عدد الأجزاء: ١.

(٤) الملل والنحل. محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. (١/١٤٥). تحقيق: محمد سيد كيلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٤٠٤هـ. عدد الأجزاء: ٢.

وقد سُميت فرقة الإمامية بهذا الاسم؛لأن بؤرة اهتمامهم، ونقطة ارتكاز فكرهم تكمن في قضية الإمامة، فهي ركن عظيم من أركان الدين عندهم، لا يكمل الإيمان إلا بالإقرار بها، فالإمام على (ﷺ) هو خليفة رسول الله (ﷺ)، وأولاده هم الأئمة من بعده، ولا يجوز للإمام أن يفارق الدنيا دون أن ينصّ صراحة على من بعده، فــ الإمامية "هم القائلون بإمامة علىٍّ (ﷺ) بعد النبي (ﷺ) نصًا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، وما كان في الدين، والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، حتى تكون مفارقته الدنيا، فإنه – أي الإمام– إنما بعث لرفع الخلاف، وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة، ويتركهم هملًا يرى كل واحد منهم رأيًا، ويسلك كل واحد منهم طريقًا لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعين شخصًا هو الذي يُرجع إليه، وينصّ على واحد هو الموثوق به، والمعوّل عليه"(١).

كما سُموا إثنى عشرية؛ لقولهم باثنى عشر إمامًا،الذين تقول الإثنى عشرية بأنهم أئمتهم:"

١- علي بن أبي طالب(أبو الحسن المرتضى) مولده ٢٣ قبل الهجرة بمكة، وفاته ٤٠ بعد الهجرة بالكوفة.

٢- الحسن بن علي (أبو محمدالزكي) مولده ٢هـ بالمدينة، وفاته ٤٩هـ أو ٥٠هـ بالمدينة.

٣- الحسين بن علي (أبو عبد الله الشهيد) مولده ٣هـ بالمدينة، وفاته ٦١هـ بكربلاء.

٤- علي بن الحسين (أبو محمد زين العابدين) مولده٣٨ هـ بالمدينة، وفاته ٩٥هـ بالمدينة.

---

(١) الملل والنحل. محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني. (١٦١/١).

٥- محمد بن علي (أبو جعفر الباقر) مولده ٥٧ هـ بالمدينة، وفاته ١١٤هـ بالمدينة.

٦- جعفر بن محمد (أبو عبد الله الصادق) مولده ٨٣هـ بالمدينة، وفاته ١٤٨هـ بالمدينة.

٧- موسى بن جعفر (أبو إبراهيم الكاظم) مولده ١٢٨هـ بالأبواء، وفاته ١٨٣هـ بالكاظمية.

٨- علي بن موسى (أبو الحسن الرضا) مولده ١٤٨ أو ١٥٣هـ بالمدينة، وفاته ٢٠٣ هـ بخرسان.

٩- محمد بن علي (أبو جعفر الجواد) مولد ١٩٥ه هـ بالمدينة - وفاته ٢٢٠هـ بالكاظمية.

١٠- علي بن محمد (أبو الحسن الهادي) مولده ٢١٢هـ بالمدينة، وفاته ٢٥٤هـ بسامراء.

١١- الحسن بن علي (أبو محمد العسكري) مولده ٢٣٢هـ بالمدينة، أو سامراء، وفاته ٢٦٠هـ بسامراء.

١٢- محمد بن الحسن (أبو القاسم المهدي) يزعمون أنه ولد سنة ٢٥٥ أو ٢٥٦هـ، ويقولون بأنه دخل سردابا بسامراء، وهو ابن أربع سنوات، أو ثمان سنوات، وهو يعتبرونه المهدي المنتظر الذي سيخرج ليملأ الدنيا عدلًا، ويقضي على أعدائهم"(١).

(١) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (٥٢٥/١). باب ما جاء في الاثنى عشر والنص عليهم. صححه وعلق عليه: على أكبر الغفاري. الناشر مكتبة الصدوق. طهران. ١٣٨١هـ. بدون.

نشأة التشيُّع: تعددت الأقوال حول نشأة التشيُّع إلى أربعة آراء رئيسية، وهى:

الرأي الأول: أن التشيُّع وُجد في زمن رسول الله (ﷺ)، وأن الرسول (ﷺ) هو الذي وضع بذرة التشيُّع؛ بكثرة مدحه لعليّ (رضي الله عنه)، وثناؤه عليه في أكثر من موضع، وأن الشيعة ظهرت في عصره، وأن هناك بعض الصحابة قد تشيعوا لعليّ في حياة النبي (ﷺ): "فأول الفرق: "الشِّيعة"، وهي فرقة علي بن أبي طالب، المسمَون شيعة "عليّ" في زمان النبي (ﷺ) وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه والقول بإمامته، منهم "سلمان الفارسي"، "وأبو ذر" جندب بن جنادة الغفاري، "وعمار بن ياسر"، وهم أول من سُموا باسم التشيُّع من هذه الأمة"[1] وهذا الرأي قد جانبه الصواب؛ لأن النبي (ﷺ) لم يكن ليزكي أحدًا على حساب آخر، ويزرع بنفسه بذرة التشيُّع كما يذهب هذا الرأي، فقد كان (ﷺ) موجودًا بين الصحابة، مساويًا بينهم في الحقوق، والواجبات، مؤكدًا أنه لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلا بالتقوى، والعمل الصالح، والخطأ الأكبر في هذه المحاولة أنه لم يكن بين يدي النبي (ﷺ) شيعة، وسنّة، وقد أعلن القرآن ذلك فقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾[2] لا التشيُّع، ولا التسنُّن، وأتى الإسلام لكي يرفع الحُجز بين الناس، فلا هاشميّ، ولا قرشيّ، ولا تيميّ، ولا فضل لعربيّ على

(١) فرق الشيعة. الحسن بن موسى النوبختي، سعد بن عبد الله القمي. المجلد الأول ٢٨. تحقيق د. عبد المنعم الحفني. ط. دار الرشاد. القاهرة. ط الأولى ١٩٩٢م، أعيان الشيعة. محسن الأمين. ص ١٨. تحقيق: حسن الأمين. ط. دار التعارف للمطبوعات. بيروت. ط ١٩٨٣م.

(٢) سورة آل عمران: صدر الآية ١٩.

أعجميّ إلا بالتقوى، فلم تظهر كلمة الشيعة كمصطلح إبان ذلك الوقت"[١] فهذا الرأي لا أصل له في كتاب، ولا سنة، وليس له سند تاريخي ثابت، بل هو رأي يجافي أصول الإسلام الذي جاء لجمع هذه الأمة على كلمة سواء، لا ليفرقها شيعًا، وأحزابًا.

الرأي الثاني: ويرى أن التشيُّع ظهر بعد وفاة رسول الله (ﷺ) في قول من يرى أن أولى الأمة بالخلافة بعد وفاة رسول الله هو سيدنا علىّ (رضي الله عنه)، فقد: "كانت البذرة الأولى للشيعة الجماعة الذين رأوا بعد وفاة النبي (ﷺ) أن أهل بيته أولى الناس أن يخلفوه، وأولى أهل البيت العباس (رضي الله عنه) وعلىّ ابن عمه، وعلىّ أولى من العباس، والعباس نفسه لم ينازع عليًّا في ذلك"[٢] وهذا الرأي يستند القائلون به إلى الرأي القائل بأحقية القرابة بالإمامة، ولو كان هذا الرأي يمثل البذرة الأولى للتشيُّع لكان له ظهور كبير زمن سيدنا أبي بكر، وسيدنا عمر (رضي الله عنهما)، ولكنه رأي- إن ثبت- فهو كسائر الآراء التي أُثيرت في اجتماع السقيفة، ما إن وُجد حتى اختفى؛ بعد أن تمت البيعة للصديق (رضي الله عنه) واجتمعت الكلمة، واتفق الرأي من الجميع، وموقف أمير المؤمنين علىٌّ (رضي الله عنه) ينفي استمرار مثل هذه الرأىِّ، أو بقائه بين الصحابة، كما أن الشيعة من المنظور الفكري ليس لها ذكْر، أو وجود في عهد سيدنا أبي بكر، ولا سيدنا عمر، ولا سيدنا عثمان، فكيف يقال بنشأتها بعد وفاة الرسول (ﷺ).

الرأي الثالث: يرى بأن منشأ التشيُّع كان سنة ٣٦هـ عند موقعة الجمل؛ لما خالف سيدنا طلحة، والزبير، وعائشة (رضي الله عنها) عليًّا (رضي الله عنه)، وأبواْ إلا الطلب بدم

(١) نشأة الفكر الفلسفي. د. على سامى النشار (٣٠/٢). ط دار المعـارف. ط. ٨. ١٩٦٨م. عدد الأجزاء ٣.

(٢) فجر الإسلام. أحمد أمين. ص ٢٦٦. ط. دار الكتاب العربـي. بيـروت. ط. العاشـرة ١٩٦٩م.

عثمان بن عفان، وتقابلا في هذه الموقعة، وتقاتلا، فتسمى من اتبع عليًّا بالشيعة، فكان يقول شيعتي، وسماهم الأصفياء، الأولياء"[(١)] أو أن التشبع ظهر عام ٣٧هـ بعد موقعة صفيّن بين سيدنا عليٍّ، وسيدنا معاوية (ﭫ)، ويبدو أن هذا القول يربط نشأة التشيُّع بموقعة صفين، وما صاحبها من أحداث، وما أعقبها من آثار، وقد استتبع التحكيم ظهور جمع من الناس ناصروا عليًّا،ووالوه عن قناعة منهم بأنه الإمام الحق، وهم الذين سُموا بالشيعة [(٢)] ولكن هذا الرأي لا يعني بداية الأصول الشيعية الحقيقية؛ حيث إننا لا نجد في أحداث هذه السنة من نادى بالتقيَّة، مثلًا، أو دعا إلى أصل من أصول الشيعة المعروفة، كما أن أنصار الإمام عليّ لا يمكن أن يقال بأنهم على مذهب الشيعة، أو أصل من أصولهم الفكرية.

<u>**الرأي الرابع**</u>: ويرى أن التشيُّع كفرقة لها منهجها الفكرى، ومذهبها العقدي الذي يخالف الفرق الأخرى ظهرت بعد مقتل سيدنا الحسين (ﭬ) في موقعة كربلاء، وظل مع الزمن يأخذ صورًا عدة، تتمثل بانقسامه إلى فرق، وانقسام كل فرقة إلى أخرى، لكل واحدة منها أقوالها الخاصة، وآرائها المختلفة [(٣)] وهذا الرأى هو الأقرب للصواب، لكن الذي يظهر أيضًا أن الشيعة كفكر، وعقيدة لم تولد فجأة، بل إنها أخذت طورًا زمنيًا، ومرت بمراحل، ولكن طلائع العقيدة الشيعية، وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية باعتراف كتب الشيعة التي

---

(١) الفهرست محمد بن إسحاق أبو الفرج النـديم. ص ٢٤٩. ط: دار المعرفـة- بيـروت، ١٩٧٨م. عدد الأجزاء ١. بتصرف يسير.

(٢) راجع/ الشيعة بين الاعتدال والغلو. أ. د محمد الأنور حامد عيـسى. ص ٥٣. مطبعـة رشوان. ط. الثالثة. ٢٠٠٩م.

(٣) راجع/ نشأة الفكر الفلسفي. د. على سامى النـشار. (٣٤/٢)، الـشيعة بـين الاعتـدال والغلو. أ. د محمد الأنور حامد عيسى. ص ٥٠.

قالت بأن "ابن سبأ" أول من أشهر القول بفرض إمامة عليّ، وأن عليًّا وصيُّ محمد، وهذه عقيدة النصِّ على سيدنا عليّ بالإمامة، وهي أساس التشيُّع، وشهدت كتب الشيعة بأن ابن سبأ، وجماعته هم أول من أظهر الطعن في أبي بكر، وعمر، وعثمان (رضي الله عنهم) وبقية الصحابة الآخرين، كما أن ابن سبأ قال برجعة عليٍّ[1].

وبعد أن انتهينا من الحديث عن تعريف الشيعة، وأسباب نشأتها، ننتقل إلى الحديث عن الإمامية الإثنى عشرية، والإمامة:

---

(١) راجع/ فرق الشيعة. الحسن بن موسى النوبختي، سعد بن عبد الله القمى. المجلد الأول ٣٢. تحقيق: د. عبد المنعم الحفني، أعيان الشيعة. محسن الأمين. ص ١٨. تحقيق: حسن الأمين.

المبحث الأول

الإمامية الإثنى عشرية، والإمامة

المطلب الأول

الإمامة من أصول الدين

إن مقام الإمامة عند الشيعة الإمامية تجاوز كل مقامات التعظيم، والتكريم، والتشريف، فهى عندهم ركن من أركان الدين، وأصل من أصوله أصيل، كالتوحيد، والنبوة، والمعاد، بل اعتبروها أهم، وأوكد هذه الأصول، فهى من لوازم الدين الصحيح عندهم، وهذا ما أكدته مؤلفاتهم الأصيلة، والتي لا زالت تدرَّس إلى اليوم في حوزاتهم العلمية، وقد نقل عنهم في ذلك ما نصه:" الشيعة عن بكرة أبيهم اتفقوا على كونها أصلًا من أصول الدين، وقد برهنوا على ذلك في كتبهم؛ ولأجل ذلك يُعدُّ الاعتقاد بإمامة الأئمة من لوازم الإيمان الصحيح عندهم، وأما أهل السنَّة فقد صرحوا في كتبهم الكلامية أنها ليست من الأصول"(١)، وقالوا أيضًا: "اتفقت كلمة أهل السنَّة على أن الإمامة من فروع الدين، هذا ما لدى أهل السنَّة، وأما الشيعة فالاعتقاد بالإمامة عندهم أصل من أصول الدين"(٢)، وقالوا أيضًا": "نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء، والأهل، والمربيين، بل

---

(١) بحوث في الملل والنحل. جعفر سبحاني. ص ٢٩٥. ط. قم المقدسة. الحوزة العلمية. ط. الثانية. ١٤١٠هـ.

(٢) الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل. جعفر سبحاني. الجزء الرابع. ص ٩، ١٠. تقديم الشيخ/ حسن محمد مكي العاملي. مطبعة مؤسسة الإمام الصادق. ط ٧. ١٣٨٨هـ. عدد الأجزاء ٤.

يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد، والنبوة"(١)، "لهذا يعتبر الإيمان بالإمامة أصل من أصول الدين، والأسس العقائدية، بينما تعتبر في نظر طائفة أهل السنَّة من فروع الدين، والأحكام العملية"(٢) فالإمامية الإثني عشرية من خلال تلك النصوص تقرُّ، وتعترف بأن الفارق بين أهل السنَّة والجماعة وبينهم هو: اعتبار الإمامة من أصول الدين العظمى، وأركانه الكبرى عندهم، أما عند أهل السنة والجماعة فهي من الفروع، والأحكام العملية، وهم منصفون في ذلك؛ لأن أهل السنة والجماعة لا يجعلون الإمامة من أصول الديانات، والعقائد كما ذهبت الإمامية، بل هي عندهم من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين، فالنظر في الإمامة عند أهل السنة والجماعة من الأشاعرة والماتريدية ليس من المهمات، وليس أيضًا من أصول الاعتقادات، بل من الفقهيات، فهي عندهم من الأحكام العملية دون الاعتقادية، فلا نزاع عند أهل السنة والجماعة في أن مباحث الإمامة من الفروع، وهى من فروض الكفايات(٣).

---

(١) عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. ص ٦٥، تقديم الدكتور/ محمد حفني داوود. منشورات مكتب الأمين. النجف. مطبعة النعمان. طبعة ١٩٦٨م. بدون. وهذا الكتاب يدرس ضمن مقررات الحوزة العليمة.

(٢) نفحات القرآن. آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي. (١٠/٩). المطبعة سليمان زادة. الناشر مدرسة الإمام علي بن أبي طالب. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ.

(٣) راجع/ شرح المواقف. عضد الدين الإيجي. تأليف. الشريف الجرجاني. الموقف السادس(السمعيات) المرصد الرابع (الإمامة) (٣٧٦/٨). ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي. ط. دار الكتب العلمية. بيروت. ط. الأولى ١٩٩٨م، عدد الأجزاء ٨، شرح المقاصد. السعد التفتازاني. المقصد السادس. (السمعيات) الفصل الرابع (الإمامة). (٢٣٢/٥). تصدير فضيلة الشيخ صالح موسى شرف. الناشر عالم الكتب للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ط. الثانية. ١٩٩٨م. عدد الأجزاء ٥، الاقتصاد في الاعتقاد.=

ولم تتوقف الإمامية عند وصف الإمامة بأنها من أصول الدين، بل رفعوها إلى مقام النبوة، فهى بالأصح عندهم استمرار للنبوة، فقدْر الإمامة في كتبهم كقدْر النبوة–أو أكثر كما سيتضح– وصفات الإمام كصفات النبىّ، واصطفاء الإمام كاصطفاء النبىِّ، لا يتم إلا باختيار إلهيّ، فلا فرق عندهم كبير بين الإمام، والنبىِّ، فالإمامة عندهم منصب ربَّاني له من القداسة ما للنبوة، أو أكثر، فهم القائلون: "وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا محمودًا لا يبلغه ملك مقرب، ولا نبي مرسل"[(١)] وعلى مذهبهم:" إن استنباط الفرق بين النبىّ، والإمام من تلك الأخبار لا يخلوا من إشكال، ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة، إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا تصل عقولنا إلى فرق بين النبوة، والإمامة"[(٢)] وهم يؤكدون هذا الاعتقاد صراحة بقولهم: "نعتقد أن الإمامة كالنبوة، لا تكون إلا بالنصِّ من الله تعالى على لسان رسوله، أو لسان الإمام المنصوب بالنصِّ، إذا أراد أن ينصَّ على الإمام من بعده، وحكمها في ذلك حكم النبوة بلا فرق"[(٣)].

فامتازت العقيدة الشيعية الإمامية عن كل الفرق الإسلامية باعتمادها على هذا المبدأ، وجعله ركنًا أساسيًا ينبني عليه الدخول في الإسلام، أو الخروج منه، ففي

=الغزالي. القطب الرابع. الباب الثالث. ص ٢٠٠. تحقيق: موفق فوزي الجبر. ط. الحكمة للطباعة والنشر. بيروت. ط الأولى. ١٩٩٤م.

(١) الحكومة الإسلامية. روح الله الحميني. ص ٥٢. والكتاب عبارة عن دروس فقهية ألقاها الخميني (المرجع الأعلى للشيعة) على طلاب علوم الدين في النجف الأشرف تحت عنوان (ولاية الفقيه) من ١٣ ذي القعدة: ١ ذي الحجة ١٣٨٩هـ. بدون

(٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي. (٢٦ /٨٢). دار إحياء التراث العربي. الطبعة الثانية. ١٩٨٣م. عدد الأجزاء ١١٠.

(٣) عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. ص ٧٤، تقديم الدكتور محمد حفني داوود.

إحدى رواياتهم عن أبي جعفر الصادق[1](عليه السلام) قال: "بُني الإسلام على خمس: على الصلاة،والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم يناد بشيء كما نُودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذه، وفي رواية "بني الإسلام على شهادة أن لا اله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، والحج إلى البيت، وولاية عليّ بن أبي طالب"[2] وبعد أن جعلت فرقة الإمامية الإمامة ركنًا من أركان الدين، وأوصلوها إلى درجة النبوة، أوجبوا على المكلف معرفتها بالدليل، وليس بالتقليد، وإلا لم ينتظم في سلك المؤمنين، واستحق العذاب الأليم، فقالوا: "يجب على كل مكلف حرّ، وعبد، ذكر، وأنثى، أن يعرف الأصول الخمسة، التي هي أركان الإيمان، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد، بالدليل، لا بالتقليد، ومن جهل شيئًا من ذلك لم ينتظم في سلك المؤمنين، واستحق العقاب الدائم مع الكافرين"[3]، ولا ينكر فضل الإمامة، ومكانتها عند الإثنى عشرية إلا كافر، فقد ""اتّفقت الإماميّة على أنّ من أنكر إمامة أحد من الأئمّة، وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض الطّاعة فهو

---

(١) جعفر الصادق (٨٠ – ١٤٨هـ = ٦٩٩ – ٧٦٥م).

جعفر بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط، الهاشمي القرشي، أبو عبد الله، الملقب بالصادق، سادس الأئمة الإثني عشر عند الإمامية، كان من أجلاء التابعين، وله منزلة رفيعة في العلم، أخذ عنه جماعة، منهم الإمامان أبو حنيفة، ومالك، ولقب بالصادق؛ لأنه لم يعرف عنه الكذب قط، له أخبار مع الخلفاء من بني العباس، وكان جريئًا عليهم، صدَّاعًا بالحق/الأعلام. للزركلي (٢ / ١٢٦).

(٢) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (١٨/٢). صححه وعلق عليه: على أكبر الغفاري. الناشر مكتبة الصدوق. طهران. ١٣٨١هـ. بدون.

(٣) رسائل الكركي. علي بن الحسين الكركي. المجموعة الأولى. ص ٥٩. تحقيق الشيخ/ محمد الحسون. إشراف السيد محمود المرعشي. الناشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي. ط. مكتبة الخيام. قم. ط. الأولى ١٤٠٩هـ..

كافر، ضالّ، مُستحقّ للخلود في النّار"[١] وقالوا إن الإيمان: "مركب من خمسة أركان، من عرفها فهو مؤمن، ومن جهلها كان كافرًا، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد"[٢].

وقد اتفقت الإمامية– في بادئ كلامهم– على المساواة بين مقام الإمامة، ومقام النبوة، فجعلوا المنكر لإمامة سيدنا عليٍّ كالمنكر لنبوة سيدنا محمد (ﷺ)، ومن جحد إمامة الأئمة كلهم كالجاحد لمقام الأنبياء جميعًا، وهذا نصُّ كلامهم: " قال النبي (ﷺ): من جحد إمامة عليًّا بعدي فقد جحد نبوتي، ومن جحد نبوتي فقد جحد الله ربوبيته"[٣]، وقالت الإمامية أيضًا:"واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، والأئمة من بعده (عليهم السلام) أنه بمنزلة من جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين، وأنكر واحدًا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد (ﷺ)"[٤] وهذا قمة الضلال والافتراء على رسول الله (ﷺ) أن ينسبوا لرسول الله مثل هذه الأقوال في التسوية بين النبوة، والإمامة؛ حتى يؤسسوا لكون إمامة أئمتهم من أصول الدين، ويحملوا جماهير الشيعة على اعتقاد ذلك، وياليتهم اكتفوا بالتسوية فقط، وإنما دفعهم جهلهم، وضلالهم إلى أن يرفعوا مقام أئمتهم على مقام النبوة، فجعلوا تنصيب أئمتهم واجب على الله تعالى، وهو من باب اللطف الإلهي العام

---

(١) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات. الشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان). ص ٤٤. دار الكتاب الإسلامي. بيروت. لبنان. ط م١٩٨٣م.

(٢) الرسائل العشر. الطوسي. ص ١٠٣. ط مؤسسة النشر الإسلامي. ط٢، ١٤١٤هـ.

(٣) الاعتقادات. الصدوق(أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية القمي). ص ١٠٤. تحقيق: عصام عبد السيد. الطبعة الأولى. قم المشرفة. المؤتمر العالمي لؤلفات الشيخ المفيد ١٤١٣هـ..

(٤) المرجع السابق نفسه.

الذي لا يجوز تخلفه أبدًا، فقالوا بهتانًا، وزورًا: إنّ اللطف واجب على الله تعالى، وتنصيب الإمام لطف؛ فيجب على الله تعالى تنصيب الإمام[1] "وإنما كان لطفًا؛ لأن الناس إذا كان لهم رئيس مطاع مرشد يردع الظالم عن ظلمه، ويحملهم على الخير، ويردعهم عن الشرّ كانوا أقرب إلى الصلاح، وأبعد عن الفساد، وهو اللطف فالدليل على وجوب النبوة يدل على وجوب الإمامة"[2] وهذا من أعظم الأدلة على بطلان دين الشيعة؛ إذ يقولون: إنه يجب على الله أن يفعل الحسن، وأن ينصب الإمام؛ لأن عدم تنصيبه يخلّ بالواجب، والإخلال بالواجب محال على الله، ونحن نقول لهم: ماذا تقولون في عدم تنصيب الله لأئمتكم صراحة في القرآن طالما أن تنصيب الإمام ركن من أركن الدين، هل لعجزه سبحانه –حاشاه تعالى–؟ أم لإخلاله بالواجب المحال عليه؟!!! تعالى الله عما يقول الظالمون علوًا كبيرًا.

وبعد أن جعلوها ركنًا من أركان الدين أوجبوها عقلًا، وسمعًا، فقالوا: "المخالف في وجوب الإمامة طائفتان: إحداهما تخالف في وجوبها عقلًا، والأخرى تخالف في وجوبها سمعًا، فالمخالف في وجوبها سمعًا شاذ لا يعتد به، وعلماء الأمة المعروفون مجموعون على وجوب الإمامة سمعًا، والخلاف القوي في وجوب الإمامة عقلًا، ولنا في الكلام في وجوب الإمامة عقلًا طريقان: إحداهما أن نبيِّن وجوبها عقلًا سواء كان هناك سمع، أم لم يكن، والثانية: أن نبيِّن أن مع وجود الشرع لا بد من إمام له صفة مخصوصة لحفظ الشرع

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد. الطوسي. ص ٢٩٩. ط. دار الأضواء: بيروت – لبنان. ط الثانية. ١٩٨٦م.

(٢) الشيعة والتشيع. إحسان إلهي ظهير. (٣٠٢/١). الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان. الطبعة: العاشرة، ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ١.

باعتبار عقلي، والذي يدل على الطريقة الأولى: إنه قد ثبت أن الناس متى كانوا غير معصومين، ويجوز منهم الخطأ وترك الواجب، فإذا كان لهم رئيس مطاع، منبسط اليد، يردع المعاند، ويؤدب الجاني، ويأخذ على يد السفيه، والجاهل، وينتصف للمظلوم من الظالم كانوا إلى وقوع الصلاح، وقلَّة الفساد أقرب، ومتى خلواْ من رئيس على ما وصفناه وقع الفساد، وقلَّ الصلاح، ووقع الهرج، والمرج، وفسدت المعايش، بهذا جرت العادة، وحكم الاعتبار، ومن خالف في ذلك لا يحسن مكالمته؛ لكونه مركوزًا في أوائل العقول، بل المعلوم أن مع وجود الرؤساء، وانقباض أيديهم، وضعف سلطانهم يكثر الفساد، ويقل الصلاح، فكيف يمكن الخلاف فيه"(١)

وأريد أن أشير هنا إلى شيئين: **أولًا** إن الشيعة الإمامية عندما يتحدثون عن وجوب نصب الإمام هم يريدون أئمتهم المعصومين بزعمهم فقط، فلا يدخل معهم الخلفاء الراشدون، وهم حين يتحدثون عن وجوبها سمعًا يعنون بذلك ورود بعض الآيات في القرآن الكريم، كآية الموالاة التي ورد ذكرها في سورة المائدة، وآية التطهير التي ورد ذكرها في سورة الأحزاب، وآية المباهلة التي ورد ذكرها في سورة آل عمران، والتي جعلوها خاصة بالإمام عليّ، وأولاده من بعده فقط، وحمَّلوا هذه الآيات ما لا تحتمل من المعاني، والتأويلات الباطلة، والآراء الزائفة قصدًا، بما يوافق معتقداتهم الفاسدة، وهذا ما سنتحدث عنه باستفاضة عند الحديث عن أدلتهم على وجوب الإمامة من القرآن، والسنة، **وثانيًا** إن الملاحظ على الشيعة الإمامية أيضًا عند حديثهم عن وجوب الإمامة عقلًا أنهم يسلكون نفس طريقة الفلاسفة في وجوب إرسال الرسل، ووجوب

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد. الطوسي. ص ٢٩٦ وما بعدها.

الاحتياج إلى النبيّ، والشريعة، وأنه واجب على الله تعالى لحفظ النظام، وطريقة المعاش[1] كما يظهر الأثر الاعتزالي على كلامهم عند قولهم بوجوب نصب الإمام، وكون ذلك لطفًا، واللطف واجب على الله تعالى، فالمعتزلة هم من أوجبوا على الله إرسال الرسل، وجعلوه من باب اللطف الإلهي[2]، **ونخلص من حديث الإمامية عن الإمامة إلى:**

- اعتبارهم الإمامة ركن الدين الأعظم.
- تنصيب الأئمة واجب على الله تعالى، وهو من باب اللطف الإلهي.
- الإمامة كالنبوة، بل ربما تكون أفضل.
- منكر إمامة أئمتهم كافر.

---

(١) راجع/ شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة. المقصد السادس. (السمعيات)، الفصل الأول (النبوة). (٥/٢٠).

(٢) المرجع السابق. (٥/٦ وما بعدها).

المطلب الثاني
صفات الإمام، وشروطه

قد أوجبت الإمامية الإثنى عشرية في أئمتهم مجموعة من الصفات التي لا يجوز اجتماعها إلا في الأنبياء، والمرسلين فقط، فقالوا –بهتانًا، وزورًا–: بوجوب عصمة أئمتهم، ووجوب التنصيص عليهم، وثبوت المعجزة لهم، وثبوت علمهم للغيب.

فأما عن العصمة فقد قالت الإمامية إن أئمتهم معصومون عن الخطأ، والسهو، والنسيان: "فجملة القول فيه– أي في مبحث العصمة– إن أصحابنا الإمامية أجمعوا على عصمة الأنبياء، والأئمة– صلوات الله عليهم– من الذنوب الصغيرة، والكبيرة، عمدًا، وخطأً، ونسيانًا، قبل النبوة، والإمامة، وبعدهما، بل من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله تعالى"(١)، "ويجب أن يكون معصومًا من القبائح، والإخلال بالواجبات، والإمام لا إمام له، ولا رئيس فوق رياسته"(٢) لذا جعلوا كلام أئمتهم ككلام الرسول (ﷺ)، وأعطوهم حق التشريع، فقالوا:"بل نعتقد أن أمرهم أمر الله تعالى، ونهيهم نهيه، وطاعتهم طاعته، ومعصيتهم معصيته، ووليُّهم وليُّه، وعدوهم عدوه، ولا يجوز الرد عليهم، والرادُّ عليهم كالرادِّ على الرسول، والرادُّ على الرسول كالرادِّ على الله تعالى، فيجب التسليم لهم، والانقياد لأمرهم، والأخذ بقولهم، ولهذا نعتقد أن الأحكام الشرعية الإلهية لا تستقى إلا من نمير مائهم، ولا يصح أخذها إلا منهم"(٣) ومن رواياتهم في هذا الباب أنهم قالوا: "ما جاء به عليّ (عليه السلام) آخذ به، وما نهى عنه أنتهي عنه،

---

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي. (٢٥/٣٥٠).

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد. الطوسي. ص٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. ص ٧٠.

جرى له من الفضل مثل ما جرى لمحمد (ﷺ) ولمحمد (ﷺ) الفضل على جميع من خلق الله، المتعقب عليه-أى على سيدنا علىّ، وليس المراد رسول الله- في شيء من أحكامه كالمتعقب على الله، وعلى رسوله، والراد عليه في صغيرة، أو كبيرة على حد الشرك بالله"(١).

<u>وأما عن التنصيص عليه</u>: فقد قالت الإمامية "ويجب أن يكون منصوصًا عليه، لما قدمناه من وجوب عصمته، ولما كانت العصمة لا تدرك حسًا، ولا مشاهدةً، ولا استدلالًا، ولا تجربةً، ولا يعلمها إلا الله تعالى، وجب أن ينصَّ عليه، ويبينه من غيره على لسان نبىّ؛ لأن الإمام لا يعلم أنه إمام إلا إذا نصَّ عليه نبىّ، فإذا نصَّ عليه النبىُّ، أو ادعى هو الإمامة جاز أن يظهر الله تعالى على يده علمًا معجزًا، كما نقوله في صاحب الزمان إذا ظهر، فصار النص هو الأصل"(٢) وتعتقد الإمامية أن: "الإمامة كالنبوة، لا تكون إلا بالنصِّ من الله تعالى على لسان رسوله، أو لسان الإمام المنصوب بالنصِّ، إذا أراد أن ينصَّ على الإمام من بعده، وحكمها في ذلك حكم النبوة بلا فرق، فليس للناس أن يتحكموا فيمن يعينه الله هاديًا، ومرشدًا لعامة البشر، كما ليس لهم حق تعيينه، أو ترشيحه، أو انتخابه؛ لأن الشخص الذي له من نفسه القدسية استعدادًا لتحمل أعباء الإمامة العامة، وهداية البشر قاطبة يجب ألا يعرف إلا بتعريف الله، ولا يعيَّن إلا بتعينه"(٣).

---

(١) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (١٩٦/١)

(٢) الإقتصاد في الاعتقاد. الطوسي. ص٣١٣.

(٣) عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. ص ٧٤.

وقد استدلت الإمامية على التنصيص على إمامة سيدنا علىّ، وأولاده بعدة أمور، منها:

أولًا: استدلالهم بما يسمونها آية الولاية: فقد قالت الإمامية الإثنى عشرية:" مما يدل على أن الإمام بعد النبىّ- بلا فصل- أمير المؤمنين الإمام علىّ قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمۡ رَٰكِعُونَ ﴾[1] هذا دليل من القرآن على إمامته (عليه السلام)، ووجه الاستدلال من الآية أن معنى "وليُّكم" في الآية من كان مستحقًا للأمر، وأولى للتصرُّف، والقيام به، وتجب طاعته، وثبت أيضًا أن المراد بـ "الذين آمنوا" أمير المؤمنين علىّ (عليه السلام) دون غيره"[2]

وهذا قول باطل، واستنتاج مردود؛ "لأن اسم الموصول في الآية الكريمة، والصلة للجمع، لا للمفرد (الذين آمنوا، الذين يقيمون الصلاة، الذين يؤتون الزكاة، وهم راكعون) كلها ألفاظ للجمع، والقرآن الكريم عربىّ، فصيح، فالتحوُّل من الجمع إلى المفرد صرف للظاهر دون داع، فلو كان المراد به سيدنا علىٍّ وحده لقال تعالى: يقيم الصلاة، ويؤتي الزكاة، وهو راكع"[3]، ثم إن الولىّ لغة: مصدر من (الواو، واللام، والياء) وهو أصل يدل على القرب، والنصرة، من ذلك الولىّ بمعنى: القريب[4]، والولاية تطلق على: القرابة،

(١) سورة المائدة، الآية ٥٥.

(٢) الِاقْتِصَاد في الاعتقاد. الطوسي. ص ٣١٩.

(٣) الشيعة بين الاعتدال والغلو. أ. د محمد الأنور حامد عيسى. ص ٥٨.

(٤) معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. (١٤١/٦). المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. ط. ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦.

والمحبة، والنصرة، والإمارة، والسلطان"(١)، "ولو سلمنا جدلًا بأن الوليّ هو الأولى، فليس في الآية ما يحصره في الأولى بالتصرُّف، فلم لا يكون الأولى بالحب، والنصرة، والتقدير، والاحترام، يقول شارح المقاصد: "والجواب منع كون الوليّ بمعنى المتصرف في أمر الدين، والدنيا، والأحق بذلك، بل المراد الناصر، والموالي، والمحب على ما يناسب ما قبل الآية، وما بعدها، وهو قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلۡيَهُودَ وَٱلنَّصَٰرَىٰٓ أَوۡلِيَآءَۘ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمۡ فَإِنَّهُۥ مِنۡهُمۡۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾"(٢).

وقالت الإمامية أيضًا في استدلالهم بالآية: "إنه قد ورد الخبر من طريق العام، والخاص بنزول الآية في الإمام عليّ (عليه السلام) عند تصدُّقه بخاتمه في حال الركوع، والقصة في ذلك مشهورة"(٣).

والرد عليهم بما يلي: "إن قولهم أنها نزلت في حقِّ سيدنا عليٍّ فهو من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أجمعوا على أنها لم تنزل في سيدنا عليٍّ بخصوصه، وإن الخبر كاذب"(٤)، ففي الآية ما يخرجها عن الحصر في سيدنا عليٍّ بن أبي طالب، فقد ورد في سبب النزول أنه قد جاء "عبدالله بن سلام" للنبي (ﷺ) فقال: إن قومنا من قريظة، والنضير قد هجرونا، وأقسموا ألا يجالسونا، ولا نستطيع مجالسة أصحابك لبعد المنازل، فنزلت هذه الآية، فقال: رضينا بالله، وبرسوله،

---

(١) المعجم الوسيط. إبراهيم مصطفى ــ أحمد الزيات ــ حامد عبد القادر ــ محمد النجــار. (١٧٠/٢). تحقيق: مجمع اللغة العربية. دار النشر: دار الدعوة. عدد الأجزاء ٢.

(٢) شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني. تحقيــق د. عبــد الرحمن عميرة. (٢٧٠/٥)، والآية من سورة المائدة. رقم. ٥١.

(٣) الِاقْتِصَاد في الاعتقاد. الطوسي. (٣١٢، ٣٢٠) بتصرف يسير.

(٤) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين الذهبي ص. ٤١٩. تحقيق: محب الدين الخطيب. عدد الأجزاء ١.

وبالمؤمنين أولياء، {وَالَّذِينَ} عام في جميع المؤمنين"[١] وقد نُقل في كتب التفاسير أن أبا جعفر (عليه السلام) سُئل عن هذه الآية: من الذين آمنوا؟ قال أبو جعفر الباقر: الذين آمنوا، فقيل له: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب، قال: عليّ من الذين آمنوا، فإذا كان "محمد الباقر" وهو حفيد "علي بن أبي طالب" يقول هذا، فمن الفضول التزيُّد عليه لشهوة تحميل الآية ما لا تحتمله من تجريح خلافة المسلمين، وإيذاء علي بن أبي طالب في إخوانه الذين عاش، ومات على محبتهم، وولايتهم"[٢]، قال الإمام الرازي[٣]: والذي يدل على أن حمل الولاية على الناصر أولى من غيره، وجوه كثيرة، منها:

---

(١) الجامع لأحكام القرآن. شمس الدين القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (٦/٢٢١). الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. ط. الثانية، ١٩٦٤ م. عدد الأجزاء: ٢٠.

(٢) تفسير القرآن العظيم. بن كثير. (٥/٢٦٧)، تحقيق: مصطفى السيد محمد – محمد السيد رشاد– محمد فضل العجماوي– علي أحمد عبد الباقي. الناشر: مؤسسة قرطبة. الجيزة– ط: ١، ١٤١٢هـ.

(٣) الفخر الرازي (٥٤٤ – ٦٠٦هـ = ١١٥٠ – ١٢١٠م).

محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر، أوحد زمانه في المعقول، والمنقول، وعلوم الأوائل، وهو قرشي النسب، أصله من طبرستان، ومولده في الريّ، وإليها نسبته، ويقال له: (ابن خطيب الري) رحل إلى خوارزم، وما وراء النهر، وخراسان، وتوفي في هراة، أقبل الناس على كتبه يتدارسونها، من تصانيفه: (مفاتيح الغيب– ط) في تفسير القرآن الكريم، و(معالم أصول الدين– ط) و (محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين– ط) و (المسائل الخمسون في أصول الكلام– ط) و (المباحث المشرقية ط) و(أساس التقديس– ط) في التوحيد و(المطالب العالية– خ) في علم الكلام، و(المحصول في علم الأصول–خ) (الأربعون في أصول الدين– ط) وغير ذلك من كتب/ الأعلام. للزركلي. (٦/ ٣١٣).

الأول: إننا لو حملنا الولاية في الآية على التصرف، والإمامة لما كان المؤمنون المذكورين في الآية موصوفين بالولاية حال نزول الآية؛ لأن عليَّ بن أبي طالب (رضي الله عنه) ما كان نافذ التصرف حال حياة الرسول، والآية تقتضي كون هؤلاء المؤمنون موصوفين بالولاية في الحال، أما لو حملنا الولاية على المحبة، والنصرة كانت الولاية حاصلة في الحال، فثبت أن حمل الولاية على المحبة أولى من حملها على التصرف،والإمامة.

الثاني: إن سيدنا عليّ بن أبي طالب كان أعرف بتفسير القرآن من هؤلاء، فلو كانت هذه الآية دالة على إمامته لاحتج بها في محفل من المحافل، وليس للقوم أن يقولوا إنه تركه للتقية؛ لأنهم ينقلون عنه أنه تمسك يوم الشورى بخبر الغدير، وخبر المباهلة، وجميع فضائله، ولم يتمسك البتة بهذه الآية في إثبات إمامته، وذلك يوجب القطع بسقوط قول هؤلاء لعنهم الله[١].

ثانيًا: الاستدلال بحديث غدير خمّ: ومما تمسك به الإمامية في استدلالهم على أحقية سيدنا عليّ بالخلافة بعد رسول الله، حديث "غدير خمّ"، قال الطوسي: "ومما يدل أيضًا على إمامته (عليه السلام) ما تواترت به الأخبار من قول النبي – صلى الله عليه وآله– يوم "غدير خمّ" حين رجع من حجة الوداع بعد أن جمع الناس، ونصب الرجال، ورقى إليها، وخطب، ووعظ، وزجر، ونعى إلى الخلق نفسه، ثم قرَّرهم على فرض طاعته بقوله: (ألست أولى بكم منكم) فلما قالوا: بلى، قال عاطفًا على ذلك: فمن كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله"[٢] واستنتجت الشيعة

(١) راجع/ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (٢٢/١٢: ٢٧)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ. بتصرف يسير.

(٢) الرسائل العشر. الطوسي. ص. ١٣٣.

الإثنى عشرية من هذا الحديث الوارد في "غدير خمّ" أن النبي (ﷺ) نص صراحة على إمامة سيدنا عليّ بعده، وجعله وليًا على كل مسلم، ومسلمة.

<u>وللرد عليهم نقول</u>: إن النبيّ (ﷺ) وهو في رجوعه من حجة الوداع مرَّ على ماء يدعى خما (على الطريق بين مكة، والمدينة) فنزل كعادته في السفر أن يستريح بين مسافة، وأخرى؛ حتى يلحق به من تخلف عنه؛ وحتى يستريح من أجهده السفر، وهناك اشتكى الناس من عليّ (رضي الله عنه) ومن شدته عليهم، ولشكوى الناس من عليّ (رضي الله عنه) قصَّة، وهي أن النبي (ﷺ) قبل توجهه إلى حجة الوداع أرسل عليًّا إلى اليمن؛ ليجمع الصدقات، فجمع عليّ (رضي الله عنه) الصدقات، ووافى بها النبي (ﷺ) في مكة ليحج معه (ﷺ)، وفي الطريق أراد الناس أن يستعملوا شيئًا من الصدقة حتى إذا وصلوا إلى النبي (ﷺ) سلَّموها له، ولكن عليًّا (رضي الله عنه)، لشدة احتياطه، وعدم مجاملة الناس رفض أن يستعمل الناس شيئًا من الصدقة؛ لكونهم لا يملكونها، وهي حق لبيت مال المسلمين، فاشتد عليهم الطريق، ولما سنحت لهم الفرصة شكوا ذلك للنبي (ﷺ)، والنبي (ﷺ) يرى عليًّا على الحق لا يخشى في الله لومة لائم، فيقف ليؤازره على ملأ من الناس، وليوضح للناس جميعًا أن ما تشتكون من عليّ منه، الحق فيه مع عليّ (رضي الله عنه) فوقف في غدير خمّ، وذكرهم بالله، وأمرهم بالتمسك بكتاب الله، ثم أوصاهم في أهل بيته، وعلي (رضي الله عنه) منهم، ثم قال ليبيِّض صفحة عليّ أمام الذين اشتكوه عند النبي(ﷺ): "من كنت مولاه فعليٌّ مولاه"[1]، وقد سئل "الحسن بن الحسن بن عليّ" عن حديث من كنت مولاه» هل هو نصٌّ على خلافة علي؟ قال: لو كان النبي (ﷺ) أراد خلافته بذلك لقال هكذا: يا أيها الناس هذا ولى أمري، والقائم

---

(١) إسناده صحيح/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. تتمة مسند أنصار. حديث بريدة الأسلمي. (٣٢/٣٨). تحقيق: شعيب الارنؤوط، وآخرون. الناشر: مؤسسة الرسالة. ط. الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

عليكم من بعدي فاسمعوا، وأطيعوا، ثم قال الحسن: أقسم بالله أن الله تعالى، ورسوله لو آثرا عليًا لأجل هذا الأمر، ولم يمتثل عليّ لأمر الله، ورسوله به، ولم يقدم على هذا الأمر لكان أعظم الناس خطأ بترك امتثال ما أمر الله، ورسوله به"[(١)] وقد ورد أن الإمام عليّ سُئل أَخَصَّكُمْ رَسُولُ الله (ﷺ) بِشَيْءٍ؟ فَقَالَ: مَا خَصَّنَا رَسُولُ اللهِ (ﷺ) بِشَيْءٍ لَمْ يَعُمَّ بِهِ النَّاسَ كَافَّةً، إِلَّا مَا كَانَ فِي قِرَابِ سَيْفِي هَذَا، قَالَ: فَأَخْرَجَ صَحِيفَةً مَكْتُوبٌ فِيهَا: «لَعَنَ اللهُ مَنْ ذَبَحَ لِغَيْرِ اللهِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ سَرَقَ مَنَارَ الْأَرْضِ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ، وَلَعَنَ اللهُ مَنْ آوَى مُحْدِثًا"[(٢)] فلو كان هناك وصية لقال بها إجابة عن هذا السؤال، وأما الزيادات، والمبالغات التي يتقوّلها البعض على حديث رسول الله (ﷺ) ومنها قولهم: "اللهم انصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار، وغيرها، فهي زيادات ضعيفة، ولا تصح"[(٣)] "وفي الجملة فهناك فارق كبير بين الْوَلِيِّ، وَالْمَوْلَى ونحو ذلك، وبين الْوَالِي، فباب الْوِلَايَةِ التي هي ضد العداوة شيء، وباب الْوِلَايَةِ التي هي الإمارة شيء، والحديث إنما هو في الأولى دون الثانية، والنبي (ﷺ) لم يقل من واليه فعلى واليه، وإنما اللفظ" من كنت مولاه"[(٤)].

---

(١) مختصر التحفة الإثني عشرية. ألّف أصله باللغة الفارسية: شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي. (١٦١/١). نقله من الفارسية إلى العربية: الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي اختصره وهذبه: محمود شكري الألوسي. حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب. الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة. عام النشر: ١٣٧٣هـ. عدد الأجزاء: ١.

(٢) صحيح مسلم. مسلم بن الحجاج القشيري. (١٥٦٧/٣). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥.

(٣) انظر/ مسند الإمام أحمد بن حنبل. (مسند على بن أبي طالب). حديث بريدة الأسلمي. (٢٦٣/٢، ٢٧١).

(٤) منهاج السنة. بن تيمية. (٣٢٤/٧). المحقق: د. محمد رشاد سالم. الناشر: مؤسسة قرطبة، ط. الأولى. عدد الأجزاء: ٨. بتصرف يسير.

وأما عن علم الأئمة للغيب، وظهور المعجزات على أيديهم: فإن الشيعة تزعم أن أئمتها تعلم الغيب، وبالغت في ذلك كأشد ما تكون المبالغة، ووضعت في ذلك من الأحاديث ما تنفطر قلوب المؤمنين الموحدين لسماعه، فمن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر ما ورد في كتاب الكافي، الذي هو بمثابة صحيح البخاري عندهم–مع الفارق الكبير بينهما في الصحة–، والذي خصَّص فيه أبوابًا كاملة عن علم الأئمة للغيب، نذكر منها: باب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة، والأنبياء، والرسل (عليهم السلام)"[1]، وباب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم"[2]وباب أن الأئمة (عليهم السلام) يعلمون ما كان، وما يكون، وأنهم لا يخفى عليهم الشيء"[3] وتحت كل باب من هذه الأبواب عشرات الأحاديث، التي رصدت لترويج ضلالات، وافتراءات الشيعة في دين الله تعالى، والتي تطير العقول من هول ما فيها، ومنها هذه الرواية التي ينسبونها إلى سيدنا علىّ (رضي الله عنه) إنه يقول فيها: "أنا قسيم الله بين الجنة، والنار، وأنا الفاروق الأكبر، وأنا صاحب العصا، ولقد أقرت لي جميع الملائكة، والروح، والرسل بما أقروا به لمحمد (صلى الله عليه وسلم)، ولقد حُملت علَىَّ مثل حمولته، وهى حمولة الرب، وإن رسول الله يدعى فيكسى، وأدعى فأكسى، ويستنطق، وأستنطق، فأنطق على حد منطقه، ولقد أعطيت خصالًا ما سبقني إليها أحد قبلي: علمت المنايا، والبلايا، والأنساب، وفصل الخطاب، فلم يفتني ما سبقني، ولم يعزب عني ما غاب عني، أبشِّر بإذن الله، وأؤدي عنه، كل ذلك من الله مكنني فيه بعلمه"[4]، وتقول الإمامية أيضًا: "ونعتقد أن الإمام كالنبىّ، يجب

(١) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (١/٢٥٥).

(٢) المرجع السابق. (١/٢٥٦).

(٣) المرجع السابق. (١/٢٦٠).

(٤) المرجع السابق. (١/ ١٩٦، ١٩٧).

أن يكون أفضل الناس في صفات الكمال، أما علمه فهو يتلقى المعارف، والأحكام الإلهية، وجميع المعلومات من طريق النبي، أو الإمام من قبله، وإذا استجد شيء لا بد أن يعلمه من طريق الإلهام بالقوة القدسية التي أودعها الله تعالى فيه، فإن توجه إلى شيء وشاء أن يعلمه على وجهه الحقيقي، لا يخطئ فيه، ولا يشتبه، ولا يحتاج في كل ذلك إلى البراهين العقلية، ولا إلى تلقينات المعلمين"[1].

التعقيب على كلامهم عن صفات أئمتهم:

أود أن أشير هنا إلى أنه لا خلاف بين المسلمين من أهل السنة والجماعة في ضلال، ورفض، وبهتان هذا الكلام المختلق من الشيعة الإمامية؛ وذلك لنسبتهم التشريع إلى غير المشرع (ﷻ)، والذي يقول في محكم آياته: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاؤُا شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[2]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[3] فأثبت تعالى لنفسه التشريع، كما أثبت لنفسه الخلق، والتدبير، كما أنه تعالى أمرنا عند الاختلاف في أي حكم أن نرجع إلى أمر الله وأمر رسول الله (ﷺ) فيه، ولم يأمرنا بالرجوع إلى هؤلاء الأئمة الذين تزعم الشيعة أن الأحكام الشرعية تؤخذ منهم، وتستقى من كلام أئمتهم، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[4] فكلام الإمامية بهذه الطريقة عن اشتراط العصمة، والتنصيص، والمعجزة لأئمتهم، ووجوب علمهم للغيب، هو خروج بالدين عما أراد الله له، وتقوُّل على الله تعالى

---

(١) عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. ص ٦٧: ٦٨.

(٢) سورة الشورى. جزء الآية ٢١.

(٣) سورة الأعراف: جزء الآية ٥٤.

(٤) سورة النساء. جزء الآية ٥٩.

بغير دليل، وهو قول باطل، مردود؛ وذلك لأنه هذه الصفات لا تنسب إلا للرسل، والأنبياء فقط، وفق ما أراد الله جل وعلا، وحدد في كتابه تعالى.

فأما عن بطلان عصمة أئمتهم فيقول ابن حزم[١]: "وقد قرأنا صفة هؤلاء المخاذلين المنتمين إلى الإمامية، القائلين بأن الدين عند أئمتهم المعصومين، فما رأينا إلا دعاوى باردة، وآراء فاسدة كأسخف ما يكون من الأقوال[٢]، "فإن العصمة التي جعلوها من خواص الإمام، ولوازمه، واحتجوا بها على إمامة أئمتهم، لم تثبت لهم، وأحوالهم، وأقوالهم تشهد على ذلك من وجوه:

أولًا: إن عليًا (رضي الله عنه) وهو الإمام المعصوم الأول حسب زعم الشيعة – اختلف معه ابنه الأكبر "الحسن" –وهو الإمام الثاني المعصوم عندهم – في مسألة أخذه البيعة من الناس بعد استشهاد عثمان ذي النورين (رضي الله عنه) وكما اختلف معه أيضًا في خروجه لمحاربة مطالبي دم عثمان، ويلزم من ذلك أن واحدًا منهما كان مصيبًا، والثاني كان مخطئًا؛ لأن أحدهما يرى رأيًا، والثاني يخالفه فيه، فلا بد من أن يكون أحدهما على صواب، والآخر علي خطأ، ثم قد ثبت في التاريخ أن

---

(١) ابن حزم (٣٨٤ – ٤٥٦هـ = ٩٩٤ – ١٠٦٤م).

علي بن أحمد بن سعيد، بن حزم الظاهري، أبو محمد: عالم الأندلس في عصره، وأحد أئمة الإسلام، كان في الأندلس خلق كثير ينتسبون إلى مذهبه، يقال لهم "الحزمية"، ولد بقرطبة، وكانت له، ولأبيه قبله رياسة الوزارة، وتدبير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم، والتأليف، فكان فقيهًا، حافظًا يستنبط الأحكام من الكتاب، والسنة، بعيدًا عن المصانعة، رحل إلى بادية ليلة (من بلاد الأندلس) فتوفي فيها، من أشهر مصنفاته: "الفصل في الملل والأهواء والنحل – ط وله "المحلى – ط" فقه، و"جمهرة الأنساب– ط" و"الناسخ والمنسوخ – ط "وغيرها "/ الأعلام للزركلي (٤ / ٢٥٤).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم. (٤/ ١٠٣). الناشر: مكتبة الخانجي– القاهرة. عدد الأجزاء: ٥. بتصرف يسير.

عليًّا (رضي الله عنه) صوّب رأي الحسن بعد موقعة الجمل، وتأسَّف على عدم أخذه برأي ولده الحسن، وتقيُّده به.

ثانياً: لقد أقرَّ عليٌّ (رضي الله عنه) نفسه بإمكان صدور خطأ منه، الوقوع فيه، حيث قال: لا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست آمن أن أخطىء.

ثالثاً: لقد ذكر المؤرخون أن الحسن (رضي الله عنه) لما أراد الصلح مع معاوية خالفه في ذلك مع من خالفه أخوه الحسين – وكلاهما إمامان معصومان عند الشيعة – لكن الحسن لم يلتفت إلى رأي الحسين، وصالح معاوية، وكان الحسين يبدي الكراهة من صلح الحسن مع معاوية، ويقول: لو جزّ أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي، والظاهر أن واحدًا منهما كان مصيبًا والآخر مخطئًا، ومثل هذا كثير، وأما كونه منصوبًا من قبل الله (عز وجل) فأيضًا ليس إلا دعوى مجردة عن الدليل، ولم ينزل الله به من سلطان، ولكل أن يدعي-كذبًا، وبهتانًا- بأن الله هو الذي نصبه ما دام أن الوحي منقطع، ونزول جبريل على أحد مسدود"[(١)].

وإليك بعض أقوال أئمتهم المعصومين من كتبهم، والتي تدل صراحة على وقوع الذنب منهم، بما يفيد أنه لا عصمة لأحد إلا لرسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فقد جاء في "بحار الأنوار" عن أحد أئمة الشيعة وهو أبو عبد الله(جعفر الصادق): "إننا لنذنب، ونسيء، ثم نتوب إلى الله متابًا"[(٢)]، وكان أبو الحسن "موسى الكاظم[(٣)]"

(١) الشيعة والتشيع. إحسان إلهي ظهير. (١/٣٠٠، ٣٠١). بتصرف يسير.

(٢) بحار الأنوار. المجلسي. (٢٥/ ٢٠٧).

(٣) موسى الكاظم (١٢٨ – ١٨٣هـ = ٧٤٥ – ٧٩٩م).

موسى بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، أبو الحسن: سابع الائمة الاثني عشر، عند الامامية، كان من سادات بني هاشم، ومن أعبد أهل زمانه، وأحد كبار العلماء الأجواد. ولد في الأبواء (قرب المدينة)، وسكن المدينة، فأقدمه المهدي العباسي إلى بغداد، ثم رده إلى المدينة، وبلغ الرشيد أن الناس يبايعون للكاظم فيها، فلما حج مر بها سنة ١٧٩هـ فاحتمله=

يقول: "رب عصيتك بلساني، ولو شئت وعزتك لأخرستني، وعصيتك ببصري، ولو شئت لأكمهتني[١] وعصيتك بسمعي، ولو شئت وعزتك لأصممتني، وعصيتك بيدي، ولو شئت وعزتك لكنعتني[٢] وعصيتك بفرجي، ولو شئت وعزتك لأعقمتني، وعصيتك برجلي، ولو شئت وعزتك لجذمتني، وعصيتك بجميع جوارحي التي أنعمت بها علي ولم يكن هذا جزاك مني"[٣] فأين العصمة التي يدعونها في أئمتهم، وهم من قالوا مثل هذا الكلام!!!!!!

وأما عن بطلان التنصيص: فلقد أكد أهل السنَّة والجماعة في أكثر من موضع على بطلان التنصيص على إمامة سيدنا عليّ بعد النبى (ﷺ) يقول ابن حزم: "وبرهان آخر ضروري وهو أن رسول الله (ﷺ) مات وجمهور الصحابة (رضي الله عنهم) يعلِّم الناس الدين، فما منهم أحد أشار إلى عليّ بكلمة يذكر فيها أن رسول الله (ﷺ) نصَّ عليه، ولا ادعى عليٌّ ذلك قط، لا في ذلك الوقت، ولا بعده، ولا ادعاه له أحد في ذلك الوقت، ولا بعده، ومن المحال الممتنع الذي لا يمكن البتة، ولا يجوز اتفاق أكثر من عشرين ألف إنسان على طيٍّ عهد عاهده رسول الله (ﷺ) إليهم، فكيف حل لعليّ (رضي الله عنه) عند هؤلاء النوكى (الحمقى) أن يبايع طائعًا رجلًا جاحدًا لنصٍّ رسول الله (ﷺ) ويعينه على أمره،ويجالسه في

=معه إلى البصرة، وحبسه عند واليها عيسى ابن جعفر، سنة واحدة، ثم نقله إلى بغداد فتوفى فيها سجينًا، وقيل: قتل، وفى فرق الشيعة فرقة تقول: إنه (القائم المهدي) وفرقة أخرى تسمى (الواقفة) تقول: إن الله رفعه إليه وسوف يرده. وسميت بذلك؛ لأنها وقفت عنده، ولم تأتمَّ بإمام بعده / الأعلام. للزركلي. (٧ / ٣٢١).

(١) كمه بصره: اعترته ظلمة تطمس عليه، عمي، أو صار أعشى /هامش بحار الأنوار(٢٠٣/٢٥)

(٢) كنع يده: أشلها، وأيبسها. (هامش بحار الأنوار) (/ ٢٠٣).

(٣) بحار الأنوار. المجلسي. (٢٥/ ٢٠٣).

مجالسه، ويواليه إلى أن مات، ثم يبايع بعده عمر بن الخطاب (ﷺ) مبادرًا غير متردد، بل طائعًا، وصحبه، وأعانه على أمره، وأنكحه من ابنته فاطمة (ﷺ) ثم قبل ادخاله في الشورى أحد ستة رجال، فكيف حل لعليّ عند هؤلاء الجهال أن يشارك بنفسه في شورى ضالة، وكفر، ويغر الأمة هذا الغرور؟ لأنه في زعمهم أعان الكفار على كفرهم، وأيَّدهم على كتمان الديانة، وعلى ما لا يتم الدين إلا به، ولا يجوز أن يُظن بعليٍّ (ﷺ) أنه أمسك عن ذكر النص عليه خوفًا الموت، وهو الأسد شجاعة، فقد عرض نفسه للموت بين يدي رسول الله (ﷺ) مرات، فما الذي جبنه بين هاتين الحالتين، وما الذي ألَّف بين بصائر الناس على كتمان حق عليٍّ، ومنعه ما هو أحق به مذ مات رسول الله (ﷺ) إلى أن قتل عثمان (ﷺ)، ثم ما الذي جلي بصائرهم في عونه إذ دعا إلى نفسه، فقامت معه طوائف من المسلمين عظيمة، وبذلوا دماءهم دونه، ورأوه حينئذ صاحب الأمر، والأولى بالحق ممن نازعه، فما الذي منعه، ومنعهم من الكلام، وإظهار النص الذي يدعيه الكذابون إذ مات عمر (ﷺ) ثم ولى عليّ (ﷺ) فما غير حكمًا من أحكام أبي بكر، وعمر، وعثمان، ولا أبطل عهدًا من عهودهم، ولو كان ذلك عنده باطلًا قبل توليه فلما كان في سعة ما الذي منعه أن يمضي الباطل، وينفذه وقد ارتفعت التقية عنه؟! وما الذي حملهم كلهم أولهم عن آخرهم على أن يتفقوا على جحد نص النبي (ﷺ) على إمامة عليّ، فهذه أعجوبة من المحال غير ممكنة، وفي هذا إبطال الحقائق كلها، وكل هذا عن هوس، ومحال، فبطل أمر النصِّ على عليّ (ﷺ) بيقين لا إشكال فيه"[1].

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل. بن حزم. (٨٠/٤) وما بعدها. بتصرف يسير.

قال القاضي الباقلاني[1]: "والدليل على إثبات الإمامة للخلفاء الأربعة (ﷺ) على الترتيب: أن الصحابة (ﷺ) كانوا أعلام الدين، ومصابيح أهل اليقين، شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وشهد لهم النبي (ﷺ) بأنهم خير القرون، فقال: "خير الناس قرني"[2] فلما قدَّموا هؤلاء الأربعة على غيرهم، ورتَّبوهم على الترتيب المذكور، علمنا أنهم (ﷺ) لم يقدموا أحدًا تشهيًا منهم؛ وإنما قدموا من قدموه لاعتقادهم كونه أفضل، وأصلح للإمامة من غيره في وقت توليه، ولا يصح هذا التولي إلا على هذا الترتيب؛ لأنه لو قدم عليًّا (عليه السلام) لم تصر الخلافة فيها إلى أحد من الثلاثة؛ لأن عليًّا (ﷺ) مات بعد الثلاثة، وكذلك لو قدم عثمان (ﷺ) لم تصر الخلافة إلى أبي بكر، وعمر، لأن عثمان مات بعد موتهما، ولو قدم عمر لم تصر الخلافة إلى أبي بكر؛ لأن عمر مات بعده، والله تعالى أخبر ووعد أنها تصير إليهم فلم يصح أن تقع إلا على الوجه الذي وقعت، ولله الحمد على الهداية، والتوفيق"[3].

---

(١) القاضي الباقلاني (٣٣٨ – ٤٠٣هـ = ٩٥٠ – ١٠١٣م).

محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر: قاض، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة، وسكن بغداد فتوفي فيها، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجهه عضد الدولة سفيرًا عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها، من كتبه: (إعجاز القرآن – ط) و (الإنصاف – ط) و (مناقب الأئمة – خ) و (دقائق الكلام) و(الملل والنحل) و (هداية المرشدين) و (الاستبصار) و (تمهيد الدلائل – خ) و (كشف أسرار الباطنية) و (التمهيد، في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة – ط) / الأعلام. للزركلي (٦ / ١٧٦).

(٢) صحيح البخاري المحقق: محمد زهير بن ناصر. ك. أصحاب النبي (ﷺ)، ب. فضائل أصحاب النبي (ﷺ)، (٣/٥)، الناشر: دار طوق النجاة. ط. الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.

(٣) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي الباقلاني، ص٦٣. تحقيق: وتعليق. محمد زاهد الكوثري. الناشر المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. ط. الثانية. ٢٠٠٠م.

وإذا كان الخيِّران (رضي الله عنهما) قد اغتصبا حق عليّ (رضي الله عنه) على حد زعم الإمامية- فلماذا أثنى على (رضي الله عنه) على منبر الكوفة على سيدنا أبي بكر، وسيدنا وعمر؟ وهذا مذكور في كتبهم حينما نقلوا عن الإمام عليٍّ قوله: "لا أوتى برجل يفضلني على أبي بكر، وعمر إلا جلدته حدَّ المفتري"(١) فهذا قول عليّ (رضي الله عنه)، وهو خليفة المسلمين على منبر الكوفة، يا ترى مما كان يخاف وهو أمير المؤمنين ؟ ولقد أثنى عليٌّ (رضي الله عنه) المعصوم عندهم على الصحابة جميعًا بقوله: " لقد رأيت أصحاب محمد -صلى الله عليه وآله- فما أرى أحدًا يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، وقد باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم، وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعزى، من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتى تبل جيوبهم، ومادوا كما يميد الشجر يوم الريح العاصف، خوفًا من العقاب، ورجاءً للثواب"(٢)، فأيُّ نص يدعون ليت شعري!!!،وأى تقوُّل، وبهتان على الله يفترون!!!

<u>**وأما عن بطلان علمهم للغيب:**</u> فإن من المجمع عليه بين أهل الإسلام، أن الله استأثر ذاته بعلم الغيب، فلا يُطلِع على غيبه أحدًا من خلقه، إلا من ارتضى من رسله المبلغين عنه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ

(١) الفصول المختارة. المفيد. ص١٢٧. تحقيق: علي مير شريفي. دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. ط. الثانية ١٤١٤هـ.

(٢) شرح نهج البلاغة. عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (ت: ٦٥٦هـ). (٧ /٧٧). المحقق: محمد أبو الفضل ابراهيم. الناشر: دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه. عدد الأجزاء ٧، الشيعة هم العدو فاحذرهم. شحاتة محمد صقر. ص ٥٩. الناشر: مكتبة دار العلوم، البحيرة (مصر). عدد الأجزاء: ١

ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ فَإِنَّهُۥ يَسۡلُكُ مِنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ رَصَدٗا ﴾[1]، ﴿ قُل لَّا يَعۡلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ ٱلۡغَيۡبَ إِلَّا ٱللَّهُۚ وَمَا يَشۡعُرُونَ أَيَّانَ يُبۡعَثُونَ ﴾[2] وقال على لسان نبيه نوح: ﴿ وَلَآ أَقُولُ لَكُمۡ عِندِي خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ ﴾[3] وعلى لسان محمد (ﷺ): ﴿ قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ﴾[4] فهؤلاء أولوا العزم من الرسل يتبرؤون من دعوى علم الغيب، لكن الشيعة تزعم أن أئمتها تعلم الغيب، وبالغت في ذلك كأشد ما تكون المبالغة، ولم يسمع أحد قط غير الشيعة بأن عصا موسي (عليه السلام) كانت لسيدنا عليّ، وأنه قسيم الله بين الجنة والنار، والله ما هي إلا ترَّهات كذبهم، وخيالات أوهامهم التي أوحاها الشيطان إليهم، فضلوا، وأضلوا بغير علم، ولا هدى، ولا كتاب منير.

---

(١) سورة الجن: الآيات ٢٦ – ٢٧.

(٢) سورة النمل: الآية ٦٥.

(٣) سورة هود. جزء الآية ٣١.

(٤) سورة الأعراف. جزء الآية ١٨٨.

المبحث الثاني

معالم النزعة التكفيرية عند الإمامية الإثنى عشرية

تمهيد:

إذا أراد الباحث أن يقف على معالم النزعة التكفيرية عند الإمامية الإثنى عشرية فعليه أن يبحث في بطون مؤلفاتهم عن مدى تأصل نزعة التكفير لديهم، وكان لزامًا عليه أيضًا الاطلاع على الأقوال التي تنسب إلى أئمتهم في مروياتهم الأصيلة، والتي تزخر بها كتب الحديث، والعقائد عندهم؛ إذ حفلت تلك الكتب بالعديد من أقوال أئمتهم المعصومين-والمُوحَى إليهم في نظرهم- بما يفوق الحصر، وكلها تثبت بالقطع تكفير جميع المسلمين- ما عدا الإثنى عشرية طبعًا- وتلزم أتباعهم باعتقاد هذا، والعمل بمقتضاه، وسأحاول هنا أن أنقل بعض نصوص أئمتهم، وعلمائهم، والتي تدل بغاية الوضوح على تأصل نزعة التكفير لدى الشيعة الإمامية كعقيدة ضد مخالفيهم:

المطلب الأول

أصالة النزعة التكفيرية عند الإمامية الاثنى عشرية

تمهيد:

إن الناظر المدقق في مراجع الشيعة الإثنى عشرية يجد حشدًا هائلًا من الروايات التي تنسب إلى أئمتهم المعصومين في نظرهم، وكلها تؤكد صراحة كفر المخالفين للإمامية ممن أنكر إمامة سيدنا عليّ بعد رسول الله مباشرة، أو أولاده من بعده، وكذلك كفر من قدَّم الشيخين أبي بكر، وعمر، أو سيدنا عثمان (ﷺ) على سيدنا عليّ، أو أحب أمُّنا عائشة، أو أمُّنا حفصة (ﷺ)؛ باعتبارهما من ذرية السيدين أبي بكر، وعمر (ﷺ)، واليك بعض هذه الروايات الخبيثة التي يكفي بطلانها عن إبطالها:

روايات أئمة الشيعة على أصالة نزعة التكفير لديهم:

١- **تقول الإثنى عشرية:** "وأما الأخبار الدالة على كفر المخالفين، فمنها ما رُوى في الكافي عن مولانا الباقر[١] (عليه السلام) قال: إن الله (عز وجل) نَصَّب عليًّا (عليه السلام) عَلما بينه، وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا، ومن جهله كان ضالًا، ومن نصب معه شيئًا كان مشركًا، وإن عليًّا (عليه السلام) باب من أبواب الجنة، فمن دخل بابه كان مؤمنًا، ومن خرج من بابه كان كافرًا، ومن لم يدخل فيه ولم يخرج منه كان في الطبقة الذين لله (عز وجل) فيهم المشيئة"[٢] فهم ينسبون إلى الإمام الباقر كون سيدنا عليّ علامة على كفر، أو إيمان الخلق، فمن أقر بإمامته، وتقدمه على الشيخين(أبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما)) فهو المؤمن، وإلا فهو الكافر، وتقصد الإمامية بلفظة (المخالفين) التي وردت في النصِّ الذي نحن بصدده كل من هو على غير اعتقاد الشيعة الإمامية من عموم المسلمين، ممن لم يقر بإمامة سيدنا عليٍّ كما هى منصوص عليها في كتبهم، ومما يؤكد ذلك قولهم في بيان معنى المخالفين: "ومخالفيه: هم الذين لم يأخذوا بأحكامه، ولم يعتقدوا

---

(١) الباقر(٥٧ – ١١٤هـ = ٦٧٦ – ٧٣٢م).

محمد بن علي زين العابدين بن الحسين الطالبي الهاشمي القرشي، أبو جعفر الباقر: خامس الأئمة الإثني عشر عند الإمامية، كان ناسكًا، عابدًا، له في العلم، وتفسير القرآن آراء، وأقوال، ولد بالمدينة، ودفن بها، وكان أحد من جمع بين العلم، والعمل، والسؤدد، والشرف، والثقة، والرزانة، وكان أهلًا للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر الذين تبجلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم، وبمعرفتهم بجميع الدين/ الأعلام. خير الدين الزركلي. (٢٧٠/٦)، سير أعلام النبلاء. الذهبي. (٤٠٢/٤). تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وغيره، الناشر: مؤسسة الرسالة. ط الثالثة، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢٥.

(٢) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (٤٣٧/١). بتصرف يسير.

إمامته، وعصمته، بل جعلوه من سائر الخلفاء، فلا نعقل من معنى المخالف متى أطلق إلا المخالف في الإمامة"(١).

٢- روى عن جعفر الصادق (عليه السلام) أنه قال: "نحن الذين فرض الله طاعتنا، لا يسع الناس إلا معرفتنا، ولا يعذر الناس بجهالتنا، من عرفنا كان مؤمنًا، ومن أنكرنا كان كافرًا، ومن لم يعرفنا ولم ينكرنا كان ضالًا حتى يرجع إلى الهدى الذي افترضه الله عليه من طاعتنا الواجبة، فإن مات على ضلالته يفعل الله به ما يشاء، فحبنا إيمان، وبغضنا كفر"(٢).

٣- روى أيضًا عن جعفر الصادق (عليه السلام) قال: "إن عليًا (عليه السلام) باب هدى، من عرفه كان مؤمنًا، ومن جحده كان كافرًا، ومن شك فيه كان مشركًا، ومن أنكره دخل النار"(٣).

٤- روى في "الأصول من الكافي" أن النبي (صلى الله عليه وسلم) قال لحذيفة اليماني: "يا حذيفة إن حجة الله عليكم بعدي علي بن أبي طالب (عليه السلام) الكفر به كفرٌ بالله سبحانه، والشرك به شرك بالله سبحانه، والشك فيه شك في الله سبحانه، والإلحاد فيه إلحاد في الله سبحانه، والإنكار له إنكار لله تعالى، والإيمان به إيمان بالله تعالى؛ لأنه أخو رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ووصيه، وإمام أمته، ومولاهم، وهو حَبلُ الله المتين، وعروته الوثقى التي لا انفصام لها، وروى أن أبا عبد الله

(١) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ٢٢٨، ٢٥٤. تحقيق: السيد مهدي الرجائي. الناشر المحقق. طبعة أمير قم المقدسة. إيران. ط. الأولى. ١٤١٩هـ. بتصرف يسير.

(٢) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (١/١٨٧). بتصرف يسير.

(٣) المحاسن. أبي جعفر أحمد بن محمد البرقي. (١/٨٩). عنى بنشره، وتصحيحه، والتعليق عليه. السيد جلال الدين الحسيني. ط دار الكتب الإسلامية. طهران. الطبعة الأولى. ١٣٢٧هـ. عدد الأجزاء ٢. بتصرف يسير.

جعفر الصادق (عليه السلام) سُئل عن قوله تعالى: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[1] فقال: عرف الله تعالى إيمانهم بموالاتنا، وكفرهم بها يوم أخذ عليهم الميثاق، وهم ذرّ، في صلب آدم"[2].

٥- **قال جعفر الصادق** (عليه السلام): من شكَّ في كفر أعدائنا، والظالمين لنا فهو كافر، واعتقادنا فيمن قاتل عليًّا – صلوات الله عليه- كقول النبي (صلى الله عليه وسلم): من قاتل عليًّا فقد قاتلني، وقوله: من حارب عليًّا فقد حاربني، ومن حاربني فقد حارب الله (عز وجل)"[3].

ويتضح لنا من خلال هذه النصوص أن الإثنى عشرية يخلعون على سيدنا عليٍّ صفات سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، من فرض طاعته، واجتناب نهيه، والتزام أمره، من غير قبول عذر لأحد في عدم الالتزام بذلك؛ وذلك لأن عليًّا – على حسب مدعاهم – هو طريق الله إلى جنته، ورضوانه، ومغفرته، ومن ثمَّ تأولوا نصوص القرآن- زورًا – بما يوافق معتقدهم الخبيث كما ورد في سورة التغابن، وتناسوا قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾[4] فأمر الله بطاعته وطاعة رسوله (صلى الله عليه وسلم)، وأولوا الأمر، ومنهم سيدنا عليّ، لكنَّ تخصيص سيدنا عليّ بلزوم الطاعة، وكون طاعته باب الإيمان، وترك طاعته هي الخذل، والكفران، فهذا هو محض العصيان، ومحض

---

(١) سورة التغابن: من الآية ٢.

(٢) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. (٤٢٦/١)

(٣) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي (٣٦٨/٨). بتصرف يسير.

(٤) سورة النساء. الآية ٥٩.

المخالفة لصحيح السنة، وقبلها صريح القرآن، ولم تكن هذه الروايات التي ذكرناها عن أئمتهم هي الوحيدة في مجالها، بل هنالك **الكثير من الروايات التي تمتلئ بها كتب الشيعة الإمامية، والتي يكفِّرون من خلالها عموم الأمة ممن قدموا الشيخين على سيدنا عليّ**، حتى إن علماءهم صرحوا بأن روايات التكفير في حق مخالفيهم –سواء التي وردت على لسان أئمتهم، أو علمائهم بلغت حدًا من الكثرة، والتواتر، لا تحتاج معها إلى مزيد بحث وتقصي في إثبات صحتها، أو قطعية دلالتها على كفر المخالفين لهم من المسلمين، ومن ذلك قول أشهر محدِّثيهم المجلسي(١) "والأخبار الواردة في ذلك أكثر من أن يمكن جمعه في باب أو كتاب"، وقال أيضًا:" والأحاديث الدالة على خلودهم في النار متواترة، أو قريبة منها"(٢) وسوف أورد بعض هذه التصريحات لأشهر علمائهم، ومحدثيهم، وفقهائهم حتى يضح لنا من خلال هذا السرد التاريخي المرتب لأقوال علمائهم حسب سنة الوفاة مدى تأصل النزعة المكفرة لدى أئمة، وعلماء الإمامية الإثنى عشرية، ومدى تبني أعلام المذهب لهذا الفكر التكفيري، واعتقادهم الصريح به، ومدى تجذُّر الفكرة لديهم؛ رغبة في التوثيق، ثم إمعاناً في تقريع المنكرين، ولجم أفواههم، وفيما يلي عرض لأهم هذه التصريحات:

---

(١) المجلسي (١٠٣٧ – ١١١١هـ = ١٦٢٧ – ١٧٠٠م).

محمد باقر بن محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني: علامة إمامي، ولى مشيخة الشيعة في أصفهان، وترجم إلى الفارسية مجموعة كبيرة من الأحاديث، له: (بحار الأنوار– ط)، و(كتاب العقل)، (والعلم والجهل) و (كتاب التوحيد) و(مرآة العقول – ط) و(جوامع العلوم)، (السيرة النبوية) و(الإمامة) و(الفتن والمحن) / الأعلام. للزركلي (٦ / ٤٨).

(٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي (٣٦٥/٨:٣٦٨).

١- إن محققهم الكبير، وفقيهم الذي انتهت إليه رياسة الشيعة في عصره الشيخ "المفيد"[(١)]: نقل لنا إجماع الشيعة الإمامية على كفر مخالفيهم صراحة، فقال تحت عنوان (الفرق بين الإمامية، وغيرهم من فرق الشيعة، وسائر أصحاب المقالات): "واتفقت الإمامية على أن رسول الله (ﷺ) استخلف أمير المؤمنين في حياته، ونصَّ عليه بالإمامة بعد وفاته، وأن من دفع ذلك فقد دفع فرضًا من الدين، واتفقت الإمامية أيضًا على أن الناكثين، والقاسطين من أهل البصرة، والشام أجمعين كفَّار، ضلَّال، ملعونون بحربهم أمير المؤمنين، وأنهم بذلك في النار مخلدون""[(٢)] وقال"المفيد" أيضًا وهو يتحدث عن الإمامة، وأحكامها: "وأما الخبر فالمتواتر عن النبي – صلى الله عليه وآله- أنه قال: من مات وهو لا يعرف إمام زمانه، مات ميتة جاهلية، وهذا صريح بأن الجهل بالإمام يخرج صاحبه عن الإسلام"[(٣)] ويلاحظ أن الشيخ "المفيد" متكلم، فقيه، فصدور هذا التصريح منه دلالة على أنهم يعتقدون اعتقادًا فقهيًا، ملزمًا بما

---

(١) الشيخ المفيد (٣٣٦ – ٤١٣هـ = ٩٤٧ – ١٠٢٢م).

محمد بن محمد بن النعمان بن عبد السلام العكبري، أبو عبد الله، المفيد، ويعرف بابن المعلم، محقق إمامي، انتهت إليه رئاسة الشيعة في وقته، كثير التصانيف في الأصول، والكلام، والفقه، نشأ، وتوفي ببغداد، له نحو مئتي مصنف، منها: (الأعلام فيما اتفقت الإمامية عليه من الأحكام- ط)، و(الرسالة المقنعة- ط) فقه و(أوائل المقالات في المذاهب والمختارات- ط) و (الأمالي- ط)، و(نقض فضيلة المعتزلة) و(أصول الفقه) و(تاريخ الشريعة) و(الإفصاح- ط) في الإمامة/ الأعلام. للزركلي (٧ / ٢١)، سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٧ / ٣٤٤).

(٢) أوائل المقالات في المذاهب والمختارات. الشيخ المفيد. ص ٤٤. دار الكتاب الإسلامي. بيروت. لبنان. ط ١٩٨٣م.

(٣) الإفصاح في الإمامة. الشيخ المفيد. ص٢٨. تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية- مؤسسة البعثة. قم. الناشر. المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. المطبعة مهر. ط الثانية ١٤١٣هـ.

اتفقت عليه كلمة الإثنى عشرية من كفر مخالفيهم، وهذا الحكم الفقهي من شيخهم المفيد لم يكن هو الوحيد في بابه، بل جاء متكلم، فقيه آخر لينسج على منوال التكفير ما بدأت به أيدي الشيخ المفيد، وهو الشيخ" على المرتضي"[١] الملقب عندهم "بعلم الهدى"

٢- يقول "المرتضى" حول تكفير من لم يؤمن بإمامة أئمتهم الإثنى عشر: "مما يدل أيضًا على تقديمهم (عليهم السلام) وتعظيمهم على البشر: أن الله تعالى دلَّنا على أن المعرفة بهم كالمعرفة به -تعالى- في أنها إيمان، وإسلام، وأن الجهل، والشكّ فيهم كالجهل به، والشك فيه في أنه كفر، وخروج من الإيمان، وهذه المنزلة ليس لأحد من البشر إلا لنبينا - صلى الله عليه وآله- وبعده لأمير المؤمنين (عليه السلام)، والأئمة من ولده على جماعتهم السلام، والذي يدل على أن المعرفة بإمامة من ذكرناه (عليهم السلام) من جملة الإيمان، وأن الإخلاء بها كفر ورجوع عن الإيمان، إجماع الشيعة الإمامية على ذلك، فإنهم لا يختلفون فيه"[٢]

---

(١) علي المرتضى (٣٥٥ - ٤٣٦هـ) =(٩٦٦ - ١٠٤٤م).

علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى ابن ابراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق ابن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين ابن علي بن أبي طالب (الشريف المرتضى، أبو القاسم، الملقب علم الهدى)، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، أديب، نحوي، لغوي، شاعر، من تصانيفه الكثيرة: الذخيرة في الأصول، والذريعة في أصول الفقه، وكتاب الشيب والشباب، ايقاظ البشر في القضاء والقدر، الذخيرة في الأصول، والشافي في الإمامة، والرسائل. / بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي. (١٦٢/٢). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر المكتبة العصرية. مكان النشر لبنان - صيدا. عدد الأجزاء ٢.

(٢) رسائل الشريف المرتضى. المجموعة الثانية. ص ٢٥١، ٢٥٢. تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، إعداد السيد مهدي رجائي. منشورات دار القرآن الكريم. قم. إيران. ط. مطبعة الخيام. ١٤٠٥هـ. بتصرف يسير.

والكلام واضح في تجذُّر الفكرة لديهم، فهم لم يتركوا زيادة لمستزيد في توضيح نزعتهم التكفيرية.

٣- **ويقول محققهم الكركي**[١]: "يجب على كل مكلف حرّ، وعبد، ذكر، وأنثى، أن يعرف الأصول الخمسة التي هي أركان الإيمان، وهي: التوحيد، والعدل، والنبوة، والإمامة، والمعاد، بالدليل لا بالتقليد. ومن جهل شيئًا من ذلك لم ينتظم في سلك المؤمنين، واستحق العقاب الدائم مع الكافرين"[٢].

٤- **وجاء في موسوعة "جامع أحاديث الشيعة"**: "باب اشتراط قبول الأعمال بولاية الأئمة (عليهم السلام) واعتقاد إمامتهم، ثم ذكر فيها عن النبي (ﷺ) أنه قال: والذي بعثني بالحق لو تعبد أحدهم ألف عام بين الركن والمقام حتى تنقطع أوصاله وهو لا يدين بحبنا، وولايتنا أهل البيت ما قبل الله منه"[٣].

(١) الكركي (٨٦٨ - ٩٤٠هـ = ١٤٦٣ - ١٥٣٤م).

علي بن الحسين بن عبدالعالي الكركي العاملي، أبو الحسن، الملقب بالمحقق الثاني، مجتهد، أصولي، إمامي، كان يعرف بالعلائي، ولد في جبل عامل (بلبنان)، ورحل إلى مصر، فأخذ عن علمائها، وسافر إلى العراق، ثم استقر في بلاد العجم، فأكرمه الشاه "طهماسب" الصفوي، وجعل له الكلمة في إدارة ملكه، وكتب إلى جميع بلاده بامتثال ما يأمر به الشيخ، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية، وتوفي في نجف الكوفة، له كتب منها: "شرح القواعد" ست مجلدات، وشروح، ورسائل، وحواش كثيرة/ الأعلام. للزركلي (٤ / ٢٨١).

(٢) رسائل المحقق الكركي. علي بن الحسين الكركي. المجموعة الأولى. ص٥٩. تحقيق: الشيخ محمد الحسون.

(٣) جامع أحاديث الشيعة. إسماعيل المعزي الملايري (٥٨١/١). إشراف: حسين الطباطبائي البروجردي. الناشر. انتشارات واصف لاهيجي. المطبعة. واصف قم. ١٣٩١هـ. عدد الأجزاء ٣١.

٥- وينقل خاتمة محدثيهم "المجلسي" إجماعهم على ذلك، بقوله: " وأيضًا قد عرفت مما تقدم أن التصديق بإمامة الأئمة من أصول الدين عند الطائفة من الإمامية، كما هو معلوم من مذهبهم ضرورة، ولا ريب أن الشيء يعدم بعدم أصله الذي هو جزؤه، فيلزم الحكم بكفر من لم يتحقق له التصديق المذكور، وإن أقر بالشهادتين"(١)

٦- أما شيخهم نعمة الله الجزائري(٢) فقد أعلنها صراحة في أنهم لا يجتمعون معنا - أي السنَّة- لا على إله، ولا على نبىّ، ولا على إمام، فقال: "لم نجتمع معهم على إله، ولا نبىّ، ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمدًا (ﷺ) وخليفته أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي!! بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه "أبو بكر" ليس ربنا، ولا ذلك النبىّ نبينا، فظهر من هذا أن البراءة من أولئك الأقوام من أعظم أركان الإيمان!!"(٣).

---

(١) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي (٣٦٧/٨). بتصرف يسير.

(٢) الجزائري (١٠٥٠ - ١١١٢هـ = ١٦٤٠ - ١٧٠١م).

نعمة الله بن عبد الله بن محمد بن حسين الحسيني الجزائري: أديب، مدرس، من فقهاء الإمامية، نسبته إلى جزائر البصرة، ولد في قرية "الصباغية"، وقرأ بها ثم بشيراز فأصفهان، وعاد إلى الجزائر، وتوفي بقرية "جايدر"، له كتب، منها: "الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية - ط " و"مقصود الأنام في شرح تهذيب الأحكام "اثنا عشر مجلدًا، ومختصره "غاية المرام" وهذا في ثماني مجلدات، و"نور الأنوار في شرح كلام خير الأخيار- خ " و"لوامع الأنوار في شرح عيون الأخبار- خ" و"مقامات النجاة- خ " وغيرها/ الأعلام. للزركلي (٨ / ٣٩).

(٣) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري (٢٧٩/١). مطبعة شركة بنجاب. تبريز. إيران. عدد الأجزاء ٤.

٧- **ويقول علامتهم عبد الله شبر"[١] الذي يلقب عندهم بالسيد الأعظم، والعماد الأقوم،مهذب الفروع، والأصول:** "وأما غير الشيعة الإمامية من المخالفين، والنواصب، ونحوهم فإن كانوا منكرين لبعض ضروريات الدين، فهم كفار، نجسون، مخلدون في النار"[٢] وهذا اعتراف خطير من شيخهم "عبد الله شبر"، بكفر، ونجاسة، مخالفي الشيعة الإمامية، وكونهم من المخلدين في النار.

٨- **قول محدثهم يوسف البحراني[٣] بعد الحديث عن كفر المخالفين لمذهب الشيعة الإمامية، وكونهم أنجاس، وتصريحه بأن النصوص التي كفرت هؤلاء لا يمكن حصرها:** "والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وليس هنا موضع ذكرها، وقد بلغت حد التواتر، وعندي أن كفر هؤلاء من أوضح الواضحات في

---

(١) شبر (١١٨٨ – ١٢٤٢هـ = ١٧٧٤ – ١٨٢٧م).

عبد الله بن محمد رضا شبر الحسيني الكاظمي، مفسر مجتهد إمامي، كان ينعت بالمجلسي الثاني، ولد بالنجف، وعاش بالكاظمية، وتوفي بالكرخ، له مؤلفات كبيرة، منها: " الوجيز في تفسير القرآن– ط، الأنوار اللامعة– ط "، " عمل اليوم والليلة – خ "، و"مصابيح الأنوار– ط " و" حق اليقين في معرفة أصول الدين ط "، " فقه الإمامية – ط "، " الأخلاق – ط " و" شرح الزيارة الجامعة – خ " في الدراسات العليا، ببغداد/ الأعلام. للزركلي (٤ / ١٣١).

(٢) حق اليقين في معرفة أصول الدين. عبد الله شبر. (٢–١٨٧). مطبعة العرفان. صيدا. ١٣٥٢هـ. بتصرف يسير. عدد الأجزاء٢.

(٣) البحراني (١١٠٧ – ١١٨٦هـ = ١٦٩٥ – ١٧٧٢م).

يوسف بن أحمد بن إبراهيم الدرازي البحراني، من آل عصفور: فقيه إمامي إثنى عشري، من أهل " البحرين " توفي بكربلاء، من كتبه: " أنيس المسافر وجليس الخواطر– ط "، و " الدرة النجفية من الملتقطات اليوسفية – ط " و " الحدائق الناضرة – ط " ستة مجلدات منه في الفقه، و " لؤلؤة البحرين – ط " و" سلاسل الحديد في تقييد ابن أبي الحديد– خ " ألفه ردًا على ابن أبي الحديد (شارح النهج) لإثباته خلافة الخلفاء الراشدين/ الأعلام. للزركلي (٨ / ٢١٥).

مذهب أهل البيت (عليهم السلام)"[١]، وقال أيضًا بعد سرد الروايات عن كفر مخافيهم من عموم المسلمين:" إلى غير ذلك من الأخبار التي يضيق عن نشرها المقام، ومن أحب الوقوف عليها فليرجع إلى (الكافي)، ولا سيَّما في تفسير الكفر في جملة من الآيات القرآنية، وأنت خبير بأن التعبير عن المخالفة في الإمامة في جملة من هذه الأخبار بالإنكار في بعض، والجحود في بعض دلالة واضحة على كفر هؤلاء المخالفين من قبيل كفر الجحود، والإنكار الموجب لخروجهم عن جادة الإسلام بكليته، وإجراء حكم الكفر عليهم برمته"[٢]، بل نقل محدثهم" البحراني" مجموعة من الآراء لعدد كبير من أئمة الإثنى عشرية التي تؤكد صراحة كفر المخالفين لمذهبهم الإثنى عشرية، فقال:"والمشهور في كلام أصحابنا المتقدمين هو الحكم بكفرهم، ونصبهم، ونجاستهم، وهو المؤيد بالروايات الإمامية؛ لأن النص معلوم بالتواتر من دين محمد- صلى الله عليه وآله-، فيكون ضروريًا أي: معلومًا من دينه ضرورة، فجاحده يكون كافرًا، كمن يجحد وجوب الصلاة، وصوم شهر رمضان، لأن الإمامة من أركان الدين، وأصوله، وقد علم ثبوتها من النبي- صلى الله عليه وآله- ضرورة، والجاحد لها لا يكون مصدقًا للرسول في جميع ما جاء به، فيكون كافرًا"[٣] ونقل البحراني أيضًا:" من المعلوم أن الشهادتين بمجردهما غير كافيتين، إلا مع الالتزام بجميع ما جاء به النبي - صلى الله عليه وآله- من أحوال المعاد، والإمامة، ولا شك أن المنكر لشيء من ذلك ليس بمؤمن، ولا مسلم"[٤]

---

(١) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني (١٧٧/٥). تحقيق: محمد على الأيروالي. طبعة. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة. إيران. بدون. عدد الأجزاء ٢٥.

(٢) المرجع السابق. (١٨٣/٥).

(٣) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني(١٧٥/٥).

(٤) المرجع السابق(١٧٦/٥).

فكل هذه النصوص تؤكد بما لا يدع مجالًا للشك تبنِّي أعلام المذهب، وقبلهم أئمته للفكر التكفيري، واعتقادهم الصريح به، وأن هذا التبنِّي قد جاء نتيجة حتمية لعدِّهم الإمامة من أصول الدين، وأركانه، فهم يؤكدون من خلال ما ذكرناه:

- كفر المخالفين لهم صراحة.

-إجتماع كلمتهم على هذا التكفير من لدن أئمتهم حتى تاريخهم المعاصر.

- نقل الروايات عن أئمتهم المعصومين، ونسبة بعض الأقوال إلى رسول الله –زورًا– بتكفير من أنكر إمامة أئمتهم، وأنه مخلد في النار.

المطلب الثاني
تكفير الصحابة، وأمهات المؤمنين

تمهيد:

لقد امتلأت كتب الشيعة الإثنى عشرية بسيل من روايات أئمتهم، وأقوال علمائهم التي تؤكد كفر، وردة معظم الصحابة-رضوان الله عليهم-، ومن هذه الروايات على سبيل المثال، لا الحصر، ما روى عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: "كان الناس أهل ردَّة بعد النبي- صلى الله عليه وآله- إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ قال: "المقداد"، "وأبو ذر"، "وسلمان الفارسي"، ثم عرف أناس بعد يسير، فقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرحا، وأبواْ أن يبايعوا حتى جاؤوا بأمير المؤمنين (عليه السلام) مكرهًا، فبايع، وذلك قوله الله: ﴿ **وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّٰكِرِينَ** ﴾"[(١)] وعنه أيضًا قال: "إن رسول الله- صلى الله عليه وآله-، لما قبض صار الناس كلهم أهل جاهلية، إلا أربعة: عليّ، والمقداد، وسلمان، و أبو ذر، فقلت: فعمار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شيء فهؤلاء الثلاثة"[(٢)]، فالإمامية لا يكتفون بوصف الصحابة بالردة، وإنما يؤولون القرآن الكريم على حسب هواهم، وبما يوافق معتقدهم الخبيث، فيجعلون الانقلاب على الأعقاب الوارد في الآية السابقة معناه هو انقلاب الصحابة عن مبايعة الإمام عليّ بالخلافة بعد رسول الله (ﷺ)، ومخالفتهم نصّ وصية النبيّ عليه، وبمعرفة سبب نزول الآية ينتفي زعمهم الخبيث، فقد رُوِيَ أَنَّهَا نَزَلَتْ

---

(١) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب الكليني. (٨/ ٢٤٥)، والآية من سورة آل عمران. رقم ١٤٤.

(٢) الأصول من الكافي. محمد بن يعقوب الكليني. (٨/ ٢٩٦)، بحار الأنوار. المجلسي. (٢٢/ ٣٣٣).

بِسَبَبِ انْهِزَامِ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، وظنَّ البعض أن النبيّ (ﷺ) قد قتل، فَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: قَدْ أُصِيبَ مُحَمَّدٌ فَأَعْطُوهُمْ بِأَيْدِيكُمْ فَإِنَّمَا هُمْ إِخْوَانُكُمْ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ قَدْ أُصِيبَ أَلَا تَمْضُونَ عَلَى مَا مضى عليه نبيكم حتى تَلْحَقُوا بِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ ۚ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا ۗ وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾"[1] فَأَعْلَمَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّ الرُّسُلَ لَيْسَتْ بِبَاقِيَةٍ فِي قَوْمِهَا أَبَدًا، وَأَنَّهُ يَجِبُ التَّمَسُّكَ بِمَا أَتَتْ بِهِ الرُّسُلُ وَإِنْ فُقِدَ الرَّسُولُ بِمَوْتٍ، أَوْ قَتْلٍ"[2]، بل إن بعضهم يتعجب لعدم تكفير الصحابة، وهم من رفضوا، وأنكروا نصَّ إمامة سيدنا عليٍّ بعد رسول الله (ﷺ) فقال "الطوسي"[3] رادًا على من يتعجب من ردَّة الصحابة: "إن الله تعالى أخبر عن أمَّة موسى وهم أضعاف أمَّة النبي (عليه السلام) أنهم ارتدوا حتى مضى موسى إلى ميقات ربه، وعبدوا العجل مع مشاهدتهم لفلق البحر، وقلب العصا حيَّة، واليد البيضاء، وغير ذلك من

(١) سورة آل عمران. الآية رقم ١٤٤.

(٢) الجامع لأحكام القرآن. شمس الدين القرطبي. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. (٤/٢٢١).

(٣) أبو جعفر الطوسي محمد بن الحسن بن علي الطوسي، شيخ الشيعة، وصاحب التصانيف، قدم بغداد، وتفقه أولًا للشافعي، ثم أخذ الكلام، وأصول القوم عن الشيخ "المفيد" رأس الإمامية، ولزمه، وبرع، وعمل التفسير، وأملى أحاديث ونوادر في مجلدين، عامتها عن شيخه المفيد، وأعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أحرقت كتبه عدة مرات في رحبة جامع القصر، واستتر لما ظهر عنه من التنقص بالسلف، وكان يسكن بالكرخ، محلة الرافضة، ثم تحول إلى الكوفة، وأقام بالمشهد يفقههم، ومات في المحرم سنة ستين، وأربع مائة، وله تصانيف كثيرة منها: كتاب (تهذيب الأحكام) كبير جدًا، و(مختلف الأخبار)، و(المفصح في الإمامة)، (والاقتصاد في الاعتقاد)، (الرسائل العشر للطوسي)، وغيرها/ سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٨ / ٣٣٥).

المعجزات الباهرات، وما غاب عنهم موسى إلا أيامًا قلائل، فكيف يتعجب من طائفة قليلة - يقصد الصحابة- تدخل عليهم الشبهة، ويندفع قوم منهم لدفع الحق، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَامَنَ مَعَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[1] وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿**وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَكُمۡ لِلۡحَقِّ كَٰرِهُونَ**﴾[2] فأين التعجب من ذلك؟"[3] بل نقل "نعمة الله الجزائري" كفر الصحابة نصًا بقوله: "الإمامية قالوا: بالنص الجلي على إمامة عليّ، وكفروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى جعفر الصادق (عليه السلام)، وبعد إلى أولاده المعصومين (عليهم السلام)"[4]، بل جاء "المجلسي" ليجعل الأخبار الواردة في كفر الصحابة، وخصوصًا سيدنا أبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما) أكثر من أن تحصى، بل كان من ضلاله، وبهتانه أن جعل ثوابًا للعنهما، والبراءة منهما، فقال: "والأخبار الدالة على كفر أبي بكر، وعمر، وأضرابهما، وثواب لعنهم، والبراءة منهم، وما يتضمن بدعهم أكثر من أن يذكر في هذا المجلد، أو مجلدات شتى"[5]، وجاء زين الدين البياضي[6] في كتابه "الصراط المستقيم" ليسمى فصلين من كتابه بهذا الأسماء الباطلة: **الفصل الأول:** "فصل في أم الشرور عائشة أم المؤمنين"،

---

(١) سورة هود: عجز الآية ٤٠.

(٢) سورة الزخرف. عجز الآية ٧٨.

(٣) الاِقْتِصَاد في الاعتقاد. الطوسي. ص٢١٢. بتصرف يسير.

(٤) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (٢/ ٢٤٤).

(٥) بحار الأنوار. المجلسي. (٣٠/ ٢٣٠).

(٦) البياضي (٠٠٠ - ٨٧٧هـ = ٠٠٠ - ١٤٧٢م).

علي بن يونس، أبو محمد، زين الدين النبطي العاملي البياضي: فقيه إمامي من أهل النبطية، في جبل عامل، له كتب منها: "عصرة المنجود - خ" في علم الكلام، و"منتهى السول في شرح الفصول- خ" في التوحيد، و"الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم - ط" / الأعلام. للزركلي (٥ / ٣٤).

والفصل الثاني سماه "فصل في أختها حفصة[1] فالإمامية الإثنى عشرية يرون أن الرسول (ﷺ)، قد استخلف عليًّا على المؤمنين، وجعله وارثًا له، ووصيًا من بعده، وأنه (ﷺ) قد جمع الصحابة يوم غدير خمّ، وبلَّغهم وصيته، وأشهدهم على استخلاف عليّ، وإمامته من بعده، فلم يأتمروا بأمره، واغتصبوا حق عليٍّ بن أبي طالب، ونكثوا عهد رسول الله (ﷺ)، وآذوه في أهله، وبيته، فهم إذًا كفار، مرتدون، فكلهم غيَّر، وبدّل، وكلهم سمع وصية الرسول وما امتثل، بهذه الافتراءات الضالة، المضلة يتوصل الشيعة إلى تكفير أصحاب رسول الله (ﷺ) ويشهدون عليهم بالردة، إلا نفرًا يسيرًا، وإليك تفصيل هذه الاتهامات الضالة، المضلة كما جاء في مرويات أئمتهم، ومؤلفات علمائهم:

روايات الإثنى عشرية في تكفير الصحابة

تمهيد:

لقد نال عموم الصحابةَ – رضوان الله عليهم – من الشيعة أذىً كثير، وافتراءً كبيرًا، فطعنوا فيهم بأقوال باطلة، تكاد السموات تتفطرن من بطلانها، والأرض تتشقق من إدِّها، وبالرغم من هول ذلك كله، فإن ما ناله سيدنا أبا بكر، وسيدنا وعمر، وابنتيهما زوجتيّ رسول الله (ﷺ)، وسيدنا عثمان (رضي الله عنه) أكثر بكثير مما نال غيرهم، فقد تواترت، وتعددت روايات أئمة الشيعة، ومقولات علمائهم، ومراجعهم الدينية في تكفير هؤلاء الصحب الكرام، والأئمة الأعلام، الذين جعل الله حبهم إيمان، وبغضهم كفر، وكفران، فمن هذه الروايات:

---

(١) الصراط المستقيم. زين الدين النباطي، (٣/ ١٦١، ١٦٨). تصحيح وتعليق: محمد الباقر البهبودي، ط الأولى، ١٣٨٤هـ. المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

١- رووا عن الحارث الأعور[١] أنه قال: دخلتُ على عليٍّ (عليه السلام) في بعض الليل، فقال لي: ما جاء بك في هذه الساعة؟ قلت: حبُّك يا أمير المؤمنين قال: الله؟، قلت: الله، قال: ألا أحدثك بأشد الناس عداوة لنا، وأشدهم عداوة لمن أحبنا؟، قلت: بلى يا أمير المؤمنين، أما والله لقد ظننت ظنًا، قال: هات ظنك، قلت: أبو بكر، وعمر، قال: أدن مني يا أعور، فدنوت منه، فقال: ابرأ منهما، برىء الله منهما، وفي رواية أخرى: إني لأتوهم توهمًا، فأكره أن أرمي به بريئًا، أبو بكر، وعمر، فقال:أي! والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إنهما ظلماني حقي، ونغصاني ريقي، وحسداني، وآذياني، وإنه ليؤذي أهل النار ضجيجهما، ورفع أصواتهما، وتعيير رسول الله -صلى الله عليه وآله- إياهما"[٢].

٢- "وعن مولى لعليَّ بن الحسين (عليهما السلام) قال: كنت معه (عليه السلام) في بعض خلواته، فقلت: إن لي عليك حقًا، ألا تخبرني عن هذين الرجلين، عن أبي بكر، وعمر؟ فقال: كافران، كافر من أحبهما، وعن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ثلاثة لا يصعد عملهم إلى السماء، ولا يقبل منهم عمل: من مات ولنا أهل البيت في قلبه بغض، ومن تولى عدونا، ومن تولى أبا بكر، وعمر"[٣]

(١) الحارث الأعور (أبو زهير بن عبد الله الهمداني)، العلَّامة، الإمام، أبو زهير الحارث، بن عبد الله، بن كعب، بن أسد الهمداني، الكوفي، صاحب علي، وابن مسعود، كان فقيهًا، كثير العلم، حدَّث عنه: الشعبي، وعطاء بن أبي رباح، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم، وقد كان الحارث من أفقه الناس، تعلم الفرائض من علي (رضي الله عنه)، قال محمد بن سيرين: أدركت أهل الكوفة، وهم يقدمون خمسة: من بدأ بالحارث الأعور، ثنى بعبيدة السلماني، ومن بدأ بعبيدة، ثنى بالحارث، ثم علقمة، ثم مسروق، ثم شريح، وتوفي: سنة خمس وستين، بالكوفة/ سير أعلام النبلاء. الذهبي. (٤ / ١٥٢).

(٢) بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد باقر المجلسي (١٥٤/٣٠).

(٣) المرجع السابق. (١٥٦/٣٠، ١٥٥).

٣- **بل قالت الإثنـي عشرية تحت عنوان "عدم إيمان أبي بكر، وعمر"**: "وأما مسألة إثبات كفرهما فهو من الأمور، المتضافرة في الروايات الكثيرة التي نذكر بعضا منها تبركًا، وتيمنًا، فأما عن كفرهما، وشركهما، ونفاقهما، فقد قال الإمام "موسى الكاظم" (عليه السلام): هما الكافران عليهما لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، والله ما دخل قلب أحدهما شيء من الإيمان، كانا خدَّاعيْن، مرتابين، منافقين حتى توفتهما ملائكة العذاب إلى محل الخزيِّ في دار المقام، وعن أبي جعفر (عليه السلام) قال: مثل أبي بكر، وشيعته، مثل فرعون، وشيعته، ومثل علي، وشيعته، مثل موسى، وشيعته، وبيان ذلك: كما أن فرعون لم يؤمن بالله، وعاش بالكفر، والشرك، وآذى حجة الله موسى (عليه السلام) وأتعبه، لذا عذب الله فرعون، وأنصاره، وكذلك أبو بكر الملعون، فهو لم يؤمن بالله، وكان كافرًا، ومشركًا، وآذى حجَّة الله- أمير المؤمنين (عليه السلام)- وأرهقه، لذا فإن الله سوف يأخذه بأشد العذاب، ومن يتبعه سوف يحشر معه. وينال أشد العذاب"[1].

٤- علي بن يونس العاملي البياضي (ت٨٧٧هـ)، والذي قال عن فاروق الأمة (رضي الله عنه): إنه كان قبل الإسلام نخاس الحمير، واستنتج أن سيدنا عمر(رضي الله عنه) عندما سأل سيدنا حذيفة (رضي الله عنه) هل هو من المنافقين، أم لا؟ إنه لولا علم من نفسه صفات تناسب صفات المنافقين، لم يشك فيها، وتقدم على فضيحتها"[2]، بل تجاوز صاحب الأنوار النعمانية ذلك لينتقل إلى اتهامه بالنفاق، والخوض في عرضه أيضًا[3].

---

(١) فرحة الزهراء، أبو على الأصفهاني. ص٣٣، ٣٤. الناشر المؤلف. ط. الأولى. ١٤٢٢هـ. بتصرف يسير.

(٢) الصراط المستقيم إلى متحققي التقديم. علي بن يونس البياضي. (٢٨/٣).

(٣) راجع/ الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (٥٠/١).

٥- محدثهم نعمة الله الجزائري[١] قال عن الصديق (ﷺ): "إن الخليفة الأول قد كان مع النبي- صلى الله عليه وآله- وصنمه الذي كان يعبده زمن الجاهلية معلق بخيط في عنقه، ساتره بثيابه، وكان يسجد، ويقصد السجود لذلك الصنم إلى أن مات النبي صلى الله عليه وآله، فأظهروا ما كان في قلوبهم"[٢]، ثم انتهى من كلامه إلى التبرِّي- والعياذ بالله- من الله، ومن رسول الله، ما دام الصديق هو الخليفة الأول لهذه الأمَّة بعد رسول الله، فقال: "وحاصله أنا لم نجتمع معهم على إله، ولا على نبي، ولا على إمام؛ وذلك لأنهم يقولون أن ربهم هو الذي كان محمد (ﷺ) نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، بل نقول أن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا)[٣].

تكفير سيدنا عثمان (ﷺ) وأرضاه: وأما ما ورد من تكفيرهم "لعثمان بن عفان" (ﷺ) فحدث، ولا حرج؛ إذ يورد أحد أعلامهم، وهو"أبو الصلاح الحلبي"[٤] فصلًا كاملًا بعنوان" تكفير عثمان" افتتحه بقوله: ثم اشتهر التدين

---

(١) سبقت ترجمته. ص٤٢.

(٢) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (١١١/٢).

(٣) المرجع السابق. (٢٧٨/٢).

(٤) التّقي بن نجم بن عُبَيْد اللَّه، أبو الصّلاح الحَلَبيّ، [المتوفى: ٤٤٧ هـ].
شيخ الشّيعة، وعالِم الرّافضة بالشّام، قيل عنه: كان عين علماء الشّام، والمُشار إليه بالعلم والبيان، والجمع بين علوم الأديان، وعلوم الأبدان، وُلِدَ في سنة أربعٍ وسبعين، وثلاث مائة بِحَلَبْ، ورحل إلى العراق ثلاث مرّات، وقرأ على الشّريف المُرتضى، وقيل: تُوُفّي بعد عوده من الحجّ بالرّملة في المُحرَّم، عام ٤٤٧هـ، وكان أبو الصّلاح علّامةً في فقه أهل البيت، لهُ مُصنّفات في الأصول والفروع، منها: كتاب "الكافي"، وكتاب "التقريب"، وكتاب "المُرشِد إلى طريق التّعبُّد"، وكتاب "العُمْدة في الفقه"، وكتاب "شُبَه الملاحدة "، وكتبه مشكورة بين أئمّة القوم/ تاريخ الإسلام وَوَفَيات المشاهير وَالأعلام. شمس الدين الذهبي. (٩ / ٦٨٩).

بتكفير عثمان بعد قتله، وكفر من تولاه من عليّ (عليه السلام) وذريته، وشيعته، ووجوه الصحابة، والتابعين إلى يومنا هذا، وحفظ عنهم التصريح بذلك، المستغني عنه بمعلوم المقصود منهم، فقد رووا أن رجلًا سأل عليًّا (عليه السلام) عن عثمان؟ فقال: وما سؤالك عن عثمان، إن لعثمان ثلاث كفرات، وثلاث غدرات، ومحل ثلاث لعنات، وصاحب بليات، لم يكن بقديم الإيمان، ولا ثابت الهجرة، وما زال النفاق في قلبه، وهو الذي صدَّ الناس يوم أحد"(١)

<u>لعْن أمَّهات المؤمنين:</u> إن أمُّنها عائشة (رضي الله عنها) لكونها بنت الصديق (رضي الله عنه) جعلها تنال نصيبًا كبيرًا من اللعن، والتكفير، والاتهام، والتشنيع، وقد نالت كذلك أمُّنا حفصة (رضي الله عنها) بنت عدوهم الثاني عمر الفاروق (رضي الله عنه) نصيبًا مما نال أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، فقالت الإمامية:"وعائشة، وحفصة مثل أبويهما، كانتا موجودات خبيثة، وسبّبتا كثيرًا من الفتن، والتي من جملتها إعطاء السم لرسول الله- صلى الله عليه وآله، وعندما نقف أمام هذه النتيجة لا بد لنا من بغض هاتين الخبيثتين، النجستين، ولعنهما"(٢)، وقد ذُكر في إحدى تفاسير الشيعة أن أبا بكر، وعمر، وعائشة، وحفصة اتفقوا على قتل النبيّ؛ بسمٍّ وضعتاه عائشة، وحفصة له (صلى الله عليه وسلم)(٣).

---

(١) تقريب المعارف. أبي الصلاح تقي بن نجم الدين الحلبي. ص٢٩٢ وما بعدها. تحقيق: فارس تبريزيان الحسون. الناشر المحقق. ١٣٧٥هـ. بتصرف يسير.

(٢) فرحة الزهراء، أبو على الأصفهاني. ص٩٨. بتصرف يسير.

(٣) روى المفسّر "إبراهيم القمّي" في تفسيره أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال لأمِّنا لحفصة في مجريات قصّة التحريم التي ورد ذكرها في سورة التحريم: قد حرّمت "ماريّة" على نفسي، ولا أطأها بعد هذا أبدًا، وأنا أفضي إليك سرّا، فإنْ أنتِ أخبرتِ به أحدًا فعليك لعنة الله، والملائكة، والناس أجمعين، فقالت: نعم ما هو؟ فقال: إن أبا بكر يلي الخلافة بعدي (غصبًا)، ثم من بعده أبوك، فقَالَتْ: مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا؟ قَالَ: نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ،=

مدح قاتل سيدنا عمر، والترحُّم عليه: قد خصصت الإثنى عشرية مبحثًا كاملًا في إحدى مؤلفاتها تحت عنوان "قتل عمر" مادحةً فيه "أبو لؤلؤة المجوسي"- لعنه الله- بقولها: "فيا ترى من هو أبو لؤلؤة؟ أبو لؤلؤة رجل من إيران، واسمه فارسي "فيروز"، كان من عظماء المسلمين، والمجاهدين، بل من الشيعة المخلصين لأمير المؤمنين (عليه السلام)، لقد حاز هذا الرجل العظيم على السعادة الكبرى؛ إذ أن دعاء الصديقة الزهراء (عليها السلام) قد استجاب على يديه المباركتين، فقتل قاتل الزهراء (عليها السلام) وأراح البشرية من شره، وبلائه، ونحن بعد هذه السنين الطوال نقول قولًا صادقًا: رحمك الله تعالى يا أبا لؤلؤة، فقد أدخلت البهجة على قلوب أولاد الزهراء المحزونة، والمأمول من شيعة أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يزوروا صاحب ذلك المرقد المملوء بالصفاء في كاشان رحمة الله عليه"[(١)].

وإذا كان لأحد أن يلتمس العذر في مثل روايات أئمة الشيعة، وعلمائها الأوائل بحجة أن هذا فهم الأقدمين منهم، ولربما تغير فهم المحدَثين، وغيَّروا نزعنهم التكفيرية في حق الصحابة، وأمهات المؤمنين، فإني أعرض عليه هذه النقول من كتب المعاصرين من علماء الشيعة الإثنى عشرية؛ حتى يتضح،

=فأخبرت حفصة عائشة من يومها ذلك، وأخبرت عائشة أبا بكر، فجاء أبو بكر إلى عمر فقال له: إن عائشة أخبرتني عن حفصة بشيء ولا أثق بقولها، فاسأل أنت حفصة، فجاء عمر إلى حفصة فقال لها: ما هذا الذي أخبرت عنك عائشة؟ فأنكرت ذلك، وقالت: ما قلت لها من ذلك شيئًا! فقال لها عمر: إنْ كان هذا حقاً فأخبرينا حتى نتقدّم فيه (نُجهز على النبي سريعًا) ! فقالت: نعم! قد قال رسول الله ذلك! فاجتمعوا أربعةً على أن يسمّوا رسول الله"!/تفسير القمي. أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي. (٢ /٣٧٦). صححه، وعلق عليه السيد طيب الموسوي الجزايري. مطبعة النجف. ١٣٨٧هـ. عدد الأجزاء ٢.

(١) فرحة الزهراء، أبو على الأصفهاني.. ص١٢٣: ١٢٥. بتصرف.

ويتأصل لدى كل باحث عن حقيقة الإثنى عشرية ما قصدنا إليه من بحثنا ذلك، وهو تأكيد هذا التجذر لهذه النزعة التكفيرية الهدامة، المخالفة لشرع الله، وسنّة رسوله (ﷺ)، الرامية إلى تشتت الأمة، وتقويض بنيانها، وقطع أواصر الدين، والرحم بينها: **فأما أولهم فهو "محمد مهدي الخالصي**"[(١)] وهو من أكبر فقهائهم المحْدثين، والذي حاول أن يطعن، ويرفض، ويردَّ استدلال أهل السنَّة على كون أبي بكر، وعمر (رضي الله عنهما)، ممن (رضي الله عنهما)؛ لأنهما ممن بايع تحت الشجرة من خلال قوله تعالى ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[(٢)] وذلك لأنه يشق على نفسه، ونفس أتباعه الإقرار بفضيلة لأحد من الخلفاء، فادعى أن الرضا لم يشمل جميع من بايع، وإنما شمل فقط المؤمنين منهم، وأبا بكر، وعمر لم يحققا الإيمان في حد زعمه، فقال: "وإن قالوا أن أبا بكر، وعمر من أهل بيعة الرضوان الذين نصَّ الله على الرضا عنهم في القرآن: ﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾، قلنا: لو قال: لقد رضي الله عن الذين يبايعونك تحت الشجرة، أو عن الذين بايعوك لكان في الآية دلالة على الرضا عن كل من بايعه، ولكن لما قال:﴿ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ ﴾ فلا دلالة فيه على الرضا إلا عمن محَّض الإيمان"[(٣)] فهو يشكك في أن الشيخين

---

(١) الخالصي (١٣٠٧ – ١٣٨٣ هـ = ١٨٩٠ – ١٩٦٣ م)

محمد بن محمد مهدى الخالصي: من كبار فقهاء الإمامية، وباحثيهم، من أهل الكاظمية، طبع له في حياته نحو سبعين كتابًا، منها: (إحياء الشريعة في مذهب الشيعة) ثلاثة أجزاء، و (الإسلام فوق كل شئ) أربعة أجزاء، و(الرأسمالية والشيوعية في الإسلام) وكثير من كتبه بالفارسية/ الأعلام. للزركلي. (٧ / ٨٦).

(٢) سورة الفتح. صدر الآية ١٨.

(٣) إحياء الشريعة في مذهب الشيعة. محمد مهدي الخالصي. (٧٤/١) مطبعة الأزهر بغداد. ط ٢. ١٩٦٥م.

(رضي الله عنهما) ممن محضا الإيمان، وحققاه، وبالتالي هم ليسوا مؤمنين، ولا مشمولين برضا الله! إنه لا يقصد بكلامه الخبيث هذا إلا اتهامهم بالنفاق، وجعلهم من زمرة المنافقين؛ لأن الذين بايعوا تحت الشجرة كلهم من متابعي النبي (ﷺ)، فإن كان مؤمناً، فهو صحابي مؤمن به، وإن كان غير مؤمن به، ولكنه يتابعه في الظاهر فهو منافق، ولا يوجد صنف ثالث من المبايعين، ولما أخرجهم من المؤمنين، فهو حتما قد جعلهم من المنافقين، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما ثانيهم: فهو آيتهم العظمى محمد باقر الصدر[1] فقد اتهم الصديق (رضي الله عنه) بشراء ذمم الصحابة بالمال؛ لتثبيت خلافته، فقال عن الصديق:"فلا غرابة في أن ينتزع من أهل البيت أموالهم المهمة؛ ليركز بذلك حكومته، وكيف نستغرب ذلك من رجل كالصديق، وهو الذي قد اتخذ المال وسيلة من وسائل الإغراء، واكتساب الأصوات حتى اتهمته بذلك معاصرة له من مؤمنات ذلك الزمان، فقد ورد أن الناس لما اجتمعوا على أبي بكر قسم قسمًا بين نساء المهاجرين، والأنصار، فبعث إلى امرأة من "بني عدي بن النجار"، فقالت: ما هذا؟ فقالوا: قسمًا قسمه أبو بكر للنساء، فقالت أتراشوني على ديني، والله لا أقبل منه شيئًا، فردَّته عليه"[2]، ولم يكتف بذلك بل اتهم الصديق (رضي الله عنه) في أكثر من موضع في

---

(١) محمد باقر الصدر (١٣٥٠ – ١٤٠٠هـ) = (١٩٣١ – ١٩٨٠م).

من أبرز علماء الشيعة الإمامية في العصر الحديث، من مواليد الكاظمية بالعراق، صاحب مؤلفات عديدة، منها: بحث حول الولاية، المدرسة الإسلامية، التشيع والإسلام، غاية الفكر في الأصول، فدك في التاريخ. / تَكملَة مُعجم المُؤلفين، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف. (٤٥٤/١). الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. ط. الأولى، ١٩٩٧ م. عدد الأجزاء: ١.

(٢) فدك في التاريخ. محمد باقر الصدر. ص ٦٦. الناشر محمد كاظم الكتبي. المكتبة الحيدرية في النجف. ط ١٩٥٥م.

كتابه المذكور بالخوف، والجبن، والخيانة[1]، وظل على ضلاله، وفساد طويته، فوصف خلافة الصديق بأنها خلافة لم تباركها السماء، ولا رضي بها المسلمون، فقال: "ومعنى هذا أن الحاكمين زفُّوا إلى المسلمين خلافة لم تباركها السماء، ولا رضي بها المسلمون، وأن الصديق لم يستمد سلطانه من نصٍّ نبويّ، ولم ينعقد الإجماع عليه، تلك هي خلافة الصديق –رضي الله تعالى عنه– عندما خرج من السقيفة"[2].

<u>ولم تكن هذه الطعون هي الوحيدة، بل صرحوا</u> عن طعنهم، ولعنهم وتكفيرهم للخلفاء الراشدين بعبارات صريحة، وقبيحة جدًا بما يؤكد الحقيقة الخافية عن أذهان كثير من المسلمين، وهي أن الفكر التكفيري متغلغل في عروقهم، بلا أدنى فرق بين المتقدمين، والمتأخرين من علمائهم، فقالوا: " إذن عدو أمير المؤمنين من ؟ عدوه من آذاه، وأغضبه، عدوه من قتل زوجته، وأولاده، عدوه من غصب حقه، ومثل هذا الشخص لا يكون غير الخبيثين، الملعونين أبو بكر، وعمر. اللهم عذبهما عذابًا يستغيث منه أهل النار"[3] ولم يكتف الإمامية بهذه الاتهامات الخبيثة، والتشنيعات الضالة، المضلة، بل جعلوا التبري، واللعن للصحابة، وخصوصًا الشيخين أبا بكر، وعمر (رضي الله عنهما) أمرًا ملزمًا لأتباعهما يعضُّون عليه بالضرس، فقالوا **<u>تحت عنوان لعن أهل البيت لهم، وسبُّهم، والتَّبري منهم</u>**: "أهل البيت (عليهم السلام) إضافة إلى لعنهم الأعداء خصوصًا أبا بكر، وعمر أمروا محبيهم، وشيعتهم بالتبري منهم، ونحن في

---

(١) فدك في التاريخ. محمد باقر الصدر. ص ٦٦. الناشر محمد كاظم الكتبي. المكتبة الحيدرية في النجف. ص ١٠٠، ١٠١.

(٢) المرجع السابق. ص ١١١.

(٣) فرحة الزهراء، أبو علي الأصفهاني. ص٩. ١٠. الناشر المؤلف. ط. الأولى. ١٤٢٢هـ. بتصرف يسير.

عهدنا هذا نقطع بضرس قاطع أن إمام زماننا بقية الله الأعظم، عجَّل الله فرجه الشريف، يريدنا أن نعاديهما قلبًا، ولسانًا"[١] وقالوا أيضًا: "البراءة من أعداء أهل البيت (عليهم السلام) خصوصًا أبا بكر، وعمر ليس منحصرًا بأهل هذا العالم، بل كل العوالم الأخرى في الأرضين، والسماوات يلعنون أعداء أهل البيت (عليهم السلام) فمن خلال الكثير من الروايات يعلم أن هناك موجودات في سائر العوالم الأخرى لا عمل لها إلا لعن أولئك، والتبري منهم، ولا يخفى أن اللعن، والتبري من أبي بكر، وعمر منتشر في هذا العالم بحيث غير ذوي العقول، وبعض الحيوانات أيضًا يلعنونهما بلغتهم الخاصة"[٢]، بل يتمادى طغيانهم، وفساد نياتهم إلى وصف الخلفاء الثلاثة الأول، ومعهم سيدنا معاوية (رضي الله عنه) بالأوثان الأربعة الذين تجب البراءة منهم فقد جاء في رواية عن أبي جعفر أنه سُئل عن أعداء الله فقال: "قلت: ومن أعداء الله أصلحك الله ؟ قال: الأوثان الأربعة، قال: قلت: من هم؟ قال: أبو الفصيل، ورمع، ونعثل، ومعاوية، ومن دان دينهم، فمن عادى هؤلاء فقد عادى أعداء الله، وأبو الفصيل أبو بكر؛ لأن الفصيل والبكر متقاربان في المعنى، ورمع مقلوب عمر، ونعثل هو عثمان كما صرح به في كتب اللغة"[٣] وأما معاوية فظاهر.

التعقيب على تكفيرهم للصحابة، وأمهات المؤمنين:

لقد اتضح لنا من خلال هذا الكلام الخبيث للإمامية مدى الطعن، واللعن، والتكفير بمن (رضي الله عنهم)، ورضوا عنه، وفي هذا ما فيه من سوء الأدب معهم، وقبح التنكر لعظيم أعمالهم، وكريم أفضالهم، وبغض المخالفة لما جاء في كتاب الله،

---

(١) فرحة الزهراء، أبو على الأصفهاني. ص٦٤. الناشر المؤلف. ط. الأولى. ١٤٢٢هـ. بتصرف يسير.

(٢) المرجع السابق. ص٧٠، ٧١. بتصرف يسير.

(٣) بحار الأنوار. المجلسي. (٢٧ / ٥٨).

وسنَّة رسول الله في حقهم، فإن إسلامنا الحنيف جعل الطعن فيهم علامة الزندقة، والنفاق "فإذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول الله (ﷺ) فاعلم أنه زنديق، وذلك أن رسول الله (ﷺ) عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن، والسنَّة، أصحاب رسول الله (ﷺ)، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب، والسنَّة، والجرح بِهم أولى، وهم زنادقة"[(١)]، "ثم إن الأمَّة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم،؛ إحسانًا للظن بهم، ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن الله (سبحانه وتعالى) أتاح الإجماع على ذلك؛ لكونهم نقلة الشريعة، على أنه لو لم يرد من الله (عز وجل)، ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة، والجهاد، والنصرة، وبذل المهج، والأموال، وقتل الآباء، والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان، واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد بنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين، والمزكين الذين يجيئون بعدهم أبد الآبدين"[(٢)] هذا مذهب كافة العلماء، ومن يعتد بقوله من الفقهاء، ويكفي فيهم ما روى عن النبي (ﷺ) أنه قال: "لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ[(٣)] وذلك أنه ما منهم رجل إلا كان ينصر الله، ورسوله، ويذبُّ عن رسول الله بنفسه، وماله، ويعينه على إظهار دين الله، وإعلاء كلمة الله، " وأما من جاوز ذلك إلى زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله (ﷺ)، فهذا لا ريب أيضًا في كفره، لأنه مكذب لما نصّ عليه القرآن في غير موضع من الرضى عنهم،

---

(١) الكفاية في علم الرواية أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. ص ٤٩. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة. عدد الأجزاء: ١.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين عتر. ص. ١٢٤. الناشر: دار الفكر دمشق- سورية. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م. عدد الأجزاء.: ١.

(٣) صحيح البخاري. ك أصحاب النبى (ﷺ). ب قول النبي: لوكنت متخذاً خليلًا (٨/٥).

والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب، والسنَّة كفار، أوفساق، وأن هذه الأمَّة التي هي ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[1] وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفارًا، أو فساقًا، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد عامة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم"[2] ثم إن مذهب الإمامية في تكفير الصحابة يترتب عليه تكفير علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)؛ لتخلِّيه عن القيام بأمر الله (عز وجل) ويلزم منه إسقاط تواتر الشريعة، بل بطلانها، ما دام نَقَلَتُها مرتدين، ويؤدي إلى القدح في القرآن العظيم؛ لأنه وصلنا عن طريق أبي بكر، وعمر وعثمان، وإخوانهم (رضي الله عنهم) أجمعين

وأما ما يتعلق بسب ولعن، وتكفير أمهات المؤمنين، فكم هو محزن، ومخزٍ أن يكون في أمَّة النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) من يقدح في زوجاته، أمهات المؤمنين، وكم هو محزن، ومحزٍ أيضًا أن يتأذى حبيبنا في أحب زوجاته مرتين، مرة من منافقي المدينة في قصة الإفك، وقد برأها الله من فوق سبع سماوات، وأنزل في براءتها قرآنًا يتلى إلى يوم الدين، كما جاء في سورة النور في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُو بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُم مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ۚ وَالَّذِي تَوَلَّىٰ كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[3]، ومرة أخرى من هؤلاء الشيعة الحاقدين الذين يصدق فيهم قوله تعالى في ختام الحديث عن حادثة الإفك ﴿ إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ

---

(١) سورة آل عمران: صدر الآية ١١٠.

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول. بن تيمية. (١/٥٩٠). تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري. الناشر: دار ابن حزم – بيروت. ط. الأولى، ١٤١٧هـ. عدد الأجزاء: ٣.

(٣) سورة النور: الآية ١١.

﴿ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُم مَّا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُۥ هَيِّنًا وَهُوَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمٌ ﴾[1] فأعظم الإفك، والبهتان التخوُّض في عرض رسولنا (ﷺ)، فكيف تتفق مزاعم الشيعة مع ما تواتر إلينا عن رسول الله (ﷺ) من حبه لعائشة (رضي الله عنها)؟! فقد روى عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنه دخل على عائشة، وهي تموت، فقال لها: "مَا بَيْنَكِ وَبَيْنَ أَنْ تَلْقَيْ مُحَمَّدًا (ﷺ) وَالْأَحِبَّةَ، إلا أَنْ تَخْرُجَ الرُّوحُ مِنَ الجَسَد، كُنْتِ أَحَبَّ نِسَاءِ رَسُولِ اللهِ (ﷺ) إِلَى رَسُولِ اللهِ، وَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ يُحِبُّ إلا طَيِّبًا"[2]، "وقد سُئل رسول الله (ﷺ): من أحبُّ الناس إليك؟ فقال: عائشة"[3] ثم الشيعة بعد هذا كله يزعمون أنها كانت كافرة، وأنها من أهل النار، حاشاها من ذلك، بل هي مؤمنة طاهرة، من أهل الفردوس الأعلى في الجنة مع رسول الله (ﷺ)، وقد فضلها رسول الله (ﷺ) على سائر النساء بقوله: "فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام"[4]، وقد دفن رسول الله (ﷺ) في حجرة عائشة (رضي الله عنها)، أليس هذا دليلًا علَى حبه (ﷺ) لها، ورضاه عنها؟!

وأما أمُّنا حفصة (رضي الله عنها)، فإنها صاحبة المناقب العظيمة، فهي ممن هاجر إلى المدينة، مع زوجها خنيس بن حذافة السهمي، فكانت عنده، وهاجرت معه إلى المدينة"[5] وهذه منقبة عظيمة؛ لأنها ممن حظى بشرف الهجرة التي لا مثيل لها

(١) سورة النور: الآية ١٥.

(٢) إسناده قوي على شرط مسلم/مسند أحمد. مسند عبد الله بن عباس (٤ / ٢٩٨).

(٣) صحيح/ سنن الترمذي ت(٢٧٩هـ). (٧٠٧/٥) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض (جـ ٤، ٥). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. ط. الثانية، ١٩٧٥م. عدد الأجزاء: ٥ أجزاء.

(٤) صحيح البخاري. ك. أصحاب النبى. ب. فضل عائشة (رضي الله عنها). (٤ / ١٥٨).

(٥) الطبقات الكبرى. محمد بن سعد بن منيع. (١٨١/٨). الناشر: دار صادر – بيروت. عدد الأجزاء: ٨.

في الأجر، والثواب، كما أنها زوجة رسول الله (ﷺ)، "فعندما تَأَيَّمَتْ حَفْصَةُ بِنْتُ عُمَرَ مِنْ خُنَيْسِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ، قَالَ عُمَر (رضي الله عنه): فَلَقِيتُ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ حَفْصَةَ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، قَالَ: سَأَنْظُرُ فِي أَمْرِي، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ، فَقَالَ: قَدْ بَدَا لِي أَنْ لاَ أَتَزَوَّجَ يَوْمِي هَذَا، قَالَ عُمَرُ: فَلَقِيتُ أَبَا بَكْرٍ، فَقُلْتُ: إِنْ شِئْتَ أَنْكَحْتُكَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ، فَصَمَتَ أَبُو بَكْرٍ فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ شَيْئًا، فَكُنْتُ عَلَيْهِ أَوْجَدَ مِنِّي عَلَى عُثْمَانَ، فَلَبِثْتُ لَيَالِيَ ثُمَّ خَطَبَهَا رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) فَأَنْكَحْتُهَا إِيَّاهُ، فَلَقِيَنِي أَبُو بَكْرٍ فَقَالَ: لَعَلَّكَ وَجَدْتَ عَلَيَّ حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ، إِلَّا أَنِّي قَدْ عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَدْ ذَكَرَهَا، فَلَمْ أَكُنْ لِأُفْشِيَ سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ)، وَلَوْ تَرَكَهَا لَقَبِلْتُهَا"[١] ويكفي ذلك شرفًا لها، كذلك كان من مناقبها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) عندما طَلَّقَ حَفْصَةَ تَطْلِيقَةً، جَاءَ النَّبِيُّ (ﷺ)، فَدَخَلَ عليها، وقد تَجَلْبَبَتْ، فثم قَالَ (ﷺ):" أَتَانِي جِبْرِيلُ (عليه السلام) فَقَالَ: رَاجِعْ حَفْصَةَ ؛ فَإِنَّهَا صَوَّامَةٌ قَوَّامَةٌ ؛ وَإِنَّهَا زَوَّجَتُكَ فِي الْجَنَّةِ"[٢] فهي المهاجرة، الصوامة، القوامة، زوج نبينا في الدنيا، والآخرة، فكيف يحل للإمامية أن يطعنوا فيها بمثل ما قالوا من بهتان القول، وإفك الحديث، فألا لعنة الله على الظالمين.

---

(١) صحيح البخاري. ك. النكاح. ب. عرض الإنسان ابنته أو اخته على أهل الخير. (٧ / ١٣).

(٢) رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ، وَرِجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ. / مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. (٩/٢٤٤). بتحرير الجليلين:العراقي، وابن حجر. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. ط: ١٩٨٨م. عدد الأجزاء ١٠.

المطلب الثالث
أثر النزعة التكفيرية الإثنى عشرية على الفرق الإسلامية، وما مصيرها عندهم

مهيد:

د بلغت روايات التكفير عند الإثنى عشرية حدًا من الكثرة يجعل الإنسان عاجزًا عن أن يكشف معشار ما تحمله هذه الكتب من هذا الوباء القاتل، وباء التكفير، وإذا كان الشيعة لم يتورعوا عن تكفير أصحاب الرسول (ﷺ) وأزواجه، الذين زكاهم الله في القرآن، ورضي عنهم، ورضوا عنه، فهل سيتورعون عن تكفير من هم دونهم من باقي فرق المسلمين؟! أقول: لم يكن تكفير الإثني عشرية لمن (ﷺ)، ورضوا عنه من صحابة النبي(ﷺ) وأمهات المؤمنين هو الصورة الوحيدة لخباثة هذا الفكر الإثنى عشري، وقبحه، وإنما توالت حلقات هذا المسلسل التكفيري الضال لترمي بقذائف تكفيرها فرق المسلمين من الأشاعرة، وأئمتها، وبعض أعلام المعتزلة، وأهل التصوف، وأئمته الكبار، ثم استتبعوا هذا الحكم بما يستلزمه من استباحة دمائهم، وحليَّة أموالهم، ونجاسة أبدانهم، واستحقاقهم الخلود في النار، وما كان ذلك كله إلا نتيجة حتمية لما عمَّموه من تكفير من خالفهم في ركن الإيمان الأعظم عندهم، ألا وهو الإمامة:

ولا: أثر النزعة التكفيرية الإثنى عشرية على الفرق الإسلامية:

كفيرهم للأشاعرة، وأئمتها، وغيرهم من أئمة الفرق الإسلامية الأخرى:

قال محدثهم نعمة الله الجزائري[1] في تكفيره الأشاعرة، واستحقاقهم الخلود في النار ما نصه: "فــ الأشاعرة لم يعرفوا ربهم بوجه صحيح، بل عرفوه

---

(١) سبقت ترجمته. ص٤٢.

بوجه غير صحيح، فلا فرق بين معرفتهم هذه، وبين معرفة باقي الكفار، فــ الأشاعرة، ومتابعوهم أسوأ حالًا في باب معرفة الصانع، فمعرفتهم له سبحانه على هذا الوجه الباطل من جملة الأسباب التي أورثت خلودهم في النار مع إخوانهم من الكفار"(١)، أقرأت مثل هذا الكلام الضالِّ، المضلِّ الذي يسوى بين الموحدين من أهل الإسلام، وعلماء الأمَّة الكرام، وبين غيرهم من الكفار، وأهل الشرك عباد الأوثان، بل إنهم يجعلون مثوى أهل السنَّة والجماعة الخلود في النار، وما ذلك إلا لأن الأشاعرة - وهم جمهور أهل السنة والجماعة مع إخوانهم الماتريدية- هم الذين يتصدون للدفاع عن الدين ضد أعدائه، ويقفون حائط صدّ ضد هذه الأفكار المكفرة لأهل الإسلام، وهذا هو قدر أهل الوسطية دومًا، أن يحارَبوا، ويكفَروا من فرق الخوارج، والضلال، ومن لا صلة لهم بعلم، أو هدى، أو كتاب منير، وما قام به "نعمة الله الجزائري" تبعه فيه محدثهم "يوسف البحراني"(٢) والذي طعن، ولعن أحد علماء المعتزلة الكبار، مع أحد أعلام الأشعرية العظام؛ حيث طعن في الإمامين الزمخشري(٣)،

---

(١) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (٢٧٨/٢). مطبعة شركة بنجاب. تبريز. إيران.

(٢) سبقت ترجمته. ص٤٣.

(٣) الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ = ١٠٧٥ - ١١٤٤م).

محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، جار الله، أبو القاسم: من أئمة العلم بالدين، والتفسير، واللغة، والآداب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم) وسافر إلى مكة، فجاور بها زمناً فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم) فتوفى فيها، أشهر كتبه: (الكشاف - ط) في تفسير القرآن، و(أساس البلاغة - ط)، و(المفصل - ط) و(المقامات - ط) و(مقدمة الأدب- خ) في اللغة، و (الفائق - ط) في غريب الحديث، و(القسطاس- خ) في العروض، و (نكت الأعراب في غريب الإعراب - خ) و(أطواق الذهب - ط) و (أعجب العجب في شرح لامية العرب- ط) وكان معتزلي المذهب، شديد الإنكار على المتصوفة، أكثر من التشنيع عليهم في الكشاف، وغيره/ الأعلام. للزركلي (٧ / ١٧٨).

والرازي[١]، فبعد أن نقل بعض الأقوال من تفسيرهما عن معنى قولـــــه تعالى: ﴿ قُل لَّآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ أَجۡرًا إِلَّا ٱلۡمَوَدَّةَ فِي ٱلۡقُرۡبَىٰ ﴾[٢] قال عنهما: "إلى آخر كلامه أذاقه الله تعالى-يقصد الرازي- مع سابقه- يقصد الزمخشري- شديد انتقامه، والحمد لله الذي أجرى الحق على لسان أعدائه؛ حجة عليهم، وإلزامًا إليهم"[٣] **كما طعنوا بالإمام الرازي خاصة**، ووصموه برأس النواصب، فقالت الإمامية: اعترض على الفهم الإسلامي العام للآية جماعة من المتعصبين، النواصب، وعلى رأسهم "الفخر الرازي" في "التفسير الكبير"، وقالوا عنه في موضع آخر: فظهر مما ذكرنا غفلة الناصب اللعين عن أخبار الشيعة أيدهم الله تعالى[٤]، ومقصودهم بمصطلح الناصب كل من ناصب عليًّا، وآل بيته العداوة، والبغضاء؛ بتقديم من نعتوهما بالجبت والطاغوت-ويقصدون بهما أبا بكر، وعمر (رضي الله عنهما) على سيدنا عليٍّ في الإمامة، وكل من كان ناصبًا فحكمه الكفر[٥]، وقد روى الشيعة في كفر النواصب ممن خالفهم في إمامة سيدنا عليٍّ ما يؤكد كفرهم، وخلودهم في النار أبدًا، فعن أبي جعفر قال: "لو أن كل ملك خلقه الله (عز وجل) وكل نبي بعثه الله، وكل صديق، وكل شهيد شفعوا في ناصب لنا أهل البيت أن يخرجه الله (عز وجل) من النار ما أخرجه الله أبدًا، والله (عز وجل) يقول في كتابه ﴿ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴾[٦] وعنه أيضًا قال: "إن الناصب لنا أهل البيت لا يبالي صام، أم صلى،

(١) سبقت ترجمته. ص٢٢.

(٢) سورة الشورى. جزء الآية. ٢٣

(٣) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ٨٨. بتصرف يسير.

(٤) راجع/ أبهى المداد في شرح مؤتمر علماء بغداد. مقاتل بن عطية. (١/، ٥٤١، ٥٦٠). تحقيق: محمد جميل حمود. الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة الأولى. ١٤٢٣هـ. عدد الأجزاء ٢.

(٥) راجع/الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ٩٨، ١٩٦.

(٦) بحار الأنوار. المجلسي. (٢٣٤/٢٧). سورة. الكهف. الآية ٣.

زنا، أم سرق، إنه في النار، إنه في النار"[1] وما كان سبب لعن الإمامية لهذين الإمامين الكريمين إلا لأنهما لم يؤيدا في تفسيرهما أحقية سيدنا عليّ بالإمامة بعد رسول الله، وإنما كانا ممن قدم الشيخين على سيدنا عليّ، فكان ذلك سببًا لهذا الطعن، واللعن.

ولم يكتف البحراني، وغيره بلعن هذين العلمين، الكريمين، وإنما تمادى السبُّ، واللعن، والاتهام بالزندقة، والإلحاد إلى حجَّة الإسلام، والمسلمين إلى إمامنا الغزالي[2]، والذي قال البحراني عنه:" وإنه ليعجبني أن أنقل كلامًا للغزالي الذي هو حجة إسلامهم؛ لتطلع بذلك على خبث سرائرهم، وقبح مرامهم، فقد أفتى الغزالي، عندما سُئل عن من صرح بلعن يزيد، هل يحكم بفسقه؟ أم هل يكون ذلك مرخصًا فيه؟ وهل كان مريدًا قتل الحسين (رضي الله عنه)، أم كان قصده الدفع، وهل يسوغ الترحُم عليه؟ أم السكوت عنه أفضل ؟ فأجاب الغزالى: لا يجوز لعن المسلم أصلًا، ومن لعن مسلماً فهو الملعون، وكيف يجوز

---

(١) بحار الأنوار. المجلسي. (٢٧/٢٣٥).

(٢) الغزالي(٤٥٠ – ٥٠٥ هـ = ١٠٥٨ – ١١١١ م)

محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي، أبو حامد، حجة الاسلام: فيلسوف، متصوف، له نحو مئتي مصنف، مولده ووفاته في (قصبة طوس، بخراسان) رحل إلى نيسابور، ثم إلى بغداد، فالحجاز، فبلاد الشام، فمصر، وعاد إلى بلدته، نسبته إلى صناعة الغزل (عند من يقول بتشديد الزاي) أو إلى غزالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف، من كتبه: (إحياء علوم الدين– ط)، و(تهافت الفلاسفة– ط) و(الاقتصاد في الاعتقاد – ط) و(مقاصد الفلاسفة– ط) و(المنقذ من الضلال– ط) و (بداية الهداية – ط) و(إلجام العوام عن علم الكلام– ط) و(المستصفى من علم الأصول– ط) مجلدان، (المنخول من علم الأصول– خ) (فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة– ط) و(عقيدة أهل السنة– ط) و(ميزان العمل– ط) و(المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى– ط) / سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٩/ ٣٢٢)، الأعلام. للزركلي. (٧/ ٢٢).

لعن المسلم، ولا يجوز لعن البهائم، وقد ورد النهي عن ذلك، وحرمة المسلم أعظم من حرمة الكعبة، "ويزيد" صحَّ إسلامه، وما صح قتله الحسين (ﭬ) ولا أمره، ولا رضاه ذلك، ومهما لم يصح ذلك منه لا يجوز أن يظن ذلك به، فإن إساءة الظن بالمسلم أيضاً حرام...، إلى أن قال البحراني: فسرِّح بريد نظرك في أطراف هذا الكلام، الذي هو كلام إمام أولئك اللئام، وحجة إسلام تلك الطغام، وانظر إلى هذا التعصب الشديد الذي ليس عليه من مزيد، جزاه الله تعالى بما ارتكبه من هذه الزندقة، والإلحاد جزاء قوم ثمود، وعاد، بل ضاعف عليه أضعاف عذاب جميع العباد"[١] كل هذا الطعن، واللعن، والرميٌّ بالإلحاد، والزندقة لأن الإمام الغزالي (ﭫ) لم يفت بتكفير يزيد، أو بتفسيقه، وهذا مما لا يرضى به الإثنى عشرية، فكان جزاؤه الدعاء بمضاعفة العذاب، وأن يجازيه الله جزاء قوم عاد، وثمود.

<u>وظلَّ "البحرانى" على غيّه، وضلاله، فامتد لسانه الخبيث إلى العلّامة التفتازاني</u>[٢] عندما نقل كلامه عن المنتقصين من قدر أهل البيت، فقال: "ولقد

---

(١) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ١٣٧: ١٣٩. بتصرف يسير.

(٢) السعد التفتازاني: هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني– نسبة إلى "تفتازان" من بلاد خراسان، المتكلم، الأصولي، العالم بالنحو، والمعاني، والبيان، والمنطق، ولد عام اثني عشر وسبعمائة هـ، وأخذ عن العضد الإيجي، والقطب الرازي، وغيرهما، ثم اشتهر ذكره، وطار صيته، حتى انتهت إليه معرفة العلوم بالمشرق، رحل إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة ثنتين وتسعين وسبعمائة هـ، من كتبه: تهذيب المنطق، والكلام، شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، شرح العقائد النسفية، حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب، وغيرها /الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. بن حجر العسقلاني (٣٥٠/٤)، تحقيق: د. سالم الكرنكوي. ط. مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٩٢هـ– ١٩٧٢م.

أجرى الله الحق على لسان علَّامتهم التفتازاني، سلبه الله تعالى فيوض إكرامه، ولقد أنصف التفتازاني في ذلك تمام الإنصاف على رغم أنفه، وفي المثل المشهور حامل حتفه بكفه، وقد ظن أن التستر بهذه الأعذار يطفئ عنهم نائرة العار، والشنار، ولم يدر أن عثراتهم لعظم قبائحها قد بلغت في الاشتهار إلى حد لا تقبل الإنكار، وعذراتهم لنتن روائحها قد بلغت في الانتشار إلى مقام لا يقبل الاستتار"(١)، فهو مع اعترافه أن التفتازاني من المنصفين في أحكامهم، إلا أن ذلك لم ينفعه من وابل اللعن، والسبَّ باعتبار أنه من أعلام الأشعرية الكبار، الذين لا يقرون للإثنى عشرية بمبدأ، أو يتفق معهم في رأي.

وأما محققهم حبيب الله الخوئي(٢) فقد أغلظ القول بالطعن، واللعن، والازدراء على التصوف، وأعلامه الكبار، ورماهم بما ليس فيهم من ضلال المذهب، وبدعية المشرب، فقال: "قد تبيَّن، وتحقَّق لك مما أوردناه أن مذاهب الصوفية بحذافيرها مخالفة لمذهب المتشرعة الإمامية الحقة، شيَّد الله بنيانه، وأحكم قواعده، وأركانه، كما ظهر لك أن الآيات، والأخبار في لعنهم، وطعنهم، والتعريض، والإزراء عليهم- لعنهم الله تعالى- متظافرة، وأن الأخبار التي تمسكت بها هذه الفئة الضالة، المبتدعة، المطرودة، الملعونة إما موضوعة مجهولة، أو متشابهة مؤولة، أو ضعيفة سخيفة، فالصوفي شيعيًا، أو سنيًا مخالف للمتشرع الإمامي أصولًا، وفروعًا، واعتقادًا، وعملًا، فويل لقوم اتخذوا

---

(١) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ١٣٩: ١٤٠. بتصرف يسير.

(٢) الخوئي (١٢٦٨ - ١٣٢٤هـ = ١٨٥٢ - ١٩٠٦م).

حبيب (أو حبيب الله) بن محمد بن هاشم العلوي الخوئي الأذربيجاني، أديب، وعالم من علماء الإمامية، من أهل النجف. اشتهر بكتابه: (منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة – ط) خمسة مجلدات/ الأعلام. الزركلي (٢ / ١٦٦).

سلفها الذين مهَّدوا لهم البدعات، وموَّهوا لهم الضلالات أربابًا، فرضوا بالشبلي[1]، والغزالي[2]، وابن عربي[3]، والجنيد[4] البغدادي أئمـــة، خذلهم الله

(١) "أبو بكر الشبلي" (٢٤٧ – ٣٣٤هـ = ٨٦١ – ٩٤٦م).

دلف بن جحدر الشبلي، كان في مبدأ أمره والياً في نواحي الري، وولـي الحجابـة للموفـق العباسي، وكان أبوه حاجب الحجاب، ثم ترك الولاية، وعكف على العبادة، فاشتهر بالصلاح، له شعر جيد سلك به مسالك المتصوفة، أصله من خراسان، ونسبته إلى قرية (شبلة) من قرى ما وراء النهر، ومولده بسر من رأى، ووفاته ببغداد، واختلف في اسمه ونسبه، فقيل(دلف بن جعفر) وقيل(جحدر بن دلف) وللدكتور كامل مصطفي الشيبي (ديوان أبي بكر الشبلي – ط) جمع فيه ما وجد من شعره. / الأعلام. الزركلي (٣٤١/٢).

(٢) سبقت ترجمته. ص٦٢.

(٣) ابن عربي (٥٦٠ – ٦٣٨هـ = ١١٦٥ – ١٢٤٠م).

محمد بن علي بن محمد ابن عربي، أبو بكر الحاتمي الطائي الأندلسي، المعـروف بمحيـي الدين بن عربي، الملقب بالشيخ الأكبر، ولد في الأندلس، وانتقل إلى إشبيلية، وقـام برحلـة، فزار الشام، وبلاد الروم، والعراق، والحجاز، وأنكر عليه أهل الديار المصرية (شـطحات) صدرت عنه، فعمل بعضهم على إراقة دمه، وحبس، ثم أُفرج عنه، واسـتقر فـي دمـشق، فتوفي فيها، له مؤلفات كثيرة منها: (الفتوحات المكية– ط) و(محاضرة الأبـرار ومـسامرة الأخيار– ط)، و(فصوص الحكم– ط) و(مفاتيح الغيب– ط)، وغيرها. / فهـرس الفهـارس والأثبات. عبد الحي الكتاني. (١/ ٣١٧). المحقق: إحـسان عبـاس. الناشـر: دار الغـرب الإسلامي– بيروت. ط: ٢، ١٩٨٢ م. عدد الأجزاء: ٢

(٤) الجنيد البغدادي (٠٠٠ – ٢٩٧هـ = ٠٠٠ – ٩١٠م).

الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي الخزاز، أبو القاسم: صوفي، مولـده، ومنـشأه، ووفاتـه ببغداد، كان يعرف بالقواريري؛ نسبة لعمل القوارير، وعرف الجنيد بالخزاز؛ لأنه كان يعمل الخز، قال أحد معاصريه: ما رأت عيناي مثله، وهو أول من تكلم في علم التوحيد ببغـداد، وقيل في وصفه: إمام الدنيا في زمانه، وعدَّه العلماء شيخ مذهب التصوف؛ لـضبط مذهبـه بقواعد الكتاب، والسنة، من كلامه: طريقنا مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ القـرآن،=

تعالى في الدنيا، وضاعف عليهم العذاب في العقبي"[1]

التعقيب على طعنهم، ولعنهم، وتكفيرهم لعلماء الإسلام، وأئمته الأعلام:

لقد تبني علماء المذهب الإثنى عشرية هذا النهج الخطير من الطعن، واللعن، والتكفير لعلماء الإسلام، والمسلمين من أعلام أهل السنة والجماعة، وبقية الفرق الإسلامية؛ وذلك لأنهم لم يجعلون الإمامة من أصول الدين، والعقائد كما ذهبت الإمامية، بل هي عندهم من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين، فالنظر في الإمامة- كما ذكرنا سلفًا- عند أهل السنة والجماعة ليس من المهمات، وليس أيضًا من أصول الاعتقادات، بل هى من الفقهيات، ثم إنها-الإمامة- لما كانت مثار للتعصبات، كان المعرض عن الخوض فيها أسلم من الخائض، بل وإن أصاب، فكيف إذا أخطأ، فهى عندهم من الأحكام العملية دون الاعتقادية، فلا نزاع عندهم في أن مباحث الإمامة من الفروع، وهى من فروض الكفايات[2] أما الإمامية الإثنى عشرية فقد استقر في كتبهم العقدية، والفقهية هذا الأصل الخطير الهدام، ألا وهو تكفير كل من خالفهم في الإمامة، فقد دافعوا عن هذا المعتقد، ودعوا إليه صراحة، وجعلوه عقيدة راسخة في كتبهم واستباحوا لأجله أموال، ودماء، وأعراض كل من خالفهم من علماء أهل السنة والجماعة من الأشعرية والماتريدية، وغيرهم من أهل التصوف الحق، فها هو **محدثهم**

=ولم يكتب الحديث، ولم يتفقه لا يقتدى به، له (رسائل – ط) منها: ما كتبه إلى بعض إخوانه، ومنها ما هو في التوحيد، والألوهية. / سير أعلام النبلاء. الذهبي. (١٤ / ٧٠).

(١) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة. حبيب الله الخوئي. (١٢/١٤). منشورات المكتبة الإسلامية. طهران. ط. الرابعة. ١٣٨٣هـ. عدد الأجزاء ٢١.

(٢) راجع/ شرح المقاصد. السعد التفتازاني. المقصد السادس. (السمعيات) الفصل الرابع (الإمامة). (٢٣٢/٥)، الاقتصاد في الاعتقاد. الغزالي. القطب الرابع. الباب الثالث. ص ٢٠٠. تحقيق: موفق فوزي الجبر.

"**يوسف البحراني**": يقول عن مخالفيه: "والمشهور في كلام أصحابنا المتقدمين هو الحكم بكفرهم، ونصبهم، ونجاستهم، وهو المؤيد بالروايات الإمامية، وأما دافعوا النصِّ على أمير المؤمنين (عليه السلام) بالإمامة فقد ذهب أكثر أصحابنا إلى تكفيرهم؛ لأن النص معلوم بالتواتر من دين محمد- صلى الله عليه وآله-، فيكون ضروريًا أي: معلومًا من دينه ضرورة، فجاحده يكون كافرًا، كمن يجحد وجوب الصلاة، وصوم شهر رمضان؛ لأن الإمامة من أركان الدين، وأصوله، وقد علم ثبوتها من النبي- صلى الله عليه وآله- ضرورة، والجاحد لها لا يكون مصدقًا للرسول في جميع ما جاء به، فيكون كافرًا"[١]، ثم بعد حكمه بكفر، ونجاسة مخالفيه صرح باستفاضة النصوص بجواز قتلهم، وأخذ أموالهم: فقال: " فاعلم أنه قد استفاضت الأخبار عنهم- سلام الله عليهم- بحل دماء أولئك المخالفين، وحل أموالهم، مع أَمْن الفاعل على نفسه، أو ماله، وإخوانه من الضرر، فقد روي عن أبي عبد الله قال: خذ مال الناصب حيثما وجدته، وابعث إلينا بالخمس"[٢]، وأما **محدثهم نعمة الله الجزائري**: فقد صرح أيضًا بجواز قتل أهل السنة، وأخذ أموالهم،وقد استدل على ذلك بروايات ثابتة عندهم منها: ما روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه سُئل: ما تقول في قتل الناصب؟ قال: حلال الدم، لكني أتقي عليك، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا، أو تغرقه في ماء؛ لكي لا يشهد به عليك فافعل، فقلت فما ترى في ماله؟ قال: خذ ما قدرت"[٣] كما صرح بأن أهل السنة كفار، أنجاس فقال: "إنهم كفار أنجاس بإجماع علماء الشيعة الإمامية، وإن من علامات الناصبي تقديم غير عليّ عليه في الإمامة"[٤].

---

(١) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني(١٧٥/٥).

(٢) الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. ص ٢٥٧.

(٣) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (٣٠٨/٢). بتصرف يسير.

(٤) المرجع السابق. (٢٠٦/٢، ٢٠٧).

وخلاصة القول: إن الإمامية الاثنى عشرية تبيح تقتيل المسلمين، وسلب أموالهم، وتحكم بنجاسة أبدانهم، وتجعل هذا الحكم هو الأصح، والأبقى، والأحكم في نظرهم، حتى ولو خالف هذا الحكم بعض المتأخرين من الإثنى عشرية، ولنقرأ للبحراني هذا الكلام الخطير الذي يؤكد به عقيدته في تكفير، وتقتيل، واستباحة دماء، وأموال كل ما عدا الإثنى عشرية، بقوله: "ولا بأس بذكر جملة من الأخبار الدالة على ما ادعيناه من الكفر، والنصب، والشرك، وحلِّ المال، والدم؛ ليعلم أن ما ذهب إليه المتأخرون من الحكم بإسلامهم حتى فرغوا عليه وجوب الصلاة عليهم، ونحوه من أحكام الإسلام، نفخ في غير ضرام، وغفلة عن النظر بعين التحقيق في أخبارهم (عليهم السلام)"[١]

ثانيًا: أثر النزعة التكفيرية على مصير الفرق الإسلامية

بناءً على ما تقدم ذكره من تكفير الإثنى عشرية لصحابة النبي (رضي الله عنهم) ولجماهير المسلمين من أشاعرة، ومعتزلة، وأهل تصوف، وتفسير، نذكر هنا نتيجة منطقية لذلك، ألا وهى نظرتهم للفرقة الناجية، فقد قصَّرت الاثنى عشرية النجاة يوم القيامة على فرقتها، وأتباعها فقط، فهى الفرقة الوحيدة الناجية، وما عداها فهالك، ومخلَّد في النار، وهذا ما صرح به علماء الإمامية عندما قالوا: "الفرقة الناجية هي الفرقة الإمامية؛ لأن جميع المذاهب عدا الإمامية مشتركين في الأصول المعتبرة في الإيمان، فالإمامية هم الذين يخالفون الكل في أصولهم، فلو كانت فرقة ممن عداهم ناجية لكان الكل ناجين، فيدل على أن الناجي هو الإمامية لا غير، وبيانه: إن الإمامية قد تفردوا بأن دخول الجنة، والنجاة لا يكون إلا بعد ولاية آل محمد (عليهم السلام) واعتقاد إمامتهم، وأما باقي الفرق الإسلامية

---

(١) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني (١٠/٣٦١).

فقد أطبقوا على أن أصل النجاة هو الإقرار بالشهادتين"[١] وجعلوا هذا الحصر لفرقتهم هو التحقيق المتين في المسألة؛ لأنهم- من وجهة نظرهم- هم الفرقة الوحيدة التي خالفت بمذهبها، وأصولها كل الفرق الأخرى، فلو كانت هناك نجاة لكانت لهم، وإلا لتعدد الناجون، ولا قائل بذلك، يقول الجزائري: "وهذا تحقيق متين، حاصله أنه لو كانت الفرقة الناجية غير الإمامية لكان الناجي كلهم، لا فرقة واحدة؛ وذلك لأنهم مشتركون في الأصول، والعقائد الموجبة لدخول الجنة، ولا يخالفهم أحد سوى الإمامية، فإنهم اشترطوا في دخول الجنة ولاية الأئمة الإثني عشر، والقول بإمامتهم"[٢] وقال علّامتهم ابن المطهر الحلي[٣]: "إن الإمامية جازمون بحصول النجاة لهم، ولأئمتهم، قاطعون على ذلك، وبحصول

---

(١) نورالبراهين"أنيس الوحيد في شرح التوحيد". نعمة الله الموسوي الجزائـري. (٦٤/١). تحقيق السيد: مهدي الرجائي. ط. مؤسسة النشر الإسلامي. ط. الثانية. ١٤٣٠هـ. عدد الأجزاء ٢.

(٢) الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري. (٢٧٩/٢).

(٣) ابن المطهر الحلي (٦٤٨ – ٧٢٦هـ = ١٢٥٠ – ١٣٢٥م).

الحسن – ويقال: الحسين – بن يوسف ابن علي بن المطهر الحلي، جمال الـدين، ويعـرف بالعلامة: من أئمة الشيعة، وأحد كبار العلماء، نسبته إلى الحلة (في العـراق) وكـان مـن سكانها، مولده، ووفاته فيها، له كتب كثيرة منها: (تبصرة المتعلمين في أحكـام الـدين- ط) و(تهذيب طريق الوصول إلى علم الأصول- ط) و (نهاية الوصول إلى علـم الأصـول-خ) و(قواعد، الأحكام في معرفة الحلال والحرام – ط) و(مختلف الشيعة في أحكام الـشريعة – ط) و (الأبحاث المفيدة في تحصيل العقيدة – خ) (نظم البراهين في أصـول الـدين- خ) و (إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان- خ)، و(تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الاماميـة- ط)، و(منهاج الكرامة في معرفة الإمامة) و(نهاية المرام في علم الكلام) وغيرهـا الكثيـر/ الأعلام للزركلي. (٢ / ٢٢٧).

ضدها لغيرهم"[1]، واعترف محدثهم "البحراني" بأن نجاة غير الشيعة الإمامية لم يقل به أحد منهم، فقال: "والذي دلَّت عليه الأخبار أن الإيمان لا يصدق على غير الإمامية، وإلا لزم دخول غيرهم الجنة، ولا قائل به"[2]، ويذكر علَّامتهم، وآيتهم العظمى عبد الحسين الموسوي[3] أن أخبار الشيعة لا تُثبت النجاة يوم القيامة لجميع الموحدين، بل هي مقيدة بمن يعتقد بالولاية، والإمامة لأهل البيت، ومن ثمَّ فهي تحكم على باقي الموحدين بالخلود بالنار، حيث قال: "وإن عندنا صحاحًا أُخر فزنا بها من طريق أئمتنا الإثني عشر، فهي السنَّة التالية للكتاب، وهي الجنة الواقية من العذاب، وإليكم في أصول الكافي، وغيره تعلن بالبشائر لأهل الإيمان بالله، ورسوله، واليوم الآخر، لكنها تخصص ما سمعته من تلك العمومات المتكاثرة بولاية آل رسول الله، وعترته الطاهرة، ولا غرو، فإن

---

(١) منهاج الكرامة في معرفة الإمامة. ابن المطهر الحلي. ص ٥٠. تحقيق: عبد الرحيم مبارك. مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية. الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ.

(٢) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني(٢٢/٢٠٤).

(٣) عبد الحسين شرف الدين (١٢٩٠ - ١٣٧٧هـ) = (١٨٧٣ - ١٩٥٧م).

عبد الحسين بن شرف الدين الموسوي، العاملي، عالم، فقيه، مجتهد، ولد بالمشهد الكاظمي، مستهل جمادى الآخرة، وأخذ عن طائفة من علماء العراق، وقدم لبنان، ورحل إلى الحجاز، ومصر، ودمشق، وايران، وعاد إلى لبنان، فكان مرجع الطائفة الشيعية، وأسس الكلية الجعفرية بصور، وتوفي ببيروت في ٨ جمادى الآخرة، ونقل جثمانه إلى العراق، فدفن بالنجف، من آثاره: (المراجعات) ترجم إلى الفارسية، والأردية، و(الفصول المهمة في تأليف الأمة) و(الكلمة الغراء في تفضيل الزهراء) و(مؤلفو الشيعة في صدر الإسلام)، وللمعاصر الشيخ عبد الحميد الحر، كتاب (الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين- ط) في سيرته، وكان يؤخذ عليه إباحته للعوام ضرب أجسامهم بالسيوف والسلاسل في ذكرى سيد الشهداء الحسين/ الأعلام. خير الدين بن محمود الزركلي. (٣/٢٧٩).

ولايتهم من أصول الدين"[١] فالظاهر الجلي أن الإمامية الإثني عشرية لم يكتفوا بالتصريح بكون الإمامة من أصول الدين، بل صرحوا والتزموا بالنتيجة الخطيرة المترتبة عليها، وهو تكفير جميع فرق المسلمين، وخلودهم في النار، وكونهم الفرقة الناجية من بين المسلمين، وذلك بسبب اعتقادهم بركن الإمامة الأعظم عندهم، فقالوا:" إن ثبوت الإمامة عند الشيعة الإمامية دون غيرهم، لا يخرجها من أصول الدين، إن الشيعة هم الإسلام، وليسوا فرقة مبتدعة، أو مذهبًا مصطنعًا، حتى يقال: إنهم فرقة من الفرق، فيقاس غيرهم عليهم مع الفارق، فتأمل، إنه لو كانت الإمامة من أصول الدين، للزم خروج الفرق الإسلامية غير الاثني عشرية عن الدين، ولزم تكفير المنكرين لها، فيكون بذلك الإسلام فرقة واحدة، والباقي كفارًا، فإن التكفير هو من لوازم عدم الاعتقاد بإمامة العترة الطاهرة، والشيعة حينما يعتقدون بكفر منكرها، فليسوا بدعًا في ذلك، ولا شواذًا عن غيرهم"[٢] فإجماعهم إذًا متحقق على تخليد المخالف لهم في الإمامة في نار جهنم خالدًا، مخلدًا كباقي الكفار، حتى لو كان هذا المخالف موافقًا لهم في الإقرار بجميع أصول الدين الأخرى، بل حتى لو كان ممن ينطق بالشهادتين، ويأتي ببقية أركان الإسلام، فلا الإقرار بالأصول المجمع عليها، ولا العمل بالأركان، تغني عن صاحبها شيئًا في نظر الشيعة إن هو أنكر الإمامة بمعناها الأصيل عندهم، بل إن مصيره المحتوم في نظرهم، هو الخلود في نار الجحيم، حاله كحال من لم يأت من الإسلام شيئًا، أو يقر منه بأصل، بل

(١) الفصول المهمة في تأليف الأمة. العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى العاملي. ص٢٩. طبعة المجمع العالمي لأهل البيت. بيروت. الطبعة الأولى ١٤٣١هـ. بتصرف.

(٢) الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية. آية الله المحقق. محمد جميل حمود. (٣٢/٢). ط. شركة الأعلمي للمطبوعات الحديثة. بيروت. لبنان. ط٤. ٢٠١٠م. عدد الأجزاء ٢.

هو عندهم كمن لم يؤمن بالله طرفة عين من المجوس، والوثنيين!! وهذه العقيدة اتفقت عليها كلمات أعلام المذهب، وتحقق إجماعهم عليها، فهي حقيقة ثابتة، ليس في نسبتها إليهم أي افتراء، أو تقوُّل، أو مبالغة كما نقلنا ذلك من مراجعهم الأصيلة.

تعقيب

إن الباحث في عقيدة الشيعة الإمامية يجد أن الدين كله عندهم مبنىٌّ على الإمامة، والأئمة؛ فهم الإمامية، ودينهم الإمامة، حتى إن اعتقادهم في اليوم الآخر مبنىٌّ على الأئمة؛ فالمؤمن هو المؤمن بأئمتهم، ولو سجد لحجر، أو شجر، أو شمس، أو قمر، والكافر هو الكافر بأئمتهم، ولو عبد الله ليل نهار، بل وكل إليهم أمر الآخرة بكل ما فيها، فأمر الحساب، والصراط، والميزان، والجنة، والنار بيد الأئمة، وعن إمامهم المعصوم أبي عبد الله أنه قال: "أما علمت أن الدنيا، والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله "[١]

وقالوا أيضًا: "ويعتقد أن الله (ﷻ) خلق جميع ما خلق له، ولأهل بيته (ﷺ)، وأنه لولاهم ما خلق الله السماء، والأرض، ولا الجنة، ولا النار، ولا آدم، ولا حواء، ولا الملائكة، ولا شيئًا مما خلق، صلوات الله عليهم أجمعين"[٢]، وعدّ الإمامية من أصول الإمامة الإيمان بأنّ حساب جميع الخلق يوم القيامة إلى الأئمّة[٣]، وفي كتاب الْاِعْتِقَادات (باب الْاِعْتِقَاد في الصراط) قال: "والصراط في

(١) الكافي. الكليني. (١ / ٤٠٨).

(٢) الهداية. الصدوق. (أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية القمي). ص ٣٨١. ط. مؤسسة الإمام الهادي، ط الأولى ١٤١٨هـ.

(٣) راجع/ الفصول المهمة في معرفة أصول الأئمة. زين الدين النباطي. ص ١٧١. ط. مكتبة بصيرتي، قم، إيران.

وجه آخر اسم حجج الله، فمن عرفهم في الدنيا، وأطاعهم، أعطاه الله جوازًا على الصراط، الذي هو جسر جهنم يوم القيامة، قال النّبيّ (ﷺ) لعليّ: ياعلي إذا كان يوم القيامة أقعد أنا، وأنت، وجبرائيل على الصّراط، فلا يجوز على الصّراط إلا من كانت معه براءة بولايتك، وقال: بأنّ على الصّراط عقبة اسمها الولاية، يوقف جميع الخلائق عندها، فيسألون عن ولاية أمير المؤمنين، والأئمّة من بعده، فمن أتى بها نجا، وجاوز، ومن لم يأت بها بقى [(١)]، وذكر المجلسي: "إذا كان يوم القيامة وضع منبر يراه الخلائق، يصعده رجل، يقوم ملك عن يمينه، وملك عن شماله، ينادي الذي عن يمينه: يا معشر الخلائق، هذا عليّ بن أبي طالب صاحب الجنّة يدخلها من يشاء، وينادي الذي عن يساره: يا معشر الخلائق، هذا عليّ بن أبي طالب صاحب النّار، يدخلها من يشاء"[(٢)]؛ وهذا الضلال، والنكران في الدين لأنهم جعلوا الدنيا، والآخرة عندهم للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء، ويكفي هذا الكلام الباطل دليلًا على بطلان مذهبهم، وقبح مشربهم، وضلال معتقدهم.

---

(١) راجع/الاعْتِقَادات. الصدوق. (أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية القمي). (ص٩٥، ٩٦). تحقيق: عصام عبد السيد، ط ا قم، المؤتمر العالمي لمؤلفات المفيد ١٤١٣هـ.

(٢) بحار الأنوار. المجلسي. (٣٩/٣٠٠).

الخاتمة

بعد هذا العرض لما اشتمل عليه هذا البحث من مسائل، وقضايا أود أن أشير في لمحات سريعة إلى أهم النتائج المستخلصة من هذا البحث، متبوعة ببعض التوصيات، وذلك فيما يلي:

أولا النتائج:

١- تجذُّر نزعة التكفير، وتأصُّلها عند الإمامية الإثنى عشرية بداية من مرويات أئمتهم،ومرورًا بعلمائهم، ومراجعهم الدينية عبر التاريخ، وإلى الآن.

٢- بطلان، وفشل ما تبناه بعض أئمة الشيعة الإمامية من نظرية التقريب بين المذاهب، وذلك بسبب حرصهم الشديد على تكفير الصحابة، وأمهات المؤمنين، وبعض الفرق الإسلامية الوسطية، فنحن نقول: لا تقريب مع تكفير.

٣- الإمامة عند الإمامية من أصول الدين، وأركانه العظمى، ولا يقبل إيمان العبد إلا بالإقرار بالأئمة الإثنى عشر.

٤- الإمامية يرون أن الإمامة منصب إلهي كالنبوة، والإمام عندهم يوحى إليه، ويؤيده الله بالمعجزات، وهو معصوم عصمة مطلقة.

٥- تأويل الإثني عشرية لآيات القرآن الكريم، وأحاديث النبى (ﷺ) على حسب هواهم، وبما يوافق معتقدهم الخبيث من تكفير من لم يقر بإمامة سيدنا عليٍّ بعد رسول الله (ﷺ) مباشرة.

٦- تبدو عنصرية الإمامية الإثنى عشرية واضحة، جلَّية؛ وذلك عندما حجروا النجاة يوم القيامة على أنفسهم، وحرموها غيرهم، فهم أصحاب الجنان، وغيرهم أهل النيران، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

ثانيًا التوصيات

١- الاهتمام بالأبحاث العلمية التي تعالج بعض القضايا المعاصرة في المجتمع، والتي منها بلا شك قضية التكفير، والتي ألقت بظلالها على المجتمع الإسلامي فأثرت فيه بدرجة كبيرة.

٢- يوصي البحث كل باحث بالاهتمام برصد قضية التكفير، ورصد أفكار رجالاتها سواءً عند الفرق الكلامية، أوالمذاهب الفكرية المختلفة، وتبين مدى مخالفتها لمذهب أهل السنة والجماعة.

٣- لا زال البحث في قضايا الفكر الإثنى عشري يحتاج إلى أبحاث أخرى مستقلة، خصوصًا ما يتعلق بقضايا علم الكلام، أو العقيدة عندهم، فلهم في ذلك مؤلفات تحتاج إلى تمحيص، ورد.

المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المصادر والمراجع الأخرى

- أبهى المداد في شرح مؤتمر علماء بغداد. مقاتل بن عطية. تحقيق: محمد جميل حمود. الناشر مؤسسة الأعلمي للمطبوعات. الطبعة الأولى. ١٤٢٣هـ. عدد الأجزاء ٢.

- إحياء الشريعة في مذهب الشيعة. محمد مهدي الخالصي. مطبعة الأزهر بغداد. ط ٢. ١٩٦٥م.

- الأصول من الكافي.محمد بن يعقوب بن اسحاق الكليني. صححه وعلق عليه على أكبر الغفاري. الناشر مكتبة الصدوق .طهران. ١٣٨١هـ. بدون.

- الاعتقادات. الصدوق (أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية القمي). تحقيق: عصام عبد السيد. الطبعة الأولى. قم المشرفة. المؤتمر العالمي لمؤلفات الشيخ المفيد ١٤١٣هـ.

- الأعلام. خير الدين بن محمود الزركلي. الناشر: دار العلم للملايين. ط: الخامسة عشر. ٢٠٠٢م.

- الإفصاح في الإمامة. الشيخ المفيد (محمد بن محمد بن النعمان المعلم). تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية مؤسسة البعثة. قم. الناشر.المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد. المطبعة مهر. ط الثانية ١٤١٣هـ.

- الإقتصاد في الاعتقاد. الطوسي، ط. دار الأضواء: بيروت – لبنان، الطبعة الثانية. ١٤٠٦هـ –١٩٨٦م.

- الإلهيات على هدى الكتاب والسنة والعقل. جعفر سبحاني. تقديم الشيخ/ حسن محمد مكي العاملي. مطبعة مؤسسة الإمام الصادق. ط ٧. ١٣٨٨هـ. عدد الأجزاء ٤.

– الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، القاضي أبي بكر الباقلاني، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري. الناشر المكتبة الأزهرية للتراث. القاهرة. الطبعة الثانية. ٢٠٠٠م.

– الأنوار النعمانية. نعمة الله الجزائري (٢٧٩/١). مطبعة شركة بنجاب. تبريز. إيران. عدد الأجزاء ٤.

– الجامع لأحكام القرآن. شمس الدين القرطبي (المتوفى: ٦٧١هـ). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة. الطبعة: الثانية، ١٩٦٤م. عدد الأجزاء: ٢٠.

– الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة. يوسف البحراني. تحقيق: محمد على الأيروالي. طبعة. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة. إيران. بدون. عدد الأجزاء ٢٥.

– الحكومة الإسلامية. روح الله الحميني. والكتاب عبارة عن دروس فقهية ألقاها الخميني (المرجع الأعلى للشيعة) على طلاب علوم الدين في النجف الأشرف تحت عنوان (ولاية الفقيه) من ١٣ ذي القعدة: ١ ذي الحجة ١٣٨٩هـ. بدون.

– الرسائل العشر. الطوسي. ط مؤسسة النشر الإسلامي. ط٢. ١٤١٤هـ.

– الشهاب الثاقب في بيان معنى الناصب. يوسف البحراني. تحقيق: السيد مهدي الرجائي. الناشر المحقق. طبعة أمير قم المقدسة. إيران. سنة الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ.

– الشيعة بين الاعتدال والغلو. أ.د محمد الأنور حامد عيسى. مطبعة رشوان. الطبعة الثالثة. ٢٠٠٩م.

– الشيعة هم العدو فاحذرهم. شحاتة محمد صقر. الناشر: مكتبة دار العلوم، البحيرة (مصر). عدد الأجزاء: ١.

– الشيعة والتشيُّع. إحسان إلهي ظهير.الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور – باكستان. الطبعة: العاشرة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م. عدد الأجزاء: ١.

- الصارم المسلول على شاتم الرسول. بن تيمية الحراني. تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني، محمد كبير أحمد شودري. الناشر: دار ابن حزم - بيروت. ط. الأولى، ١٤١٧هـ. عدد الأجزاء: ٣.

- الصراط المستقيم. زين الدين محمد بن علي بن يونس العاملي النباطي، تصحيح وتعليق: محمد الباقر البهبودي، ط الأولى، ١٣٨٤هـ. المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

- الفصل في الملل والأهواء والنحل. ابن حزم. الناشر: مكتبة الخانجي - القاهرة.عدد الأجزاء: ٥.

- الفصول المختارة الفصول المختارة. المفيد. تحقيق: علي مير شريفي. دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان. الطبعة الثانية ١٤١٤ه.

- الفصول المهمة في تأليف الأمة. العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين الموسوى العاملي. طبعة المجمع العالمي لأهل البيت. بيروت .الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

- الفصول المهمة في معرفة أصول الأئمة. زين الدين النباطي. ط. مكتبة بصيرتي، قم، إيران.

- الفوائد البهية في شرح عقائد الإمامية. آية الله المحقق. محمد جميل حمود. ط. شركة الأعلمي للمطبوعات الحديثة. بيروت. لبنان. ط٤. ٢٠١٠م. عدد الأجزاء ٢.

- الكفاية في علم الرواية أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة. عدد الأجزاء:١.

- المحاسن. أبي جعفر أحمد بن محمد البرقي. الجزء الأول. عنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه. السيد جلال الدين الحسيني. ط دار الكتب الإسلامية. طهران. الطبعة الأولى. ١٣٢٧هـ. عدد الأجزاء ٢.

– المعجم الوسيط. إبراهيم مصطفى ــ أحمد الزيات ــ حامد عبد القادر ــ محمد النجار. تحقيق: مجمع اللغة العربية. دار النشر: دار الدعوة. عدد الأجزاء ٢.
– المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، شمس الدين بن قَايْماز الذهبي. تحقيق: محب الدين الخطيب. عدد الأجزاء ١.
– الهداية. الصدوق. (أبو جعفر محمد بن علي بن بابوية القمـــي). ط. مؤســـسة الإمام الهادي، ط الأولى ١٤١٨هـــ.
– أوائل المقالات في المذاهب والمختارات. الشيخ المفيد (محمد بـــن محمـــد بـــن النعمان).. دار الكتاب الإسلامي. بيروت. لبنان. ط ١٩٨٣م.
– بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار. محمد بـــاقر المجلـــسي. دار إحياء التراث العربي.الطبعة الثانية ١٩٨٣م.
– بحوث في الملل والنحل. جعفر سبحاني. ط. قم المقدســـة. الحـــوزة العلميـــة. الطبعة الثانية. ١٤١٠هـــ.
– بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين عبد الرحمن الـــسيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر المكتبة العصرية. مكان النشر لبنـــان – صيدا. عدد الأجزاء ٢.
– تفسير القمي. أبي الحسن علي بن إبراهيم القمي. صححه، وعلق عليـــه الـــسيد طيب الموسوي الجزايري. مطبعة النجف. ١٣٨٧هـــ. عدد الأجزاء ٢.
– تقريب المعارف. أبي الصلاح تقي بن نجم الـــدين الحلبـــي. تحقيـــق: فـــارس تبريزيان الحسون. الناشر المحقق. ١٣٧٥هـــ.
– تفسير القرآن العظيم. بن كثير. تحقيق: مصطفى السيد محمد – محمـــد الـــسيد رشاد – محمد فضل العجماوي. الناشر: مؤسسة قرطبة، مكتبة أولاد الشيخ للتراث الجيزة– ط: ١، ١٤١٢هـــ.

- تَكملَة مُعجم المُؤلفين، محمد خير بن رمضان بن إسماعيل يوسف. الناشر: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م. عدد الأجزاء: ١.

- جامع أحاديث الشيعة. إسماعيل المعزي الملايري. تحت إشراف: حسين الطباطبائي البروجردي. الناشر. انتشارات واصف لاهيجي. المطبعة. واصف قم. ١٣٩١هـ. عدد الأجزاء ٣١.

- حق اليقين في معرفة أصول الدين. عبد الله شبر. مطبعة العرفان. صيدا. ١٣٥٢هـ. بتصرف يسير. عدد الأجزاء ٢.

- رسائل الشريف المرتضى. المجموعة الثانية. تقديم وإشراف السيد أحمد الحسيني، إعداد: السيد مهدي رجائي. منشورات دار القرآن الكريم. قم. إيران. ط. مطبعة الخيام. ١٤٠٥هـ.

- رسائل المحقق الكركي. علي بن الحسين الكركي. تحقيق الشيخ/ محمد الحسون. إشراف: السيد محمود المرعشي. الناشر مكتبة آية الله العظمى المرعشي. الطبع. مكتبة الخيام. قم.الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

- سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ/ شعيب الأرناؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. عدد الأجزاء: ٢٥.

- شرح المقاصد في علم الكلام. سعد الدين التفتازاني. تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة . تصدير فضية الشيخ. صالح شرف. الناشر عالم الكتب للطباعة والنشر. بيروت. لبنان. ط الثانية. ١٩٩٨م. عدد الأجزاء ٥.

- شرح نهج البلاغة. عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الناشر دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه. عدد الأجزاء ٧.

– صحيح البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة .الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ. عدد الأجزاء: ٩.

– صحيح مسلم. (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. عدد الأجزاء: ٥.

– عقائد الإمامية. محمد رضا المظفر. تقديم الدكتور/ محمد حفني داوود. منشورات مكتب الأمين. النجف. مطبعة النعمان. طبعة ١٩٦٨م. بدون. وهذا الكتاب يدرس ضمن مقررات الحوزة العليمة.

– فدك في التاريخ. محمد باقر الصدر. الناشر محمد كاظم الكتبي. المكتبة الحيدرية في النجف. ط ١٩٥٥م.

– فرحة الزهراء، أبو على الأصفهاني. الناشر المؤلف. ط. الأولى. ١٤٢٢هـ.

– فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات. عبد الحي عبد الكبير الكتاني. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت.ط: ٢، ١٩٨٢م. عدد الأجزاء: ٢.

– مختصر التحفة الإثنى عشرية. ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند: شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي. نقله من الفارسية إلى العربية: الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي. اختصره وهذبه: محمود شكري الألوسي. حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب. الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة. عام النشر: ١٣٧٣هـ. عدد الأجزاء: ١.

– مسند الإمام أحمد بن حنبل. (المتوفى: ٢٤١هـ). تحقيق: شعيب الارنؤؤط، وآخرون. إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة. ط. الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.

- معجم مقاييس اللغة. أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا. المحقق: عبد السلام محمد هارون. الناشر: دار الفكر. الطبعة: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. عدد الأجزاء: ٦.

- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير). أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي (المتوفى: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

- منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة. حبيب الله الهاشمي الخوئي. منشورات المكتبة الإسلامية. طهران. الطبعة الرابعة. ١٣٨٣هـ. عدد الأجزاء ٢١.

- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة. ابن المطهر الحلي. تحقيق: عبد الرحيم مبارك. مؤسسة عاشوراء للتحقيقات والبحوث الإسلامية. الطبعة الأولى. ١٤١٩هـ.

- منهج النقد في علوم الحديث. نور الدين عتر. الناشر: دار الفكر دمشق-سورية. الطبعة الثالثة ١٤١٨هـ -١٩٩٧م. عدد الأجزاء.: ١.

- نفحات القرآن. آية الله العظمى ناصر مكارم الشيرازي. المطبعة سليمان زادة. الناشر مدرسة الإمام علي بن أبي طالب. الطبعة الأولى. ١٤٢٦هـ.

- نور البراهين، أو أنيس الوحيد في شرح التوحيد. نعمة الله الموسوي الجزائري.تحقيق السيد: مهدي الرجائي. طبعة مؤسسة النشر الإسلامي. الطبعة الثانية.١٤٣٠هـ. عدد الأجزاء ٢.

فهرس الموضوعات